رفع الاشتباه

عن معنى العبادة والإله

وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله

للعلامة المحقق
عبد الرحمن بن يحيى المُعلّمي اليماني

تحقيق
الداني بن منير آل زهوي

المكتبة العصرية
بيروت

رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله

وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله

للعلامة المحقق
عبد الرحمن بن يحيى
بن علي المعلمي اليماني
(١٣١٣-١٣٨٦)

تحقيق

الداني بن منير آل زهوي

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - 2003 م

شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة العصرية للطباعة والنشر

الدار النموذجية المطبعة العصرية

بيروت - ص.ب ٨٣٥٥ ١١ - تلفاكس ٦٥٥٠١٥ ٠٠٩٦١١
صيدا - ص.ب ٢٢١ - تلفاكس ٧٢٠٣١٧ ٠٠٩٦١٧
e-mail: alassrya@terra.net.lb

ISBN 9953 - 34-000-5

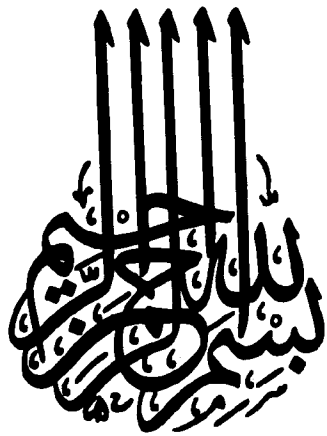
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تجدُ في هذا الكتاب:

- تأصيلاً علمياً لمعنى العبادة ومعنى الإله.
- ذكر شروط لا إله إلا الله، وأنها لا تنفع قائلها إلا بتحقيق شروطها.
- خطر رمي المسلم بالكفر والشرك.
- الخروج على الأمير لا يجوز إلا أن يكفر كفراً بواحاً، وأن تؤمن الفتنة.
- مسألة العذر بالجهل.
- معنى الكرامة والولاية.
- تصحيح وتضعيف الأحاديث عند المتقدمين والمتأخرين.

وغيرها من المسائل العقدية والعلمية الهامة، تجدها في ثنايا هذا الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد؛ فإن أصدق الكلام كلام الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وشرَّ الأمور مُحدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد؛ فإن الله عز وجلّ قد بعث نبيَّه محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ويهديهم إلى صراط الله المستقيم، وأنزل الله عليه كتابه العظيم، وتكفَّل جلّ وعلا بحفظ كتابه ودينه.

فدعا النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم قومه ليلاً ونهاراً، سرّاً وجهاراً، وجاهد في الله حق جهاده حتى توفّاه الله عز وجل، بعد أن كتب الله له النصر والعزّة والرفعة، وهدى الله به خلقاً كثيراً.

فلم يمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بعد أن أتمّ الله به النعمة وأكمل الدين، كما قال جلّ في عُلاه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك. وسار الصحابة الأوفياء من بعده على درب نبيهم، وسلكوا سبيله، فنشروا الدين وعلّموه للناس، وتمسّكوا بالحق المبين، فلم يحيدوا عنه قِيدَ[1] أنملة.

ثم بعد ذلك ظهرت الطوائف والفرق التي لم ترتوِ من نبع النبوّة الصافي؛ فأدخلت على المسلمين ما ليس من الدين، وألقوا بين المسلمين الأدواء والأهواء، واتخذوا الكتاب والسنة وراءهم ظهريّاً، وركبوا عقولهم وأهواءهم، فأضلوا الناس وأبعدوهم عن الصراط المستقيم، ومن ثم ظهر الانحراف والزيغ في الدين.

ولعلّ أشدّ ما أصاب المسلمين من تفرّق وتصدّع؛ ذاك المصاب في عقيدتهم وتوحيدهم؛ إذ هو الأساس المتين. حيث جنح كثير من المسلمين إلى فلسفة اليونان وأهل الأوثان، وأخذوا بعلم الكلام، فأدّى بهم ذلك إلى الانحراف في مسائل الاعتقاد، ومخالفة أهل الإسلام والإيمان.

فانقسم المسلمون إلى فرق ومدارس ومذاهب عديدة، كل واحدٍ منها يدّعي أنه على الصراط المستقيم، وأنه هو في الآخرة من الناجين.

وقد قيل قديماً:

من تحلّى بغير ما هو فيه ... شان ما في يَدَيْهِ ما يدَّعيه
وإذا قلّل الدعاوى لما فيه ... أضافوا إليه ما ليس فيه
ومَحَكّ الفتى سيظهر للنا ... س وإن كان دائباً يخفيه
بحسب الذي ادّعى ما عداه ... أنه عالم بما يفتريه

وهكذا عاش المسلمون برهة من الزمن بعيدين فيه عن الوحي المبين؛ فصرفوا ما أوجبه الله عليهم من حق إلى غيره من المخلوقين، فنذروا لغير الله، ودعوا وسجدوا واستغاثوا بغير الله...

حتى ضاع واندثر مفهوم التوحيد والعبادة من أذهان كثير من المسلمين، واختلطت عليهم مفاهيم هذا الدين؛ هذا مع وجود كثير من

---

(١) قِيد، بكسر القاف، وما يشيع عند البعض كتابتها ونطقها بالفتح؛ فهو خطأ. وانظر «لسان العرب» (١١/ ٣٦٩) و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ١١٤).

الملبّسين من إخوان الشياطين؛ أصحاب العمائم الكبيرة، والمناصب الحسّاسة!! فوُسموا بأنهم هم أهل الفتوى وأهل الدين؛ مع أن أكابرهم يقولون: لو توسّلْتَ بحجر لنفعك!!!

ولكن مع هذا كلّه فإن عسكر الإيمان، وجند الرحمن، لا زالوا قائمين على أمر هذا الدين؛ ينافحون عن الحق وينصرون كتاب ربهم، وسنة المصطفى الأمين صلى الله عليه وآله وسلم، الذي قال بأبي هو وأمي: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله**»[1].

ومن هؤلاء الأئمة الأعلام، العلماء الأثبات؛ الإمام العلّامة المحدّث؛ عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني ـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

فقد ألّف هذا الإمام الهمام كتباً كثيرة في المنافحة عن هذا الدين، وقام ببيان الحق ونصرة الدين، وسار على منهج سلفه السابقين؛ من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى يوم الدين.

ومن كتبه التي قام بتأليفها؛ كتاب «**العبادة**» هذا الكتاب الفذ الفريد، الذي حوى بين دفّتيه علماً جمّاً، قرآناً وسنة، وأقوالاً وآثاراً لسلف الأمة، وقواعد وأصول علمية مُهمّة.

فجزى الله خير الجزاء المؤلّف الإمام، وأجزل مثوبته عن أهل الإسلام.

---

(١) سيأتي تخريج الحديث إن شاء الله تعالى.

ترجمة مختصرة للمؤلف

اسمه وكنيته ونسبه:

هو: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المُعلِّمي العُتمي اليماني؛ أبو عبد الله. ينسب إلى بني المعلّم من بلاد عُتمة باليمن.

مولده ونشأته:

ولد المعلِّمي ـ رحمه الله ـ في أواخر سنة (١٣١٢) بقرية (المَحَاقِرة) من عُزلة (الطُّفن) من مخلاف (رازح) من ناحية (عُتمة).

وقد نشأ في بيئة صالحة متديِّنة.

ونترك المجال للمؤلف نفسه يعرفنا عن اسمه ومولده ونشأته[1] ـ قال رحمه الله:

«الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على خاتم النبيين وآله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذه ترجمتي أكتبها لرغبة بعض الإخوان إليّ، على أن لا أطلع عليها أحداً، وعسى أن تنشر بعد موتي.

نسبي:

أنا عبد الرحمن بن يحيى بن علي [بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن حسن المعلّمي العُتمي اليماني].

مولدي:

ولدتُ في أواخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة وألف، بقرية المحاقرة؛

---

(١) نقلاً من كتاب «فوائد في كتاب العلل لابن أبي حاتم، وقبلها [هذه ترجمتي]» للمؤلف. تحقيق: عبد الرزاق بن أسعد الله بن عبد الرؤوف. دار أطلس للنشر والتوزيع. ومقدمة كتاب: «عمارة القبور» للمؤلف، أعدّه للنشر: ماجد بن عبد العزيز الزّيادي. المكتبة المكية.

من عزلة الطُّفن، من مخلاف رازح، من ناحية عتمة؛ في اليمن.

وربيت في كفالة والديّ، وكانا من خيار تلك البيئة؛ وهي بيئة يغلب عليها التديّن والصلاح.

ثم قرأت القرآن على رجل من عشيرتنا، وعلى والدي، وكانت طريقة القراءة: تحفيظ القرآن في اللوح حفظاً مؤقّتاً؛ أي أن يحفظ الدرس في اليوم الأول، ثم يعيد حفظه في اليوم الثاني، ثم لا يسأل عنه بعد ذلك إلا الإلزام بتلاوة القرآن في المصحف كل يوم صباحاً ومساءً، لكل أحد حتى بعد الكِبر.

وعلى كل حال فإن قراءتي كانت متقنة من جهة القراءة والكتابة.

وقبل أن أختم القرآن ذهبت مع أبي إلى بيت الرّيمي حيث كان أبي يمكث هناك؛ يُعلّم أولادهم ويصلي بهم.

ثم سافرت إلى الحِجْرِيّة[1] حيث كان أخي الأكبر محمد بن يحيى ـ رحمه الله ـ كان كاتباً في المحكمة الشرعية، وهناك اشتركت في مكتب للحكومة كان يُعلّم فيه القرآن، والتجويد، والحساب، واللغة التركية. فمكثتُ هناك مُدّة، ومرضت في أثنائها مرضاً شديداً، وطال مرضي، فحوّلني أخي إلى بيت أرملة من الجيران تمرّضني، وكان بي في مرضي إسهال مستمر، فجاء أخي مرّة بطبيب؛ فوصف دواء زعم أنه يُصفّي البطن، فجيء بالدواء في كأس؛ فامتنعت مُمرِّضتي أن تُسقينيه وأهرقته، قالت: بطنه يتصفّى كل يوم، فالدواء الذي يصفّي عسى أن يقتله، والسلام. ثم دعت لي رجلاً كان يوصف بالصَّلاح، فجاء بسفوف، فصارت تعطيني من ذاك السفوف، ورزق الله العافية.

ثم جاء والدي رحمه الله لزيارتنا، ومكث هناك مُدّة، سألني عما أقرأ في المكتب، فأخبرته. فقال لي: فالنحو؟! فأخبرته أنه لا يُدَرَّس في المكتب.

فقال: ادرسه على أخيك، ثم كلّم أخي أن يقرأ لي درساً في النحو، فكان يُقْرِئُني في «الآجرومية» مع «شرح الكفراوي». استمر ذلك نحو أسبوعين.

---

(١) الحِجرية: بليدة غربي تعز.

ثم سافرت مع والدي، ولا أدري ما الذي استفدته تلك الأيام من النحو، غير أن رغبتي اتَّجهت إليه، فاشتريت في الطريق بعض كتب النحو، ولما وردت بيت الريمي؛ وجدت أحمد بن مصلح الريمي ـ رحمه الله ـ قد عاد من شهاره (مقرّ الإمام يحيى حميد الدين حينئذٍ) وقد كان هناك تعاطى طلب النحو، وكانت معه كراسة فيها قواعد وشواهد وإعرابات، فاصطَحَبَنا، وكنا عامة أوقاتنا نتذاكر ونحاول إعراب آيات أو أبيات، وكنا نستعين «بتفسيري الخازن والنسفي».

وأخَذَت معرفتي تتقوّى حتى طالعت «مغني ابن هشام» نحو سنة، وحاولت تلخيص فوائده المهمة في دفتر، وحصلت لي بحمد الله تعالى ملكة لا بأس بها. في حال أن زميلي لم يحصل على كبير شيء، وكان معي بمنزلة الآلة.

ثم ذهبت إلى بلدنا «الطُّفَن» ورأى والدي أن أبقى هناك مدة لأقرأ على الفقيه العلَّامة الجليل أحمد بن محمد بن سليمان المعلِّمي؛ وكان متبحّراً في العلم، مكث بزبيد مدّة طويلة، ثم عاد بعلمه إلى جهتنا، ولم يستفيدوا من علمه إلا قليلاً. فأخذت من كتب والدي كتاب «منهاج النووي» مخطوطاً، وذهبت إلى الشيخ، وكان يختلف إليه جماعة من أبناء عشيرتنا يقرأون عليه، فبعد أن سلّمت عليه وأخبرته خبري قال: في أي كتاب تريد أن تقرأ؟

قلت: في «منهاج النووي» فوجم، ثم لما جاء دوري أمرني أن أقرأ، فشرعت أقرأ خطبة «المنهاج» وهو يستمع لي. فبعد أن قرأت أسطراً تناول مني الكتاب ونظر فيه، ثم قال لي: «هل صحّحت هذا الدرس على أحد؟ قلت: لا. قال: فهل قرأت في النحو؟ قلت: قليلاً. قال: لا، ليس بقليل، وكرّرها. ثم قال: أخبرتني أولاً أنك تريد القراءة في «المنهاج» فلم يعجبني ذلك؛ لأني أرى أن على طالب العلم الذي يريد أن يقرأ في «المنهاج» أن يبدأ قبل ذلك بدراسة النحو حتى يتمكّن من الفهم، لكني كرهت أن أكسر خاطرك، فرأيت أن آذن لك في القراءة؛ وطبعاً تخطئ في الإعراب فأرُدُّ عليك، فيكثر ذلك فتتنبّه نفسك إلى احتياجك إلى دراسة النحو أولاً، ولكن لما قرأت لم تخطئ! فظننت أن الكتاب مضبوط بالحركات، فلما رأيته غير مضبوط، قلت: لعلّك قد صحّحت ذاك الدرس على بعض العلماء، فلما

نفيتَ ذلك؛ علمت أنك قد درست النحو. فأخبرته بالواقع، وأني في الحقيقة لم أدرسه دراسة مرتّبة.

فقال: على كل حال معرفتك بالنحو جيّدة؛ فاقرأ في «المنهاج» وتحضر عندما يتيسَّر لك مع هؤلاء في درسهم في النحو.

ثم درست عليه شيئاً في الفرائض فتيسَّرت لي جدّاً؛ لمعرفتي السابقة بمبادئ الحساب. ولم تطل قراءتي على شيخنا المذكور، بل رجعت إلى بيت الرّيمي؛ وانكببت على كتاب «الفوائد الشنشوريّة» في الفرائض؛ أُحلّ مسائله، وأفرض مسائل أخرى وأحاول حلّها، ثم امتحانها وتطبيقها.

وكانت في كتب والدي كتاب «مقامات الحريري» وبعض كتب الأدب، فأُولعتُ بها، ثم حاولت قرض الشعر.

ثم جاء أخي من مقرّه بالحِجرية، وأُعْجِبَ بما شدوته في النحو والفرائض، ثم رجع إلى الحجرية وتركني، ثم كتب يستقدمني؛ فقدمت عليه، وبقيت هناك مُدّة لا أستفيد فيها إلا حضوري معه بعض مجالس يُتذاكر فيها الفقه.

ثم رجعت إلى عُتمة، وكان القضاء فيها قد صار إلى الزيديّة. وعُيّن علي بن مصلح الريمي كاتباً للقاضي؛ فأنابني، فلزمت القاضي وكان هو السيّد علي بن يحيى بن المتوكل؛ رجلاً عالماً فاضلاً معمراً، آسف لتقصيري إذ لم أقرأ عليه شيئاً، ولا طلبت منه إجازة.

ثم عُزل، وَوَلِيَ القضاء بعده السّيد محمد بن علي الذاري[1]، وكتبت عنده مدّة، وكان رجلاً شهماً كريماً على قلّة علمه» ا.هـ.

ثم ارتحل إلى (جيزان) سنة (١٣٣٦) فولّاه محمد الإدريسي ـ أمير عسير حينذاك ـ رئاسة القضاء، فلما ظهر له ورعه وعلمه وزهده وعدله، لقبه بشيخ الإسلام.

وكان إلى جانب عمله بالقضاء يشتغل بالتدريس، فلما توفي محمد الإدريسي سنة (١٣٤١) ارتحل إلى عدن وبقي فيها سنة مشتغلاً بالتدريس والوعظ، ثم ارتحل إلى الهند وعُيّن في دائرة المعارف العثمانية ـ بحيدرآباد

---

(١) ووقع في مقدمة كتاب «عمارة القبور»؛ الرازي.

الدكن ـ مصحّحاً لكتب الحديث وعلومه، وغيرها من الكتب في الأدب والتاريخ. فبقي في دائرة المعارف العثمانية قرابة الثلاثين عاماً، ثم سافر إلى مكّة في عام (١٣٧١) فعُيّن أميناً لمكتبة الحرم المكّي في شهر ربيع الأول سنة (١٣٧٢) فبقي فيها يعمل بجد وإخلاص في خدمة روّاد المكتبة من طلّاب العلم، بالإضافة إلى استمراره في تصحيح الكتب وتحقيقها لتطبع في دائرة المعارف العثمانية حتى أصبح موضع الثناء والتكريم[1].

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

ـ قال الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري ـ شيخ كلية الحديث في الجامعة العثمانية ـ في إجازة للمعلّمي: «إن الأخ الفاضل، والعالم العامل؛ الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العُتمي اليماني؛ قرأ عليّ من ابتداء «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» واستجازني ما رويته عن أساتذتي، فوجدته طاهر الأخلاق، طيب الأعراق، حسن الرواية، جيّد الملكة في العلوم الدينيّة، ثقة عدل، أهل للرواية بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث...».

ـ وأثنى عليه العلامة محمد بن إبراهيم ـ مفتي الديار السعودية ـ في عصره، فقال في تقريظه لكتاب «مقام إبراهيم» ص٢١:

«فقد قُرِئت عليّ هذه الرسالة التي ألّفها الأستاذ عبد الرحمن المعلّمي اليماني، بشأن مقام إبراهيم، وتنحيته عن مكانه الحالي، فيما إذا أريد توسيع المطاف، فوجدتها رسالة بديعة، وقد أتى فيها بعين الصواب في هذه المسألة.

وفّقنا الله وإيّاه لما يحبّه ويرضاه، وجعل عمل الجميع خالصاً لوجهه الكريم».

ـ وأثنى عليه الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله في تقريظه لنفس الرسالة، وأثنى عليه أيضاً العلامة محمد بن عبد الرزاق حمزة في تذييله على كتاب «القائد إلى تصحيح العقائد».

وأثنى عليه علّامتا مصر؛ الشيخان النّحريران؛ أبو الأشبال أحمد بن

---

(١) انظر «الشيخ عبد الرحمن المعلّمي وجهوده في السنة ورجالها» ص٩.

محمد شاكر، والعلّامة محبّ الدين الخطيب ـ رحمهما الله ـ.

ـ وقال العلامة حمّاد بن محمد الأنصاري ـ رحمه الله تعالى ـ (ت١٤١٨): «إن الشيخ عبد الرحمن المعلّمي عنده باع طويل في علم الرجال جرحاً وتعديلاً وضبطاً».

وقال: «عنده مشاركة جيدة في المتون تضعيفاً وتصحيحاً، كما أنه ملمّ إلماماً جيداً بالعقيدة السلفية»[١].

ـ وقال العلامة المحدث شامة الشام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني[٢] ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «صحيح الأدب المفرد» ص٩ بعد أن ذكر كلاماً للمعلّمي من مقدمته على كتاب «فضل الله الصمد» قال:

«هذا كلام جيّد متين من رجل خبير بهذا العلم الشريف، يعرف قدر كتب السنة وفضلها، وتأثيرها في توحيد الأمة إلى ما يسعدها في دنياها وأُخراها، وأن العمل بما فيها من الأحكام والآداب الصحيحة هو الدواء الوحيد لما أصابها من الذل والهوان...».

وقال العلامة محمد بهجة البيطار الأثري ـ رحمه الله تعالى ـ:

«الشيخ الجليل عبد الرحمن المعلمي؛ أمين مكتبة الحرم المكي الشريف، الذي اشتهر بجدّه ونشاطه، ولم يتّفق لي أن دخلت المكتبة بمكة المكرمة إلا ورأيته محافظاً على الوقت، مكباً على العمل، رحمه الله تعالى»[٣].

وقال الشيخ بكر أبو زيد: «ذهبي عصره؛ العلّامة المحقق المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، المولود سنة (١٣١٣) المتوفى سنة (١٣٨٦) رحمه الله تعالى.. تحقيقات هذا الحبر نقش في حجر، ينافس الكبار؛ كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع. ويكفيه فخراً كتابه «التنكيل»»[٤].

---

(١) نقلاً عن مقدمة «فوائد من كتاب العلل» ص١٩.

(٢) وقد فُجع المسلمون والعالم الإسلامي بوفاة الوالد الإمام ـ رحمه الله تعالى ـ وذلك قُبيل غروب شمس يوم السبت لثمانية أيام بقيت من شهر جمادى الآخرة لعام (١٤٢٠). فإنا لله وإنا إليه راجعون.

(٣) مجلة «المجمع العلمي العربي» عدد (٤٢) ص٥٧٦. نقلاً عن مقدمة «فوائد في كتاب العلل» ص١٨.

(٤) «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» (١/٢٧).

عقيدته السَّلفية ومنافحته عنها:

إن الناظر في كتب المعلّمي رحمه الله وتحقيقاته يعلم علم اليقين أن المعلّمي سلفيّ العقيدة، متّبع لسلف الأمة، فهو على عقيدة الفرقة المرضية، والطائفة المنصورة، متّبعاً وسالكاً مسلك أهل الحديث رضي الله عنهم.

ويكفي للدلالة على ذلك كتابه «القائد إلى تصحيح العقائد» وكتاب «التنكيل» وهذا الكتاب الذي بين أيدينا وغيرها من الكتب التي ألّفها رحمه الله رحمة واسعة.

وفـاتـه:

توفي المعلّمي رحمه الله سنة (١٣٨٦) صبيحة يوم الخميس، السادس من شهر صفر. وذلك بعد أن أدّى صلاة الفجر في المسجد الحرام، وعاد إلى مكتبة الحرم المكي حيث كان يقيم، فدخل عليه عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلّمي مع بداية العمل في المكتبة فوجده على سريره وقد توفي، فرحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

وكان يبلغ من العمر إذ ذاك (٧٣) سنة. وخلّف من الأولاد ابنه عبد الله، ليس له غيره من الولد[١].

---

(١) مصادر الترجمة:

«الأعلام» لخير الدين الزِّركلي (٣/ ٣٤٢) و«معجم المؤلفين» لكحالة (٢/ ١٢٦) و«معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي» لعبد الله بن عبد الرحمن المعلمي ص٤٥٩. و«المعلمي وجهوده في السنة» لهدى خالد بالي، بحث لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة. و«الشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها» لمنصور بن عبد العزيز السماري، نشر دار ابن عفان. وغيرها.

آثاره ومصنفاته

أ ـ ما قام بتأليفه:

١ ـ «التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل». طبع بتحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ وصدرت الطبعة الأولى عن المكتب الإسلامي عام ١٣٨٦. ثم طبع في مكتبة المعارف بالرياض.

٢ ـ «القائد إلى تصحيح العقائد» وهو جزء من الكتاب السابق، وقد طبع في المكتب الإسلامي ـ بتعليق المحدث الألباني.

٣ ـ «الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة» ردّ فيه على المبتدع الضال أبي رية. وقد طبع أيضاً في المكتب الإسلامي.

٤ ـ «الحكم المشروع في الطلاق المجموع» بتحقيق حاكم بن عبيسان المطيري، نشر دار أطلس بالرياض. ط١ سنة ١٤١٨.

٥ ـ «علم الرجال وأهميته» بتحقيق الشيخ الفاضل علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري. نشر دار الراية بالرياض. ط١. سنة ١٤١٧.

٦ ـ «مقام إبراهيم» تقديم: العلامة محمد حامد الفقي، تقريظ: العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حققها علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري ـ حفظه الله ـ. نشر دار الراية. ط١. سنة ١٤١٧.

٧ ـ «ما لا يسع المسلم جهله من ضروريات التفكّر» تقديم وتعليق: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري ـ حفظه الله ـ نشر دار الصميعي بالرياض. ط١ سنة ١٤١٣.

٨ ـ «الاستبصار في نقد الأخبار» تحقيق سيدي محمد الشنقيطي. نشر دار أطلس. ط١. ١٤١٧.

٩ ـ «مجموع فيه»:

١ ـ رسالة فيما على المتصدّين لطبع الكتب القديمة فعله.

٢ ـ أصول التصحيح.
٣ ـ بحث حول تفسير الرازي.
٤ ـ سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عرفات إلى المزدلفة.
٥ ـ عقيدة العرب في وثنيتهم.
بتحقيق: ماجد بن عبد العزيز الزّيادي. المكتبة المكية ط١. سنة ١٤١٧.

١٠ ـ «عمارة القبور. ويليها: الأحاديث التي استشهد بها مسلم في بحث الخلاف في اشتراط العلم باللقاء. ويليها: فهرس لبعض نوادر مخطوطات مكتبة الحرم المكي». أعدّها للنشر ماجد بن عبد العزيز الزيادي. نشر المكتبة المكيّة. ط١. سنة ١٤١٨.

١١ ـ «فوائد في كتاب العلل [لابن أبي حاتم] وقبلها [هذه ترجمتي]». بتحقيق عبد الرّزّاق بن أسعد الله بن عبد الرؤوف. نشر دار أطلس. ط١. سنة ١٤٢٠.

١٢ ـ «قيام رمضان» أعده للنشر: ماجد بن عبد العزيز الزيادي. المكتبة المكية. ط١. ١٤١٧.

ـ وللشيخ مؤلفات أخرى لا زالت في عالم المخطوطات؛ انظر أسماءها في: كتاب «الشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده» ومقدمة كتاب «عمارة القبور».

وقد قام الشيخ ـ رحمه الله ـ بتحقيق وتصحيح الكثير من الكتب والمصنفات؛ منها: «التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل» للرازي و«الإكمال» لابن ماكولا و«الفوائد المجموعة» للشوكاني و«المنار المنيف» لابن القيم و«الرد على الأخنائي» لشيخ الإسلام. وغيرها.

موضوع الكتاب

موضوع الكتاب هو بيان وتوضيح معنى العبادة، ومن ثم ذكر أنواع العبادة، أو بعضها، وذكر الأدلة من الكتاب والسنة على ذلك، وبيان بعض عقائد المخالفين للعقيدة الصحيحة.

وتطرق فيه المؤلف ـ رحمه الله ـ كما هي عادته في الكثير من كتبه إلى مواضيع عديدة ومباحث شتى، أكثرها في علوم الحديث ومصطلحه، وذكر الرجال جرحاً وتعديلاً.

وقد ذكر الشيخ كتاب «العبادة» في كثير من كتبه؛ ذكره في كتاب «القائد إلى تصحيح العقائد» ص١٧٨ و٢٥٢ و٢٧٧ و٢٨٣ و٣٧٨ و٣٨٢ و٤٣٨.

وذكره في «التنكيل» (٢/ ٢٦٠) حيث قال فيه: «هو كتاب من تأليفي استقرأت فيه الآيات القرآنية ودلائل السنة والسيرة والتاريخ وغيرها لتحقيق ما هي العبادة، ثم تحقيق ما هو عبادة لله مما هو عبادة لغيره».

وصف المخطوط:

المخطوط يقع في حوالي ٦٨٧ صفحة، في كل صفحة حوالي ١٦ سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر حوالي (١١) كلمة.

وخطّه جيد في غالب الأحيان، وبهامش الكثير من الأوراق كلام، وتوضيحات كثيرة.

وهناك ملاحق وخاصة في أول المخطوط.

وهناك بعض الكلام المطموس في المخطوط، ولكنه قليل.

ويبدأ المخطوط من صفحة (١) إلى صفحة (٩١) ثم هناك سقط قدره (٣٠٥) صفحات، ثم يبدأ من صفحة (٣٩٧) إلى صفحة (٦٨٧).

عملي في المخطوط:

١ ـ قمت بنسخ المخطوط ومقابلته مرة ثانية على أصله.

وبما أن المخطوط فيه سقط كبير، ولم أتمكّن من العثور عليه، بل لا يزال هذا السقط في عداد المفقود حتى الآن؛ قمت بفصل الكتاب إلى قسمين؛ القسم الأول الذي هو بين أيدينا ـ وقد جعلت عنوانه: «رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله، وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله»[1].

وذلك لأن هذا القسم يشتمل على توضيح معنى العبادة وتحقيق التوحيد.

والقسم الثاني سيصدر تباعاً بإذن الله تعالى وقد جعلت عنوانه «العبادة وأنواعها».

٢ ـ قمت بتخريج الأحاديث النبوية والآثار التي ذكرها المصنف. وقد ميّزت في الهامش كلام المعلّمي، بوضع حرف (م) بعد انتهاء كلام الشيخ المعلمي رحمه الله.

٣ ـ ترجمت لبعض الأعلام بترجمة مختصرة جداً، قصدت فيها التعريف باسم المترجم له وسنة مولده ووفاته إن وجد. وذلك لتبصير المسلمين وتذكيرهم بأسلافهم.

٤ ـ عرَّفتُ بالفرق التي ذكرها المصنف ـ رحمه الله ـ مع عدم التوسع في ذلك.

تنبيه:

قد يلاحظ القارئ الكريم في بعض الأحيان أني استعملت كلمة «قلت» عند تخريجي للأحاديث وغيرها، لكن أرجو أن لا يُفهم منه نسبة القول لي أو الاغترار به.

بل إنما استعملتها كأداة ربط بين الجمل والفقرات، وفصل بين كلام عالم وآخر وهكذا؛ إذ ليس لي في هذا العمل سوى الجمع والترتيب لأقوال العلماء السابقين، والله المستعان[2].

---

(١) كما وسمه بذلك المؤلف نفسه في رسالته «البدعة» ـ نقلاً عن كتاب «المعلمي وجهوده في السنة» ص٤٤.

(٢) والذي شدّ انتباهي لهذا الأمر؛ تنبيه الشيخ الفاضل محقق كتاب «الاستغاثة» لشيخ الإسلام؛ «أبو عبد الرحمن محمد بن علي عجال» سلّمه الله. فجزاه الله خيراً على هذا الأدب والتواضع. انظر مقدمته ص٢٦.

وأخيراً أخص بالشكر الأخ الفاضل؛ أبا محمد ميزر معدّي العازمي على إرساله هذا الكتاب وتكبّده المشاق في ذلك، فجزاه الله تعالى كل خير.

هذا فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

أسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا في ميزان حسناتنا يوم نلقاه، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن لا يجعل لأحد من خلقه فيه نصيباً. وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كَتَبَهُ

أبو عبد الله السَّلفي

الداني بن منير آل زهوي

بيروت/ في الثاني والعشرين

من شهر رجب سنة (١٤٢٠)

النّص المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الجن والانس ليعبدوه وبعث رسله ليوحدوه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد وسلم تسليما كثيرا -

اما بعد فاني تدبرت الخلاف المستطير بين الامة في القرون المتاخرة في شان الاستغاثة بالصالحين الموتى وتعظيم قبورهم ومشاهدهم وتعظيم بعض المشايخ الاحياء وزعم بعض الامة في كثير من ذلك انه شرك وبعضها انه بدعة وبعضها انه من الدين الحق ورايت كثيرا من الناس قد وقعوا في تعظيم الكواكب والروحانيين مما يطول شرحه وهو موجود في كتب التنجيم والتعزيم كشمس المعارف وغيرها وعلمت ان مسلما من المسلمين لا يقدم على ما يعلم انه شرك ولا على تكفير من يعلم انه كافر ولكنه وقع الاختلاف في حقيقة الشرك فنظرت في حقيقة الشرك فاذا هو بالاتفاق اتخاذ غير الله عز وجل الها من دونه او عبادة غير الله عز وجل فانتقل النظر الى معنى الالهية والعبادة فاذا فيه اشتباه شديد فان اصح الاقوال في تفسير الله انه معبود او معبود بحق ومعنى العبادة مشتبه كذلك كما سترى ان شاء الله فعلمت ان ذلك

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

الاشتباه هو سبب الخلاف وان الخطأ اشد مما يظن لان الجهل
بمعنى الاله يلزمه الجهل بمعنى كلمة التوحيد لا اله الا الله وهي
اساس الاسلام واساس جميع الشرائع الحقة قال الله عز وجل
وما ارسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا انا
فاعبدون وقد دل الكتاب والسنة والاجماع والمعقول على انه لا يكفي النطق
بها بدون معرفة معناها وايضاح ذلك ان الاعتداد بالنطق بها
له شروط منها ان يكون على سبيل الاعتراف للقطع بان المشرك
اذا نطق بها حكاية عن غيره ما يعتد بذلك كالمسلم اذا نطق بكلمة
الكفر حكاية عن غيره وانت خبير بان العاقل لا يحكم بكونها اعترافا
حتى يعلم ان المتكلم بها يعرف معناها فلو اثبت زيد على انسان
العجمي انه قال انا رقيق لزيد ووجدنا هذا الاعجمي لا يعرف
العربية ولا يعرف معنى رقيق لم يعتد باعترافه وهذا مما لا
خلاف فيه اصلا ومنها العلم بمضمونها والعلم هو الذي يعبر عنه
اهل الكلام بالتصديق وقيل التصديق اخص قال الله تبارك
وتعالى فاعلم انه لا اله الا الله

وقال عز وجل ﴿ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون﴾ الزخرف ٨٦

فقيد نفع الشهادة بالعلم بالمشهود به قال ابن جرير في تفسيرها
« اختلف اهل التأويل في تأويل ذلك فقال بعضهم معنى ذلك ولا
يملك عيسى وعزير والملائكة الذين يعبدهم هؤلاء المشركون بالشفاعة
الشفاعة عند الله لأحد إلا من شهد بالحق فوحد الله واطاعه
علم منه بتوحيد وصحة ما جاءت به رسله » ثم اسند نحوه عن
مجاهد وفيه « إلا من شهد بالحق وهو يعلم الحق » ثم قال « وقال
آخرون عنى بذلك ولا يملك الآلهة التي يدعوها المشركون و
يعبدونها من دون الله الشفاعة الا عيسى وعزير وذو وهم والملائكة
الذين يشهدوا بالحق فاقروا به وهم يعلمون حقيقة ما شهدوا به »
ثم اسند نحوه عن قتادة ثم قال « وأولى الاقوال في ذلك بالصواب
أن يقال ان الله تعالى ذكره اخبر أنه لا يملك الذين يعبدهم المشركون
من دون الله الشفاعة عنده لأحد إلا من شهد بالحق وشهادته
بالحق هو اقراره بتوحيد الله يعني إلا من آمن بالله وهم يعلمون
حقيقة توحيده » وقال الله تبارك وتعالى ﴿قالت الاعراب آمنا﴾

نقلت هذه العبارة كما هي في التفسير المطبوع النسخة المطبوعة
ج ٢٥ ص ٥٦ - ٥٧

صورة الصفحة الثالثة من المخطوط

لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم وان تطيعوا
الله ورسوله لا يلتكم من اعمالكم شيئا ان الله غفور رحيم الحجرات - ١٤
وقال عز وجل (يا ايها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر
من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم المائدة - ٤١
وفي القرآن آيات كثيرة في شأن المنافقين لا نطيل بايرادها وفي
صحيح مسلم عن عثمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من مات وهو يعلم انه لا اله الا الله دخل الجنة وفي صحيح مسلم
عن عمر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسير فذكر الحديث
وفيه فقال يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فذلك اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان رسول الله لا يلقى الله عز
وجل بهما عبد غير شاك فيهما الا دخل الجنة ورواه الشيخان عن ابي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث طويل فمن لقيت
من وراء هذا الحائط يشهد أن لا اله الا الله مستيقنا بها قلبه فبشره
بالجنة وفي صحيح البخاري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله
خالصا من قلبه او نفسه وفيه عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وآله

صورة الصفحة الرابعة من المخطوط

صورة الصفحة رقم (١٠٣) من المخطوط

المتصلب فى مذهب يجب التأنى فى قبول كلامه فى اهل
المذهب الآخر اوخذ ذلك وان كان مخالفا له تمسك بقولهم
الجرح مقدم على التعديل ونحوها
فاما جهلهم بالعلل فحدث عنه ولاحرج وغاية احدهم ان ينقل
عن بعض اهل العلم تعليل الحديث او تنبيه هو للعلة ان تنبه
ثم يعمل فى ذلك عمله فى الجرح والتعديل فان كان الحديث موافقا
له تمسك بقولهم المثبت مقدم على النافى او زيادة الثقة
مقبولة او ان من الأئمة من يقبل المرسل والمنقطع مطلقا
او ان تصحيح بعض العلماء للحديث يدل انه علم ان المدلس
قد سمع الحديث ممن عنعنه عنه او يدل ان الراوى سمع هذا
الحديث من شيخه قبل الاختلاط وان كان مخالفا له قال ان النافى
كان احفظ من المثبت والساكتين جماعة والذى زاد واحد
واعل بالارسال والانقطاع وبعنعنة المدلس واختلاط الشيخ
ولم يعرج على ما يخالف ذلك او اشار اليه ونقل رده عن
بعض العلماء وهكذا وهذه القواعد منها ما هو ضعيف
ومنها ما ليس بكلى ومنها المختلف فيه والعالم المتبحر الممارس

صورة الصفحة رقم (١٠٤) من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

ـ الحمد لله الذي خلق الجن والإنس ليعبدوه، وبعث إليهم رسله ليوحّدوه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، وسلّم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإني تَدَبَّرْتُ الخلاف المستطير بين الأمة في القرون المتأخرة في شأن الاستغاثة بالصالحين الموتى وتعظيم قبورهم ومَشَاهِدِهِمْ، وتعظيم بعض المشايخ الأحياء، وزعم بعض الأمة في كثير من ذلك أنه شرك، وبعضها أنه بدعة، وبعضها أنه من الدين الحق. ورأيت كثيراً من الناس قد وقعوا في تعظيم الكواكب والروحانيين مما يطول شرحه، وهو موجود في كتب التنجيم والتعزيم[1]، كشمس المعارف[2] وغيرها.

وعلمت أن مسلماً من المسلمين لا يقدم على ما يعلم أنه شرك ولا على تكفير من يعلم أنه غير كافر، ولكنه وقع الاختلاف في حقيقة الشرك، فنظرت في حقيقة الشرك فإذا هو بالاتفاق: اتخاذ غير الله عز وجل إلٰهاً من دونه، أو عبادة غير الله عز وجل[3]. فانتقل النظر إلى معنى الإلٰه والعبادة فإذا فيه اشتباه شديد، فإن أصحّ الأقوال في تفسير إله قولهم: ـ معبود ـ أو

---

(١) التعزيم: من العزائم؛ جمع عزيمة. وهي الرقى. انظر «لسان العرب» (٩/ ١٩٣).

(٢) كتاب «شمس المعارف» لأحمد بن علي البوني؛ كتاب سحر وطلاسم، وهو مليء بالشرك ـ والعياذ بالله تعالى ـ فلا يجوز للمسلم قراءته، بل يجب حرقه. ولمزيد حول معرفة حال هذا الكتاب؛ انظر «كتب حذّر منها العلماء» (١/ ١٢٤ ـ وما بعدها) للشيخ المحقّق الفاضل: مشهور بن حسن آل سلمان ـ طبع دار الصميعي ـ ودار ابن حزم.

(٣) انظر في تعريف الشرك؛ «مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٤) و«شرح القصيدة النونية» لمحمد خليل هراس (١/ ١٣٤) و«معارج القبول» لحافظ حكمي (٢/ ٤٧٥ ـ ٤٨٥) وغيرها من كتب العقيدة السلفية.

معبود بحق، ومعنى العبادة مشتبه كذلك كما ستراه إن شاء الله. فعلمت أن
[١ـأ] ذلك/ الاشتباه هو سبب الخلاف، وإذاً الخطر أشدّ مما يُظَنّ، لأن الجهل بمعنى الإلٰه يلزمه الجهل بمعنى كلمة التوحيد؛ «لا إله إلا الله» وهي أساس الإسلام وأساس جميع الشرائع الحقّة، قال الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقد دلّ الكتاب والسنة والإجماع والمعقول على أنه لا يكفي النطق بها بدون معرفة معناها، وإيضاح ذلك: أن الاعتداد بالنطق بها له شروط منها:

أن يكون على سبيل الاعتراف، للقطع بأن المشرك إذا نطق بها حكاية عن غيره لا يُعتدّ بذلك، كالمسلم إذا نطق بكلمة الكفر حكاية عن غيره، وأنت خبير أن العبارة لا يحكم بكونها اعترافاً حتى يُعلم أن المتكلّم بها يعرف معناها، فلو أثبت زيد على إنسان أعجمي أنه قال: أنا رفيق لزيد، ووجدنا هذا الأعجمي لا يعرف العربية ولا يعرف معنى رفيق، [وإنما لقّنوه تلك العبارة بدون إعلامه بمعناها][1]، لم يُعتدّ باعترافه، وهذا مما لا خلاف فيه أصلاً.

ومنها العلم بمضمونها، والعلم هو الذي يعبّر عنه أهل الكلام بالتصديق، وقيل التصديق أخص، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا
[١ـب] ٱللَّهُ﴾/ [محمد: ١٩]. وقال عز وجل: ﴿وَلَا يَمۡلِكُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

فقيّد نفع الشهادة؛ قيّده بالعلم بالمشهود به، قال ابن جرير[2] في تفسيرها:

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) هو: محمد بن جَرِير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، الإمام العالم المجتهد المفسّر، مولده سنة أربع وعشرين ومائتين (٢٢٤).
سمع العلم من خلق كثيرين، وسمع منه الكثير، جمع علماً جماً، وكان بارعاً في التفسير، وكان فقيهاً بارعاً حتى أنه عرف في زمانه بكثرة علمه ونبوغه وشدة همته، وكان عالماً بالقراءات، وأما مذهبه في الفقه: فالذي يظهر أن لابن جرير مذهباً خاصّاً به، فقد كان من الأئمة المجتهدين.
توفي رحمه الله سنة عشر وثلاثمائة (٣١٠). ودفن في بغداد. رحمه الله وعلماءَ المسلمين رحمة واسعة.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٩) و«شذرات الذهب» (٢/ ٢٦٠) و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٦٧). وغيرها.

«اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك فقال بعضهم معنى ذلك: ولا يملك وعزير والمَلاَئكة الذين يعبدهم هؤلاء المشركون بالساعة، بالشفاعة عند الله لأحد إلا من شهد بالحق، فوحّد الله وأطاعه علم منه بتوحيد وصحة بما جاءت به رسله».

ثم أسند نحوه عن مجاهد وفيه: «إلا من شهد بالحق وهو يعلم الحق» ثم قال: «وقال آخرون عني بذلك: ولا تملك الآلهة التي يدعوها المشركون ويعبدونها من دون الله الشفاعة إلا عيسى وعزير وذووهما والملائكة الذين شهدوا بالحق فأقروا به، وهم يعلمون حقيقة ما شهدوا به».

ثم أسند نحوه عن قتادة ثم قال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله ـ تعالى ذِكْرُه ـ أخبر أنه لا يملك الذين يعبدهم المشركون من دون الله الشفاعة عنده لأحد إلا من شهد بالحق، وشهادته بالحق هو إقراره بتوحيد الله، يعني: إلا من آمن بالله وهم يعلمون حقيقة توحيده»[1]/ . [٢ـ١]

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقال عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن﴾ [المائدة: ٤١].

وفي القرآن آيات كثيرة في شأن المنافقين، لا نطيل بإيرادها.

وفي صحيح مسلم عن عثمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة**»[2].

وفي صحيح مسلم عن عمر قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسير، فذكر الحديث وفيه: فقال ـ يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ عند ذلك: «**أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أني رسول الله؛ لا**

---

(١) نقلت هذه العبارة كما هي في النسخة المطبوعة. ج٢٥ ص٥٦ ـ ٥٧. (م).

(٢) مسلم ج١ ص٤١. (م).

هو في «صحيح مسلم» برقم (٢٦).

يلقى الله عز وجل بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة»[1].

وفيه أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث طويل: «**فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشّره بالجنة**»[2].

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه**»[3].

[٢ـ ب] وفيه عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وآله/ وسلم قال: «**ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صِدْقاً من قلبه إلا حرّمه الله على النار**»[4]، وأصل الحديث في صحيح مسلم أيضاً[5].

وحديث الصحيحين وغيرهما في سؤال القبر سنذكره في الكلام على التقليد إن شاء الله تعالى.

وهذا الشرط مجمع عليه أيضاً، فأما ما نُقِلَ عن الكرامية[6] من أن الإيمان هو النطق بالشهادتين فقط، وأن المنافق مؤمن حقيقة فهو نزاع لفظي، لأنهم

---

(١) مسلم ج١ ص٤١، ٤٢. (م). هو فيه برقم (٢٧). وقول المعلّمي رحمه الله: «عن عمر»؛ فيه نظر. لأن الحديث مروي عن أبي هريرة قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسير، قال: فنفدت أزوادُ القوم. قال: حتى همّ بنحر بعض حمائلهم. قال: فقال عمر: يا رسول الله: لو جمعت ما بقي من أزواد القوم، فدعوتَ عليها. قال: ففعل. قال: فجاء ذو البُرّ ببُرّه، وذو التّمر بتمره. قال: وقال مجاهد: (وذو النواة بنواه) قلت: وما يصنعون بالنوى! قال: كانوا يمصُّونه ويشربون عليه الماء. قال: فدعا عليها حتى ملأ القوم أزودتهم. قال: فقال عند ذلك: «أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؛ لا يلقى الله بهما عبدٌ غير شاك فيهما؛ إلا دخل الجنة».

(٢) مسلم ج١ ص٤٤. (م). هو فيه برقم (٣١).

(٣) البخاري ج١ ص٣١. (م). هو في «صحيح البخاري» برقم (٩٠، ٦٥٧).

(٤) البخاري ج١ ص٣٧ ـ ٣٨. (م). هو فيه برقم (١٢٨) وأخرجه مسلم برقم (٣٢).

(٥) ج١ ص٤٣. (م).

(٦) الكرّامية: هم أتباع محمد بن كرام ت: ٢٥٥. وهم طوائف عدة، اشتهروا بالتشبيه في صفات الله، وقالوا بالتجسيم، وقالوا بالإرجاء؛ أي أن الكفر بالله هو الجحود فقط، وأن الإيمان إقرار وتصديق باللسان دون القلب، كذا قالوا. وهم فرق كثيرة.
انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٩٩ ـ وما بعدها) و«الفَرق بين الفِرق» لعبد القاهر البغدادي ص١٦١ ـ وما بعدها. و«مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (١/ ٢٢٣).

يقولون أن هذا الإيمان الذي هو النطق إنما هو بالنظر إلى الأحكام الدنيوية.

فأما النجاة من النار فشرطها التصديق، فالمنافق مخلَّد في النار. هكذا نقله عنهم الشهرستاني[1] والسعد التفتازاني[2] وغيرهما، هذا مع مخالفة قولهم للنصوص القرآنية والإجماع السابق قبلهم.

إذا تقرّر ما ذُكِرَ فلا ريب أن الجاهل بمعنى لا إله إلا الله لا يتم علمه بمضمونها ولا أن يقال شهد بها وهو يعلم، ولا يستطيع أن يجزم بأنه عالم بمضمونها، مصدِّق به، ولا أنه يقولها غير شاك فيه مستيقناً قلبه، خالصاً من قلبه أو نفسه، صدقاً من قلبه[3].

ومنها التسليم، ويعبر عنه بالرضا، واكتفى جماعة عنه بالتصديق، زاعمين أنه يتضمنه، قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. [٣-أ]

وفي صحيح مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً**»[4].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١، ١٠٢].

وقال تعالى: ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل: ١٢]. ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

فعُلم من هذه الآيات أن فرعون وقومه كانوا عالمين مستيقنين ولم ينفعهم ذلك لعنادهم إذ لم يسلموا، أو لم يرضوا][5].

---

(١) الملل والنحل ج١ ص١٥٤. (م).

(٢) شرح المقاصد ج١ ص٢٤٨. (م).

(٣) في الهامش: [وفي «فتح الباري» نقلاً عن الحليمي: «لو قال الوثني لا إله إلا الله، وكان يزعم أن الصنم يقربه إلى الله؛ لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الصنم». «فتح الباري» ج١٣ ص٢٨٠].

(٤) مسلم ج١ ص٤٦. (م). هو فيه برقم (٣٤).

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

ومن لا يعلم معنى لا إله إلا الله لا يمكن أن يقال أنه مسلّم بمضمونها راض به.

ومنها أن يكون النطق على سبيل الالتزام، [أي التزم أن يعمل طول عمره بمضمون كلمة التوحيد ولا يخالفها][1]، وأدلته أكثر من أن تحصى، منها قول الله جلّ وعلا: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

وهذا كالتفصيل لكلمة التوحيد، وفيه بيان الالتزام، وسيأتي إن شاء الله
[٣-ب] تعالى تحقيق أن العبادة والإلاهة متحدتان أو متقاربتان/، وأن الشرك هو عبادة غير الله عز وجل، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ أَفَلَا . . قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ۖ﴾ [الأعراف: ٦٥ ـ ٧٠].

ونحو ذلك في قصة صالح ـ الأعراف ـ ٧٣. وفي قصة شعيب ـ الأعراف ـ ٨٥. وجاء نحوه في سورة هود، ونحوه عن نوح ـ المؤمنون ـ ٢٣.

وهذا كلّه بيان لآية الأنبياء وهو متضمن الالتزام [فإن إرسال الرسل إلى قومهم كان لدعوتهم إلى عبادة الله وحده وترك عبادة غيره، وأجلبت الرسل مفتاحاً لقبول ما أرسلوا به، ولما جعلت الشهادة إعلاناً بقبول ما أرسل به الرسل كانت متضمنة الالتزام، الشاهد أن لا يعبد إلا الله][2].

وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة في حديث جبريل عليه السلام أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الإيمان والإسلام، قال: **«الإسلام أن تعبدَ الله ولا تشركَ به»**[3]. وفي صحيح مسلم حديث عمر في

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٣) البخاري ج١ ص١٩ ومسلم ج١ ص٣٠. (م). هو عند البخاري برقم (٥٠، ٤٧٧٧) ومسلم (٨، ٩).

هذه القصة وفيه بدل قوله: «**أن تعبد الله ولا تشرك به**»، «**أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله**»[1]. /[٤ـأ]

وفي الصحيحين أيضاً حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس وفيه: «**. . فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع، أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. .**»[2].

وفي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة، «**. . . آمركم بأربع: اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً. .**»[3] ولهذا نظائر.

وفيه أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يفهمون اتحاد معنى شهادة أن لا إله إلا الله التي يثبت بها الإسلام، ومعنى التزام عبادة الله تعالى وعدم الشرك به وهو المطلوب، والله أعلم.

وأيضاً فالاعتراف والتصديق إنما هما بمثابة الوسيلة للالتزام، وأما التسليم والرضا فإنه مستلزم للالتزام.

بل لو قيل بأن جانب الالتزام هو المغلّب في شهادة أن لا إله إلا الله، لما كان بعيداً، بدلالة الاكتفاء بها من المشرك المحارب، وإن لم يسمع شيئاً من البراهين المبطلة للشرك. وفي الحديث أن أم سليم؛ وهي أم أنس بن مالك، بعد تأيّمها من أبيه، جاء أبو طلحة يخطبها وهو مشرك، فأبت عليه إلا أن يُسْلِمَ، فذهب إلى النبيّ صلى الله عليه/ وآله وسلم ليسلم، فلما رآه [٤ـب] النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**جاءكم أبو طلحة غرة الإسلام بين عينيه**»[4].

بل قال الله تبارك وتعالى: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟

---

(١) في الهامش: [مسلم ج١ ص٢٩. قال في «فتح الباري»: ولما عبر الراوي بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله: «ولا تشرك به شيئاً» ولم يحتج إليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك»].

(٢) البخاري ج١ ص٢١ مسلم ج١ ص٢٥ ـ ٢٦. (م). وهو عندهما: البخاري (٥٣) ومسلم (١٧).

(٣) مسلم ج١ ص٢٦. (م). هو عنده برقم (١٨).

(٤) انظر «مسند أبي داود الطيالسي» ص٢٧٣. وسنده صحيح. (م). هو جزء من حديث طويل، فيه قصّة إسلام أبي طلحة؛ أخرجه الطيالسي في مسنده كما في «منحة المعبود» (٢/١٥٩ رقم ٢٥٩٠).

أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤].

فهؤلاء شهدوا أن لا إله إلا الله على سبيل الالتزام، وقبلت منهم، مع شهادة الله تعالى عليهم بأنه لم يدخل الإيمان في قلوبهم، وبذلك انتفى صدق الاعتراف، وانتفى التصديق، وانتفى الرضا الحقيقي، فلم يبق إلا الالتزام، فتدبّر.

[وقد قال العلماء أن (لمّا) النافية تُشعر بأن المنفي سيقع بعد ذلك. على هذا معنى الآية: وعدٌ من الله عزّ وجل لهؤلاء القوم بأنه سيدخل الإيمان في قلوبهم، وقد وعدهم صريحاً بقوله: ﴿وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ﴾، فيؤخذ من ذلك مع النظر إلى الآيات الواردة في المنافقين؛ أن هؤلاء القوم لم يكونوا منافقين، وذلك أن الله عز وجل وعد هؤلاء بما سمعتَ، وتوعّد المنافقين بأن يضلَّهم ويَزِيدَهم مرضاً ورجساً وغير ذلك، وبالتَّأمل يظهر أن الفرق بين الفريقين؛ أن المنافقين كانوا يُظهرون الإيمان في العلانية وهم في السرّ يخوضون في التكذيب والعداوة ويسعون في كيد الإسلام وأهله، وأما هؤلاء الأعراب فكانوا ناصحين للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وللإسلام والمسلمين ظاهراً وباطناً، وإن لم يكن قد دخل الإيمان في قلوبهم، فتدبّر.

ثم رأيتُ للإمام الشافعي رحمه الله كلاماً في كتاب «إبطال الاستحسان» قال: «ثم أَطْلَعَ اللَّهُ رسُولَهُ على قوم يظهرون الإسلام ويسرّون غيره...

﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾. قال الشافعي: «أسلمنا»؛ يعني أسلمنا بالقول بالإيمان مخافة القتل والسّباء، ثم أخبر أنه يجزيهم إن أطاعوا الله ورسوله، يعني إن أحدثوا طاعة الله ورسوله. وقال له في المنافقين وهم صنف ثان: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ...﴾ الأم ـ ج٧ ص: ٢٦٨][1].

وقال عز وجل: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

فجعل التظاهر بالكفر كفراً منافياً للإسلام ولم يستثن إلا المكره، مع أن ظاهر الآية أن المكره بتظاهره بالكفر قد كفر بعد إيمانه، ولكن لما كان معذوراً في ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان، عذره الله تعالى، فأما من شرح بالكفر صدراً؛ بأن فعله غير مكره عليه فلا ينفيه أن يكون قلبه مطمئناً/ [٥-أ] بالإيمان [إن صحّ أن يوصف بذلك]، ويشهد لهذا قول الله عز وجلّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٩٧ ـ ٩٩].

جاء عن ابن عباس وغيره؛ أنها نزلت في قوم أسلموا بمكة ولم يهاجروا بعد هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأُكره بعضهم على الخروج مع المشركين يوم بدر فقُتلوا[١]. وسمّى ابن إسحاق منهم جماعة[٢].

أقول: واستثناء المستضعفين صريح في أن القوم قد كانوا أسلموا، وبذلك جاءت الروايات. وصرّح بعض أكابر السلف أن غير المستضعفين من هؤلاء كفروا بعدم هجرتهم[٣]. واستبعده بعض المتأخرين، ظانّاً أنه لم يكن منهم إلا مجرّد عدم الهجرة.

ويظهر لي؛ أن من بقي بمكة بعد الهجرة وقبل الفتح كان يضطرّ إلى إظهار الكفر، لا أشك في هذا، فإن الآثار فيه كثيرة.

وإذن فهؤلاء مكثوا ببلد يُكرهون فيه على إظهار الكفر، وكان يمكنهم الهجرة،/ فكان مكثهم مع علمهم بأنهم سيكرهون على الكفر، نوع اختيار [٥-ب] بطل به عذرهم، والله أعلم.

ثم رأيتُ في سنن البيهقي في لفظه: «قال الله جل ثناؤه في الذي يفتن عن دينه؛ قدر على الهجرة فلم يهاجر حتى توفي، ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ . . . الآية». سنن البيهقي، ج٩ ص١٢.

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» رقم (٤٥٩٦، ٧٠٨٥).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/ ٢٥٢) و«تفسير الطبري» (٥/ ١٤٨).

(٣) انظر تفسير ابن جرير ج٥ ص١٣٨. (م).

[وهذا صريح في ما ظهر لي، ولله الحمد][1].

مع أن قوله في المستضعفين: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ ظاهر في أن إظهار الكفر لأجل الإكراه لا يخلو عن الإساءة، والله أعلم.

ومما يدل على الالتزام؛ قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ .. يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ .. فَبَايِعْهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠ ـ ١٢].

والمراد بدلالة السياق؛ فبايعهن على ذلك عند قدومهن من دار الكفر.

وفي الصحيحين وغيرهما عن عبادة بن الصامت «**أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بايعهم على مثل بيعة النساء**»[2].

وجاء مثله عن جرير بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو.

وهذه المبايعة كان المقصود بها ـ والله أعلم ـ تفسير الشهادتين وتأكيدهما، ولذلك ـ والله أعلم ـ ترك أئمة الصحابة ومن بعدهم؛ مبايعة من يسلم، مثل المبايعة المذكورة، اكتفاءً بالشهادتين، وبأن معناهما وما يتعلق به
[٦ـأ] من التزام الأمور المذكورة/ قد اشتهر بين الناس. وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣].

فأخذ الميثاق منهم؛ أن لا يعبدوا إلا الله؛ إما أن يكون مفسِّراً لشهادة أن لا إله إلا الله، وإما أمراً آخر استغنى عنه في الإسلام غالباً بالشهادة. ومما يستدلّ به هٰهنا؛ ما جاء من أخذ الميثاق من بني آدم في عالم الذر، والله أعلم.

ومما يوضّح ذلك أيضاً؛ أن الكافر لو قال: أنا أعلم أن دين الإسلام حق، ولكني لا أدعُ ديني. أو قال: أنا أعلم أن شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حق، ولكني لا أحب الدخول في الإسلام. أو قال: أنا لا أدع ديني مع أني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. فإنه لا يصير بشيء من ذلك مسلماً ولا تلزمه أحكام الإسلام.

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت في الهامش.

(٢) أخرجه البخاري (١٨) وانظر أطرافه هناك، ومسلم (١٧٠٩) والترمذي (١٤٣٩) وغيرهم. وانظر الكلام على الحديث وقول عبادة: «بايعهم على مثل بيعة النساء»؛ «فتح الباري» (١/ ٨٥، ٨٦).

وقد وردت في معنى هذا آثار كثيرة، منها قصة أبي طالب، ومنها قصة **ابن** صوريا وغيره من اليهود كانوا يعترفون، ولكنهم أبوا الدخول في **الإسلام**، فلم يعد النبي صلى الله عليه وآله/ وسلم اعترافهم إسلاماً، [ولا [٦-ب] **تمسكهم** بدينهم بعد ذلك ردة].

ومنها قصة هرقل والأعشى ميمون وغير ذلك.

[ثم رأيت في الهدي النبوي[١] ما لفظه: «وفيها أن إقرار الكاهن **الكتابي** برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنه نبيّ، لا يدخله في الإسلام **ما** لم يلتزم طاعته ومتابعته، فإذا تمسك بدينه بعد هذا الإقرار لا يكون ردّة **منه**. ونظير هذا قول الحَبرين له وقد سألاه عن ثلاث مسائل، فلما أجابهما، **قالا**: نشهد أنك نبي. قال: «**فما يمنعكما من اتباعي؟**». قالا: نخاف أن **تقتلنا** اليهود. ولم يلزمهما بذلك الإسلام.

ونظير ذلك شهادة عمه أبي طالب بأنه صادق، وأن دينه من خير أديان البريّة ديناً، ولم تدخله هذه الشهادة في الإسلام.

ومن تأمل ما في السِّير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركين له صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة، وأنه صادق، فلم تدخلهم هذه الشهادة في الإسلام، علم أن الإسلام أمر وراء ذلك، وأنه ليس هو المعرفة فقط، ولا المعرفة والإقرار فقط. بل المعرفة والإقرار والانقياد والتزام طاعته ودينه ظاهراً وباطناً. الهدي ج٢ ص٣٩[٢].

وقد مرّ قبل أوراق قول الحليمي: «لو قال الوثني لا إله إلا الله، وكان يزعم أن الصنم يقربه إلى الله؛ لم يكن مؤمناً، حتى يتبرّأ من عبادة الصنم» فتح الباري ج١٣ ص٢٨٠][٣].

فعُلِمَ مما قدّمناه أن من شرط الاعتداد بكلمة الشهادة أن تكون على سبيل الالتزام، والالتزام مع الجهل بالملزم سواء والعدم.

ثم إذا وقعت كلمة الشهادة مستكملة للشروط، فشرط استمرار حكمها

---

(١) أي كتاب «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيم الجوزية.

(٢) انظر «زاد المعاد» (٣/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩) ط. مؤسسة الرسالة. و(٣/ ٥١٣ ـ ٥١٤) ط. مؤسسة الريان.

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

أن لا يحدث من صاحبها ما يخل بموجبها وهذا هو المقصود الحقيقي والثمرة المطلوبة، ولذلك وقع الاتفاق على أن السجود للصنم أو الشمس أو نحوهما ردّة تخرج عن الإسلام إلا لمن أكره. ولم يشترط في الحكم بردِّيَتِهِ أن يُسمّي الشمس مثلاً إلٰهاً، بل لو كان حال السجود معلناً بثباته على لا إله إلا الله، وكانت قرينة تشهد له؛ كأن جُعل له مال عظيم على السجود للشمس، فسجد طمعاً في المال لم يفده ذلك، والله أعلم.

ومن لا يعلم معنى لا إله إلا الله، فكيف يؤمّن عليه العمل بخلاف موجبها؟

فإن قيل: أفلا يكفي الإنسان أن يكون معترفاً بصدق الرسول في
[٧ـأ] جميع/ ما جاء به، مصدقاً به، مسلّماً راضياً، ملتزماً العمل بموجب ذلك، عازماً عليه، فلما سمع كلمة لاإله إلا الله، وعَلِمَ أن الرسول جاء بها، اعترف بها وصدّق وسلّم ورضي والتزم، وعزم على العمل بموجبها مع أنه جاهل بمعناها، كما يكفيه مثل هذا في نحو الحروف المُقطّعة في أوائل السور، ونحو ذلك.

وإذا وقع منه عمل يخالف موجبها وهو لا يعلم ذلك عُذر بالجهل.

قلت: الأدلة التي قدّمناها صريحة في أن المطلوب؛ الاعتراف والتصديق والتسليم والرضا والالتزام والعمل بالموجب على وجه التحقيق في كل واحد منها. وذلك لا يكون إلا مع العلم بالمعنى كما قدّمنا.

فأما حصول هذه الأشياء بمجرد خبر المعصوم مع جهل المعنى، فلا يكون على وجه التحقيق كما هو ظاهر، وقد يجمع الجاهل بالمعنى مع الاعتراف بلا إله إلا الله على الوجه المذكور؛ الاعتراف بما يناقض معناها، أعني: الشرك، وإنكار حقيقة معناها، أعني: التوحيد. وهكذا يقال في التصديق وغيره.

وحينئذٍ فلم يحصل له شيء من المقصود؛ وهو توحيد الله عز وجل وتنزيهه، والخضوع له وتعظيمه، وما يدرينا لعل هذا الرجل لو علم حقيقة
[٧ـب] معناها لما اعترف به. ومثل ذلك يقال/ في التصديق وغيره.

ووجه ذلك أنه قد تقوم لديه شبهات تعارض ما يعتقده من صدق الرسول، أو يكون ذلك الأمر مخالفاً لهواه، وللهوى سلطان عظيم على

النفوس، فربما عرضت الحقيقة البيّنة على النفس وهي غير مخالفة لهواها **فقبلتها**، ثم تعرض عليها حقيقة مثل تلك في الوضوح أو أبين، ولكنها **مخالفة** لهواها، فتردها.

وهل كذّب المشركون رسلهم إلا لمجيئهم بما يخالف الأهواء؟

وفي الحديث: «**حبك للشيء؛ يعمي ويصم**»(١).

ومن تتبع مناظرات أهل النِّحل المختلفة وتأويلاتهم البراهين الواضحة؛ تبيّن له ما ذكرناه. بل من تتبع مناظرات الفرق الإسلامية، وتأييد كل فرقة لمذهبها، وتأويلاتهم الأحاديث والآيات والبراهين العقلية؛ علم ما للهوى من السلطان العظيم، حتى أن كثيراً من أولئك المتأولين التأويلات التي لا يشك البريء من الهوى في بطلانها، هم ممن ثبتت معرفته وأمانته، وأنه لا يتعمَّد الباطل، ولكن الهوى أعماه وأصَمَّهُ، ففعل ما فعل ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ ولله در البريق الهذلي حيث يقول:

أيـن لـي مـا تـرى والـمـرء تـأبـى عـزيـمـتـه ويـغـلـبـه هـواه/ [٨ـأ]
فـيـعـمـى مـا يـرى فـيـه عـلـيـه ويـحـسـب مـا يـراه لا يـراه(٢)

وكما أن الإنسان قد يجتهد في الطاعة في العمل، ولكنه لو كُلِّف عملاً

---

(١) مسند أحمد ج٥ ص١٩٤. سنن أبي داود ج٣ ص٣٤٤. كلاهما من حديث أبي الدرداء به مرفوعاً. وصوّب بعض الحفاظ وقفه. وفي «الجامع الصغير» أن ابن عساكر أخرجه من حديث عبد الله بن أنيس. قال في الشرح: بإسناد حسن. (م).
قلت: الحديث أخرجه أحمد (٥/ ١٩٤ و٦/ ٦٥٠) وأبو داود (٥١٣٠) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٠٧) من طريق: أبي بكر بن أبي مريم، عن خالد بن محمد الثقفي، عن بلال ابن أبي الدرداء، عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فذكره.
وهذا إسناد ضعيف، لأجل ابن أبي مريم.
وقد اختلف فيه عليه؛ فرواه جماعة عنه مرفوعاً، ورواه بعضهم موقوفاً.
قال الإمام أحمد في «المسند»: «وثناه أبو اليمان، لم يرفعه...».
وأخرجه البخاري موقوفاً. قال: قال لي محمد بن عبيد الله، حدثنا ابن وهب، سمع سعيد ابن أبي أيوب، عن حميد بن مسلم، سمع بلال بن أبي الدرداء، قال أبو الدرداء: فذكره.
وهذا إسناد حسن موقوفاً.
فالحديث لم يصح مرفوعاً، لكنه ثبت موقوفاً. والله أعلم.
وانظر «السلسلة الضعيفة» للمحدث الألباني ـ رحمه الله ـ (١٨٦٨).
(٢) انظر «التنكيل» (٢/ ١٩٤).

شديدَ المشقَّةِ لم يطع. قال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟ وَيُخْرِجْ أَضْغَٰنَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦، ٣٧].

وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

وقال سبحانه لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾[1]. فكذلك قد يجتهد الإنسان في التصديق فإذا كلف التصديق بما يخالف هواه؛ لم يصدق. فربما أخبر بخبر لا يفهمه فصدقه على عادته في التصديق، ولو تبيَّن له معناه بما يخالف هواه أو رأيه لكذب وارتاب أو توقف.

فقد كان مشركو قريش يعلمون أمانة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى خصُّوه بلقب الأمين، [ولما سأل هرقل أبا سفيان بن حرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: أكنتم تتّهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قال أبو سفيان: لا[2]. والحديث في صحيح البخاري ج١ ص٩.

وأبو سفيان يومئذٍ رأس المشركين.

وروى الحاكم في المستدرك عن ناجية بن كعب عن علي عليه السلام، قال: قال أبو جهل: قد نعلم يا محمد أنك تصل الرحم، وتصدق الحديث، ولا نكذبك، ولكن نكذب الذي جئت به، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾... الآية[3].

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. وتعقبه الذهبي، فقال: «ما خرجا لناجية شيئاً». مستدرك ج٢ ص٣١٥[4].

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٢) أخرجه البخاري (٧) وانظر أطرافه هناك.

(٣) سورة الأنعام: ٣٣.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٠٦٤) والحاكم (٢/ ٣١٥).

قال الترمذي: «حدثنا إسحاقُ بن منصور، أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن ناجية؛ أن أبا جهل قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فذكر نحوه، ولم يذكر فيه عن علي. وهذ أصحّ». وكذلك أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧/ ١١٦) عن ناجية مرسلاً.
وإسناد الحديث صحيح، إن شاء الله. وناجية بن كعب وُثِّقَ.

أقول: أجل لم يخرجا لناجية، ولكن قد وثَّقَهُ العجلي وابن حبان، وقال ابن معين: صالح الحديث.

فأما قول ابن المديني: ما روى عنه غير أبي إسحاق وهو مجهول.

فالمجهول عندهم، هو: من لم يرو عنه إلا واحد، قد يكون محتجاً به، ذلك إذا وُثِّقَ.

قال السخاوي في «فتح المغيث»: «وخصَّ بعضهم القبول بمن يزكيه مع رواية الواحد أحد من أئمة الجرح والتعديل، واختاره ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» وصححه شيخنا، وعليه يتمشَّى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة. . . .»[1] فتح المغيث ص١٣٥.

أقول: وبهذا الاعتبار يصح قول صاحب المستدرك: على شرط الشيخين.

فأما قول الجوزجاني[2] في ناجية: «مذموم» ـ فهو مردود عليه، لأن الجوزجاني منحرف عن علي عليه السلام، مسرف في الطعن على أصحابه. فمراده بقوله: ـ مذموم ـ أنه كان يحبُّ علياً، وهذا في الحقيقة مدح لا قدح ـ (وتلك شكاة ظاهر منك عارها) ـ وقد ذكر الحافظ وغيره في مواضع؛ أن الجوزجاني لا يقبل طعنه في أصحاب علي عليه السلام.

نعم أخرج الترمذي الحديث في «جامعه»، من طريق معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن ناجية عن علي.

ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي إسحاق، عن ناجية: أن أباجهل. . . قال الترمذي: «فذكر نحوه، ولم يذكر فيه عن علي، وهذا أصح». جامع الترمذي ج٢ ص٦٧٨.

أقول: ابن مهدي أثبت من معاوية، ولكن رواية «المستدرك» من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن ناجية عن علي.

وقال ابن مهدي: «إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري»[3].

---

(١) انظر «فتح المغيث» (٢/ ٤٧).

(٢) هو: أحمد بن علي بن العلاء، الجوزجاني، أبو عبد الله البغدادي.
ولد سنة خمس وثلاثين ومائتين (٢٣٥) وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (٣٢٨). انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٤٨) و«تاريخ بغداد» (٢/ ٢١١).

(٣) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٤).

وفي تفسير الآية المذكورة آثار أخرى تؤيد ما قلناه؛ أن المشركين كانوا يشهدون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بما ذكر، والله أعلم][1].

فلو فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءهم بخبر لا يعرفون معناه؛ لصدَّقوه. ولكنه لما جاءهم بلا إله إلا الله، وهم يعرفون معناها؛ كذّبوه، لمخالفتها هواهم.

وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت، أن النبي صلى الله عليه
[٨ـب] وآله وسلم جمع قريشاً/ ثم قال لهم: «**أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تخرج من سفح هذا الجبل، تريد أن تغير عليكم؛ أكنتم مصدِّقي؟**» قالوا: نعم، ما جرَّبنا عليك إلا صدقاً، قال: «**فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد**». فقال أبو لهب: تباً لك سائر اليوم ألهذا جمعتنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[2].

[وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ ۘ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٢٠]][3].

وقد تقدم أن فرعون وقومه كانوا مستيقنين بصدق موسى عليه السلام، ومع ذلك كان منهم ما كان.

وكان عمرو بن عبيد[4] من زهَّاد المسلمين وعبّادهم؛ يُضْرَبُ به المثل في ذلك، حتى قال الخليفة المنصور العباسي في العبّاد: «كلكم طالب

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٧٢) ومسلم (٢٠٨).

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٤) هو: عمرو بن عبيد، أبو عثمان البصري. القدري المعتزلي؛ من كبار المبتدعين، ورأس المعتزلة، وكان زاهداً، لكن لم ينفعه زهده أمام بدعته. مات سنة (١٤٤).
انظر ترجمته في «المجروحين» (٢/ ٦٩) لابن حبان، و«تاريخ بغداد» (١٢/ ١٦٢ ـ ١٧٨) و«شذرات الذهب» (١/ ٢١٠) و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٠٤) و«العبر» (١/ ١٩٣) و«مروج الذهب» (٣/ ٣١٣ ـ ٣١٤) و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠) و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٣ ـ ٢٨٠).

صيد، كلكم يمشي رويد، غير عمرو بن عبيد». ورثاه لما مات بأبيات معروفة[1].

ومع ذلك فقد صح عنه أنه قال: «إن كان (تبت يدا أبي لهب) في اللوح المحفوظ، فما لله على ابن آدم حجة»!![2]

وروي له عن الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبر يخالف رأيه في القدر[3]، فقال عمرو: «لو سمعتُ الأعمش يقول هذا لكذَّبتُهُ، ولو سَمِعْتُهُ من زيد بن وهب لما صدقتُه، ولو سمعتُ ابنَ مسعود يقولُه ما قبلْتُه، ولو سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرددتُه، ولو سمعتُ الله يقول هذا/ لقلتُ: لستَ على [٩ـأ] هذا أخذتَ ميثاقنا[4]!!!

ونُقِلَت عنه أشياء أخرى من هذا الباب.

ليس هذا رأي عمرو وحده؛ بل كل من يعتقد عقيدة مستنداً فيها إلى العقل، يزعم أن دلالة العقل عليها يقينية، بحيث أنه يستحيل أن يجيء يقين بخلافها.

قال الغزالي[5]:

«أما اليقين فشرحه: أن النفس إذا أذعنت للتصديق بقضية من القضايا،

---

(١) و (٢) انظر المصادر السابقة. وقال الذهبي في «السير»: «اغترَّ بزهده وإخلاصه، وأغفل بدعته».

(٣) وهو حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصادق المصدوق: «إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يُرسَلُ إليها الملك فَيَنْفُخُ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، فوالله الذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع؛ فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخُلُها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخُلُها». أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣).

(٤) انظر «سير الأعلام» (٦/ ١٠٤ ـ ١٠٥) و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨٨).

قلت: فأنت ترى أيها القارئ الكريم كيف أن الزهد والإخلاص لم ينفعا هذا الرجل، حيث أنه أطلق العنان للسانه، وتجرأ على أن يقول مثل هذا الكلام الشنيع المنكر، وغيره. نسأل الله العافية، والثبات على الإسلام.

(٥) هو: أبو حامد؛ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، الطوسي المعروف بالغزّالي ـ بتشديد =

وسكنت إليها، فلها ثلاثة أحوال: أحدها: أن تيقن وتقطع به...

بل حيث لو حُكي لها عن نبي من الأنبياء أنه أقام معجزة وادَّعى ما يناقضها، فلا تتوقف في تكذيب الناقل، بل تقطع بأنه كاذب، أو تقطع بأن القائل ليس بنبي، وأن ما ظن أنه معجزة فهي مخرقة، وبالجملة فلا يؤثر هذا في تشكيكها، بل يضحك من قائله وناقله...»[1] المستصفى ج١ ص٤٣.

وقد عرَّفتك أن كلَّ مُعْتَقِد عقيدة مُسْتَدْلَلُها إلى العقل يزعم أنها يقينية، ومعنى ذلك أنه لو لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشافهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما يخالف تلك العقيدة لكذَّبه والعياذ بالله/ . [٩-ب]

فلا تحسبن هنداً لها الغدر وحدها ... سَجِيَّة نفس كل غانية هند

ولكن القوم إذا جاء دليل شرعي يخالف عقيدتهم؛ فتارة ينكرون ثبوته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل يزعمون أن ثبوته محال. وتارة يستكرهونه على التأويل[2].

ولكن من تلك العقائد ما هو خطأ. فلو فرضنا أن صاحبها لقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتسَمَّع ما يخالف عقيدته؛ فما ندري ما يكون حاله؟

أيردّ قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما قال عمرو، ويقطع بأنه ليس بنبيّ وأن ما ظن أنه معجزة له؛ فهو مخرقة ويضحك منه؟! أم يتردّد، أم يرجع عن عقيدته التي يزعم أنها يقينية يستحيل أن يجيء يقين بخلافها؟!

ومن تأمل تأويلاتهم المستكرهة للآيات القرآنية، لم يجزم بحسن الظن بهم.

إن من غرَّه النِّسا بودّ ... بعد هند لجاهل مغرور

= الزاي أو عدم التشديد ـ ورجّح بعضهم التشديد. ولد بطوس سنة (٤٥٠).
وقد ذكرت له ترجمة مختصرة في مقدمة كتاب «الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل» ط. المكتبة العصرية. فانظرها غير مأمور. وانظر «أبو حامد الغزالي والتصوف» للشيخ عبد الرحمن دمشقية. ط. دار طيبة بالرياض.

(١) انظر «المستصفى» (١/ ٤٩) ط. دار إحياء التراث العربي.

(٢) الذي هو صرف الظاهر من اللفظ إلى معنى آخر. انظر في معنى التأويل وأنواعه؛ «مختصر الصواعق المرسلة» ص٩ وما بعدها.

كـل أنـثـى وإن بـدا لـك مـنـهـا آيـة الـحـبّ حـبّـهـا فـيـه بـور][1]

مع أن هؤلاء وعمرو في مقدمتهم إذا سمعوا آية من القرآن ـ لم يفهموا معناها ـ لم يترددوا في تصديقها، وكذلك إذا كان ظاهرها مخالفاً لعقيدتهم فإنهم يصدّقُونَها بعد تأويلها على ما يوافق عقيدتهم.

ولكن لو فرضنا/ أن آية جاءت قطعية الدلالة على خلاف قولهم فما [١٠ـأ] ندري ماذا يصنعون.

وقد نقل عن عمرو أنه جحد أن تكون ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ ـ السورة. وقوله تعالى: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[2] الآيات، من القرآن.

وفي صحيح مسلم من حديث أُبيّ بن كعب أنه سمع رجلاً يقرأ بخلاف قراءته التي سمعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم سمع آخر يقرأ خلاف قراءتيهما، فجاء بهما إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن القراءات الثلاث كلها صحيحة. قال أُبي: «فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما قد غشيني؛ ضرب في صدري ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله فرقاً». الحديث[3].

وفي قصة الإسراء أن بعض من كان قد أسلم ارتدوا لما سمعوها.

وفي قصة ابن أبي سرح أنه كان يكتب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فربما نزلت آية [فيملي عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم «عليم حليم»، فيقول له: أو اكتب «عزيز حكيم»، فيقول له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «كلاهما سواء». فارتد ابن أبي سرح[4].

وانظر الروايات وتوجيه النص في «الصارم المسلول» ص١١٨ وما بعدها][5].

وفي خبر الرجل الذي قاتل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشدَّ

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) سورة المدثر: ١١.

(٣) أخرجه مسلم (٨٢٠).

(٤) انظر قصّته والتعليق عليها؛ «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (٢/ ١٢٩ ـ وما بعدها).

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

القتال، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**هو في النار**»، فكاد بعض [١٠-ب] المسلمين يرتاب/[(١)].

وفي قصة الحديبية، ويوم أحد، ووفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ وما يشبه ذلك. انظر الآثار في الصحيحين وغيرهما.

والمقصود أن الإنسان قد يكون يرى نفسه مصدّقاً تصديقاً تاماً، فإذا عُرض عليه ما يخالف رأيه وهواه؛ تبيّن أن تصديقه لم يكن كما ظن. ولكن أُبيّاً وأضرابه من الصحابة رضي الله عنهم كان الله تبارك وتعالى يتداركهم ويخرجهم من الظلمات إلى النور.

فأما الحروف المقطّعة في أوائل السور؛ فإهمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيان معانيها، وإهمال أكثر الصحابة والتابعين الكلام فيها، واختلاف المتكلمين فيها؛ كل ذلك يدل أنه لا يتوقف على معانيها أصل من أصول الدين التي كلّفت الأمة علمها والعمل بها.

ويوضّح ذلك أن الذين خاضوا في الكلام على معانيها لم يذكروا إلا معان لا يتوقف عليها أصل من أصول الدين، ولا كذلك كلمة التوحيد كما تقدم أيضاً.

فأما العذر بالجهل؛ فإنما يُعذر به في مسألة التوحيد من لم تبلغه الدعوة أصلاً، أو بلغته ولم يمكنه البحث والنظر، ولعله يأتي لهذا مزيد إن [١١-أ] شاء الله تعالى[(٢)]./

وبالجملة فالشبهة التي أثرناها لكشفها هي مغالطة محضة معلوم بطلانها من الدّين بالضّرورة، فلنكتف في حلّها بما تقدّم.

---

(١) البخاري ج٨ ص١٢٤ مسلم ج١ ص٧٤. (م). وهو عند البخاري برقم (٤٢٠٣) ومسلم (١١١).

(٢) انظر في هذا: كتاب «العذر بالجهل عقيدة السلف» للشيخ شريف بن محمد بن فؤاد هزّاع. ط. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

تنبيه: صدر في هذه المسألة كتاب بعنوان: «العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي» لمدحت آل فرّاج نشر دار الحميضي. وفي هذا الكتاب مغالطات كثيرة، وقد عمد مؤلفه إلى نقل بعض النقولات من مصادرها دون إتمام سياق الكلام، مما يشعر أنها تدل على ما أراد! والله المستعان. وقد نبّه الشيخ العلّامة أبو إسحاق الحويني ـ حفظه الله ـ على هذا الكتاب في شريط له بعنوان «أسئلة وأجوبه فقهية» ـ تسجيلات إيلاف الإسلامية ـ بالكويت. وحذّر منه أيضاً الشيخ خالد العنبري في كتابيه: «الحكم بغير ما أنزل الله» ص٥٦. و«الحاكمية وأصول التكفير» ص٢٧٢، ٢٧٣.

فأما قول بعض المتكلمين في العقائد: إنه يكفي العلم الإجمالي بكلمة التوحيد.

فهو مبني على ما ذكروه من أن كلمة التوحيد مُسْتَلْزِمَة لجميع العقائد في الصّفات وغيرها مما لا يجب العلم به تفصيلاً، ولا يترتَّبُ عليه عمل، أي: فبالنسبة إلى ما تستلزمه؛ يكفي العلم الإجمالي، وأما بالنسبة إلى معناها المطابق فلا بد من العلم التحقيقي، والله أعلم.

نعم، لو فُرض أن إنساناً كان مُعترفاً بحقيقة التوحيد على سبيل التحقيق، مصدّقاً به كذلك مع بقية الشرائط المتقدمة، وهو مع ذلك؛ يجهل معنى لا إله إلا الله، ويقولها امتثالاً للشرع، ويعترف بها إجمالاً، إلى آخر ما تقدَّمَ، فالأمر في هذا ربما يُستَغْرَب.

[وكذلك من نطق بالشهادتين ملتزماً للإسلام، ولم يكن يعلم معناهما تفصيلاً؛ فإنه يُقْبَلُ إسلامه، ولكنه لا يُعْذَرُ إذا جرى منه ما ينقض الشهادة، إلا إذا كان قريب العهد بالكفر لم يُمكِنْهُ التعلُّم، وحال ما يبيّن له أن قوله أو فعله مخالف للشهادة يرجع عنه، وعلى هذا حمل العلماء حال قوم موسى في قولهم له: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[1].

وما صحّ عن أبي واقد الليثي وغيره؛ أنهم قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اجعل لنا ذات أنواط! فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «**قلتم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾**»[2]. وسيأتي هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة الأعراف: ١٣٨.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢١٨) والترمذي (٢١٨٠) والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٣٤٦/ ١١١٨٥) وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٩/ ٣١) وأبو يعلى في «مسنده» (٣/ ٣٠/ ١٤٤١) وعبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ٣٦٩/ ٢٠٧٦٣) والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥/ رقم: ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤) والطيالسي في «مسنده» ص١٩١ رقم (١٣٤٦) والحميدي في «مسنده» (٢/ ٣٧٥/ ٨٤٨) وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ١٠١/ ١٩٢٢٢) والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٠٨) وابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٩٤/ ٦٧٠٢) وابن أبي عاصم في «السنة» (٧٦) وابن نصر المروزي في «السنة» ص١١ ـ ١٢ واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٣٩، ١٤٠/ رقم ٢٠٤، ٢٠٥) وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢/ ٥٦٨، ٥٦٩/ رقم ٧١٠). من طرق عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي واقد الليثي به.
وعزاه أبو بكر الطرطوشي في «الحوادث والبدع» ص٣٨ للبخاري فوهم.
وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وصحّحه علامة الشام ـ المحدث الألباني ـ رحمه الله.

فكان القائلون لموسى والقائلون لمحمد عليهما السلام؛ قريبي عهد، كما جاء في بعض روايات الحديث: «وكنا قريبي عهد بكفر»، فلذلك ـ والله أعلم ـ عُذِروا.

فإن قلتَ: قصّةُ ذات أنواط كانت في الخروج إلى حُنين، وأبو واقد الليثي مِمَّن شهد بدراً، فكيف يقال: إنه قريب عهد بكفر؟

قلتُ: الصواب، أن أبا واقد إنما أسْلَمَ في فتح مكَّةَ، كما حَقَّقَهُ الحافظ ابن حجر في «الإصابة»، وبيّن غَلَطَ من قال: إنه شهد بدراً، وسبب الغلط[1]. وكان الخروج إلى حنين عقب الفتح، فثبت أن أبا واقد كان قريب عهد بكفر، كما قال: «وكنا قريبي عهد بكفر».

فإن قلتَ: قد عُلم أن أول ما يدعو إليه الأنبياء، شهادة أن لا إلٰه إلا الله؛ فقوم موسى قد كانوا شهدوا بذلك، فقولهم: «اجعل لنا إلٰهاً كما لهم آلهة»، مناقض للشهادة مناقضة صريحة، لا تحتمل أن يجهلوها..

قلت: كأنهم ـ والله أعلم ـ جوّزوا أن يكون المنع من اتخاذ إلٰه غير الله عز وجل؛ خاصاً بما يتَّخذه الناس من قِبَلِ أنفسهم، فلا يدخلُ في ذلك ما يجعله النبيُّ خاصاً لقومه، ولو فُرِضَ أن قريبَ العهد بالكفر أصرَّ على قوله أو فعله بعد أن بُيِّنَ له مخالفته للشهادة، فإنه يصير مرتدّاً جزماً. أما لو مات قبل أن يُبيّن له؛ فالذي يقتضيه النظر أنه وإن حكمنا في الظاهر بأنه لم يخرج عن الإسلام، هو في نفس الأمر مفوَّضٌ إلى علم الله عز وجل، فإن عَلِمَ الله عز وجل منه أنه لو بُيِّنَ له لرجع؛ فهو ناج، وإن عَلِمَ الله تعالى منه أنه لو بُيّن له لأصرَّ عليه؛ فلا. والله أعلم.

واعلم أن قريب العهد ليس له حدٌّ معيّن، وإنما المدار فيه على التقصير في التَّعلّم وعدمه، فمن لم يقصّر عُذر، ومن قصّر لم يُعذر.

ومن هنا يظهر أنه على فرض أن تكون بعض الأقوال والأعمال المنتشرة بين عوام المسلمين بعد القرون الأولى، مناقضة لشهادة أن لا إلٰه إلا الله، يكون عامتهم معذورين، لأن المشهور بين أهل العلم ـ فضلاً عن غيرهم ـ أن معناها: «لا واجب الوجود إلا الله». كما سيأتي تحقيقه إن شاء

---

(١) انظر «الإصابة» (٧/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

الله. فغالب الناس لا يظنون أن لها معنى غير ذلك، فلسنا نستطيع أن نحكم عليهم بالتقصير.

وهناك أسباب أخرى تمنع الحكم عليهم بالتقصير، فوجب أن لا يحكم على مسلم قال أو فعل ما يكون مناقضاً للشهادة بأنه كافر أو مشرك، حتى يتبين لنا تقصيره.

وما لم يتبيّن لنا تقصيره فهو عندنا مسلم، وقد يكون من خيار المسلمين وصالحيهم وأوليائهم. ولكن أُعِيذك بالله أن يغُرَّك الشيطان، فيقول لك: فأنت على هذا معذور، فيصدَّك بذلك عن البحث والتحقيق، فاحذر ذلك، وإلا كنت مقصّراً غير معذور.

واعلم أننا وإن لم نحكم على أكثر الناس بالتقصير؛ فإنما ذلك بحسب علمنا، وقد يكون كثير منهم في نفس الأمر مقصّرين، ومن كان كذلك فهو في حكم الله كذلك، ولا ينفعه عدم حكمنا عليه بذلك.

هذا وقد اشتهر في القرون المتأخرة؛ حكم جماعة من المعروفين بالعلم على كثير من تلك الأقوال والأعمال أنه شرك مناقض لشهادة أن لا إلٰه إلا الله، فضاقت دائرة العُذر على من لم يبحث ويُحَقّق، ولعلّك تقول: أنا مشغول بأمور معاشي عن البحث والتحقيق. فأقول لك: قد حاول مؤلف هذه الرسالة أن يقرب لك طريق ذلك، ومهما اشتبه؛ فلن يشتبه عليك أن الواجب على من لم يبحث، ولم يحقق؛ أن يعمل بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**الحلال بيّن والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتّقى الشبهات؛ فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات؛ وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يقع فيه**» أخرجاه في الصحيحين[1].

وبحديث الحسن بن علي عليه السلام عن جدّه صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال له: «**دَعْ ما يريبك إلى ما يريبك**». رواه أحمد والترمذي، وغيرهما، وقال الترمذي: حديث صحيح[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٠) والترمذي (٢٥١٨) والنسائي (٨/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨) والطيالسي (١١٧٨) والطبراني في «الكبير» (٣/ ٧٥/ ٢٧٠٨) وابن حبان (٥١٢) وغيرهم. من طرق عن بُريد بن =

وبالحديث الآخر: **«لا يبلغ العبد أن يكون من المتّقين؛ حتى يدع ما لا بأس به، حذراً مما به بأس»** جامع الترمذي (ج٣ ص٧٤) وقال: حسن غريب. ورواه الطبراني في «الكبير» بسند حسن، كما في «شرح الجامع الصغير». وأخرجه الحاكم بلفظ: **«إن الرجل لا يكون من المتقين..»**. وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه وأقرّه الذهبي. «المستدرك» ج٤ ص٣١٩[1].

وتدبّر هذا المثل: لو أن رجلاً أميّاً أُعطِيَ كتاباً، فقال له قائل: هو مصحف. وقال له آخر: كلا، بل هو من كتب الكفار، وبقي الأميُّ متردداً، فهل له أن يرمي بذلك الكتاب في النجاسة، وإذا رماه، فماذا يكون حكمه؟

ومثلاً آخر: لو أنك دخلت بيتك في ظلمة، وهناك سرير قد تنام عليه أمك، وقد تنام عليه امرأتك، هل لك أن تهجم على المرأة النائمة عليه فتواقعها، مع ترددك؛ أأمك هي، أم امرأتك؟

واعلم أن قول الأكثر ليس بحجة، كما سيأتي إيضاحه، وإنما الحجة

= أبي مريم عن أبي الحوراء، عن الحسن بن علي عليه السلام مرفوعاً. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».
وسكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: «سنده قوي». وصححه الشيخ الألباني في «الإرواء» (١/ ٤٤/رقم ١٢).

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٥١) وابن ماجه (٤١١٥) والبيهقي في «السنن» (٥/ ٣٣٥) وفي «شعب الإيمان» (٥/ ٥٢/ ٥٧٤٥) والحاكم (٤/ ٣١٩) والطبراني في «الكبير» (٧/ ١٦٨/ ١٦٩/ ٤٤٦) وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» ص١٧٦ رقم (٤٨٤) وغيرهم. من طريق: أبي عقيل الثقفي؛ عبد الله بن عقيل، حدثنا عبد الله بن زيد، حدثني ربيعة بن يزيد وعطية بن قيس، عن عطية السعدي، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: فذكره مرفوعاً.
قال الترمذي: «حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».
وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!
وليس كما قالا، فعبد الله بن يزيد «ضعيف» كما في «التقريب»، وذكره الذهبي في «الضعفاء». والحديث ضعّفَهُ الشيخ الألباني في «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام» ص١٠٥ رقم (١٧٨).
تنبيه: وقع عند الحاكم: ثنا أبو عقيل؛ عبد الله بن عقيل الثقفي، عن ربيعة بن يزيد وعطية ابن قيس.
فأُسقط عبد الله بن يزيد من الإسناد. ولعلّه سقط أثناء النسخ أو الطبع. فتنبّه.

في الإجماع المحقق، وليس في مسألتنا إجماع محقّق[1]. فإياك أن تكتفي بقول بعض الناس: أكثر العلماء على كذا، أو قد انعقد الإجماع على كذا[2].

وسيَرِدُ عليك تحقيق الحق في تلك الصُّوَر، بما يُثلج صَدْرَكَ، وتعلم بها فهارس النقل من العلماء. ولذلك سيأتي تقرير عذر أكثر الناس فيها، وسياق الأدلة في ذلك إن شاء الله تعالى][3].

---

(١) الإجماع لغة: الاتفاق، والعزم.
واصطلاحاً: اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته في عصر من الأعصار على حكم شرعي.
واشترط علماء الأصول شروطاً لمعرفة الإجماع ووقوعه وحجّيته. تنظر في مظانها.
وقد اختلف العلماء في حجيّة الإجماع:
١ ـ فذهب الجمهور على أنه حجة قاطعة.
٢ ـ وذهب بعض العلماء إلى أنه ليس بحجة. كالنظام، والرازي، والأرموي، والباقلاني وغيرهم.
٣ ـ ومنهم من فرّق بين الإجماع القولي الصريح، وبين الإجماع السكوتي.
ولا مجال هنا للبسط في هذه المسألة. لكن ينظر لمعرفة أقوال العلماء في ذلك، ومعرفة أنواع الإجماع وحُجِيّته؛
«روضة الناظر» لابن قدامة (١/ ٣٧٥) و«المستصفى» للغزالي (١/ ١٧١) و«مذكّرة أصول الفقه» للشنقيطي ص١٧٩ و«تيسير الأصول» لحافظ ثناء الله الزاهدي ص٢٢٥. وغيرها من كتب الأصول المعتمدة.

(٢) ذهب جمهور العلماء إلى أن الإجماع لا ينعقد بقول الأكثرين من أهل العصر، وخالف في ذلك ابن جرير الطبري وأبو بكر الرازي.
ولتحرير المسألة؛ انظر «روضة الناظر» (١/ ٤٠٢ ـ وما بعدها).

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت في الورقة (٦٦) من المخطوط. وقد أشار المصنف إلى أنه ملحق، فأثبتناه مكانه.

[موضوع الكتاب][1]

واعلم أن موضوع هذه الرسالة هو البحث عن حقيقة التوحيد، ووزنه بهذه الكلمة الطيبة التي جعلها الشرع علماً له ليتضح أن الجاهل بمعنى لا إله إلا الله يكون جاهلاً بحقيقة التوحيد، ومن كان كذلك، يُخشى عليه أن يكون مشركاً وهو لا يشعر/ . أو أن يعرض له الشرك فيقبله وهو لا يدري، أو أن يرمي غيره من المسلمين بالشرك بغير بيّنة، وكلا الأمرين خطر شديد. [١١ـب]

وأما أمر الشرك ـ نعوذ بالله منه ـ؛ فهلاك عظيم، لا هوادة فيه لأحد، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨ و١١٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

وقال سبحانه: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ ـ أي: الملائكة ـ ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٩].

وقال جل ذكره: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ كُلًّا هَدَيْنَا ۖ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ﴾ [الأنعام: ٨٣ ـ ٨٩].

وقال تبارك اسمه: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٤، ٦٥]. [١٢ ـ أ]

وقال عز من قائل: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

وقال سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ۗ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِى جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣، ٢١٤].

وقال جلَّ ذكره: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وقال تبارك اسمه: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [المؤمن: ١٨][1].

وقد عصم الله عز وجل ملائكته وأنبيائه[2] وخاتمهم عليهم الصلاة والسلام من الشرك ومما هو دونه، ولكن نبَّه بما تقدم من الآيات المتعلقة بهم على عظم أمر الشرك وخطره، مع أن التحذير هو من جملة العصمة/. [١٢ ـ ب]

ومما يُبَيِّنُ عظم خطر الشرك؛ أن أعظم سورة في القرآن [والسورة التي تعدل...][3] وإنما هي بضع عشرة كلمة، والسورة التي ورد أن قراءتها براءة من الشرك][4].

وأعظم آية في القرآن، كل ذلك مبني على توحيد العبادة.

أما أعظم سورة؛ فالفاتحة، فقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وآله

---

(١) سورة المؤمن هي سورة غافر.

(٢) كذا في الأصل والصواب رسمها هكذا: وأنبياءه.

(٣) كلمة غير واضحة بالأصل، ولعلها: «ثلث القرآن».

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

وسلم، برواية أبي سعيد بن المعلّى وأبيّ بن كعب، وأبي هريرة، رضي الله عنهم، أنها أعظم سورة في كتاب الله. وفيه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: **«وهي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أوتيته»**.

يريد صلى الله عليه وآله وسلم قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧].

والحديث في صحيح البخاري[1].

ومما يدل على عظيم الفاتحة؛ أن الله تعالى فرضها في كل ركعة، من الصلاة، والصلاة أعظم الفرائض الدينية، بل أخبر الله عز وجل أن الفاتحة هي الصلاة. ففي صحيح مسلم وغيره، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: **«قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد «الحمد لله رب العالمين» قال الله تعالى: حمدني/ عبدي، وإذا قال: «الرحمن الرحيم»، قال الله تعالى: أثنى عليَّ** [١٣ ـ أ]

---

(١) ج٦ ص١٨٧ من رواية أبي سعيد بن المعلّى. وأما الرواية عن أُبي وأبي هريرة ففي «المستدرك» ج١ ص٥٥٧، ٥٥٨، وغيره. (م).

هو في البخاري برقم (٤٤٧٤، ٤٦٤٧، ٤٧٠٣، ٥٠٠٦). من حديث أبي سعيد بن المعلّى. وأخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٥٢/ ٣٧) وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢١٧) والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨) من طريق: العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي، أن أبا سعيد مولى عامر بن كُريز، أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبي بن كعب وهو يصلي، فلما فرغ من صلاته لحقه، فوضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على يدي وهو يريد أن يخرج من باب المسجد، فقال: **«إني لأرجو أن لا تخرج من باب المسجد حتى تعلم سورة ما أُنزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلها»**. قال أُبي: فجعلت أتباطأ في المشي رجاء ذلك، ثم قلت: يا رسول الله! السورة التي وعدتني؟ قال: **«كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة»** قال: فقرأت عليه: ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ حتى أتيت آخرها، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«هي هذه السورة، وهي السبع المثاني، والقرآن العظيم الذي أُعطيت»**.

وقد خولف مالك في إسناده، خالفه شعبة، وعبد الرحمن بن إبراهيم، وإسماعيل بن جعفر، وغيرهم. فرووه عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: مرَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أُبي بن كعب وهو قائم يصلي، فقال: يا أبي... الحديث.

أخرجه أحمد (٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣) والترمذي (٢٨٧٥) وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢١٨) والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٤٠) وأبو يعلى في «مسنده» (١١/ ٣٦٧) والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ٤٤٤، ٤٤٥) وغيرهم. والحديث صححه الترمذي والحاكم والبغوي وغيرهم.

عبدي. .»[1] الحديث. فصَّل فيه الفاتحة فقط فجعلها هي الصلاة. ويشهد لذلك تسمية الصلاة؛ صلاة. فإن الصلاة في اللغة: الدعاء. والشيء إنما يسمى باسم جزئه إذا كان ذلك الجزء هو الأعظم، وليس في الصلاة دعاء أعظم من الفاتحة.

ولهذا احتجَّ أبو هريرة بهذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، على المأموم.

وقال عز وجل: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].

[والمراد بقرآن الفجر صلاته، كما هو واضح من السياق. وروي عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**تتعاقب فيكم ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الصبح**» فقال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم؛ ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[2]. ففي الآية تسمية الصلاة قرآناً، ولا ريب أن أعظم قرآن فيها هو الفاتحة][3].

وبيان كون الفاتحة مبنية على التوحيد؛ أن صدر السورة تمهيد لقوله تعالى فيها: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بقوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ معناها كما حققه المفسرون وغيرهم: لا نبتدي بشيء مستعينين به أو متبركين، إلا بسم الله الرحمن الرحيم.

وتضمن هذا للتوحيد؛ ظاهر ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ معناه على ما حققه المفسرون وغيرهم: كل حمد مستحق لله عز وجل وحده. [أي: ليس معه أحد يستحق شيئاً من الحمد. وإيضاحه؛ أن الكمالات التي يستحق عليها الحمد كلها لله عز وجل فإن ما ينسب إلى غيره من الكمالات مخلوق له، وموهوب منه.

ومما يستحق عليه الحمد؛ النعم، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ

---

(١) مسلم ج٣ ص٩. (م). وهو في «صحيح مسلم» برقم (٣٩٥).
(٢) أخرجه البخاري (٦٤٨، ٤٧١٧) ومسلم (٦٤٩).
(٣) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[1]. وإذا كان لا يستحق شيئاً من الحمد إلا الله عز وجل؛ فقد علم من ذلك أنه لا يستحق شيئاً من العبادة غيره.

وعبارة ابن جرير: «الحمد لله» الشكر خالصاً لله جلَّ ثناؤُه دون سائر ما يعبدون من دونه، ودون كل ما يرى من خلقه. (تفسير ابن جرير ج١ ص٤٥)].

﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أي: مالكهم ومدبرهم، فكيف يعبد بعضهم [شيئاً آخر على علمه في كونه مربوباً لله تعالى، مخلوقاً له تعالى؟!].

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في الجمع بين هٰذين الاسمين الكريمين وتكرار ذكرهما في هذه السورة الكريمة دلالة على سعة رحمة الله تبارك/ وتعالى، [١٣ـب] وقد عبَّر عن نحو هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] وقال تعالى حكاية عن الذين يحملون العرش ومن حوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [المؤمن: ٧].

وفي بيان ذلك إبطال ما توهمه بعض المشركين، بل جميعهم ـ كما يأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى في بيان اعتقاد قدماء المصريين ـ توهموا أن الناس لحقارتهم وجهلهم وفجورهم؛ لا ينبغي لهم ـ أو لا يغنيهم ـ التوجه رأساً إلى من له الكبرياء والجلال والعظمة، تبارك وتعالى، بل لا بد لهم أن يتوجهوا إلى المقربين عنده، كالروحانيين، فيتخذوهم آلهة يعبدونهم ويتقربون إليهم؛ حتى يكونوا شفعاءهم عند الله، ويقربوهم إليه زُلْفَى.

لأن الروحانيين ونحوهم متوسّطُون بين الجبار عزّ وجلَّ وبين سائر الخلق فدرجتهم لا ترفعهم عن الالتفات إلى الناس، ولا تضعهم عن نظر الجبار إليهم، وقبول شفاعتهم!

ووجه بطلان هذا الوهم ببيان رحمة الله تبارك وتعالى ظاهر.

وبعد: ففي الاسمين الشريفين المذكورين، وذكرهما مرتين وجوه [١٤ـأ] أخرى في دحض بعض شبه المشركين، تدرك بالتدبّر، والله أعلم./

﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ فيه إشارة إلى ما نصّ عليه تعالى في قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ۝ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤].

---

(١) سورة النحل: ٥٣.

فمن تدبَّر الآيات المتقدمة من الفاتحة واستحضر ما تضمنته من دلائل التوحيد؛ لم يبق عنده ريب في أن الله عز وجلَّ هو وحده المستحقّ للعبادة. فإذا تلاها مع ذلك التدبر مستحضراً أنه قائمٌ بين يديّ الله عز وجل، يثني عليه، ويتضرَّع إليه؛ لم يتمالك نفسه أن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

ومعنى ذلك كما أطبق عليه المفسرون، وأهل العربية، وأهل المعاني: نخصُّك اللهم بعبادتنا، ونخصّك باستعانتنا، أي: لا نعبد غيرك، ولا نستعين غيرك.

وعبارة ابن جرير: «وتأويل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لك اللهم نخشع ونذل ونستكين، إقراراً لك يا ربنا بالربوبية لا لغيرك».

ثم روى بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال جبريل لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم: «قل يا محمد إياك نعبد؛ نوحد ونخاف ونرجو يا ربنا لا غيرك».

إلى أن قال ابن جرير: «ومعنى قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ -: وإياك ربنا نستعين على عبادتنا إياك، وطاعتنا لك وفي أمورنا كلها، لا أحداً سواك، إذ كان من يكفر/ بك يستعين بسواك، ونحن بك نستعين في جميع [١٤-ب] أمورنا، مخلصين لك العبادة».

ثم ذكر بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه؛ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال: «إياك نستعين على طاعتك وعلى أمورنا كلها». تفسير ابن جرير ج١ ص٥٢.

ودلالة بقية السورة على التوحيد تظهر بالتدبر، فلا نطيل بيانها.

[ثم رأيت في «نظم الدرر» للبقاعي؛ في الكلام على الفاتحة ما لفظه:

«فالغرض الذي سبقت له الفاتحة هو: إثبات استحقاق الله لجميع المحامد وصفات الكمال، واختصاصه بملك الدنيا والآخرة، وباستحقاق ومدار ذلك كله؛ مراقبة العباد لربهم، والمقصود من جمعهم؛ تعريفهم بالملك، وبما يرضيه، وهو إفراده بالعبادة، وهو مقصود القرآن الذي انتظمته الفاتحة لإفراده بالعبادة، فهو مقصود الفاتحة بالذات، وغير وسائل إليه. لأن إرسال الرسل، وإنزال الكتب؛ نصب الشرائع. والمقصود في نصب

الشرائع؛ جمع الخلق على الحق، والمقصود من جمعهم؛ تعريفهم بالملك وما يرضيه؛ وهو إفراده بالعبادة، وهو مقصود القرآن الذي انتظمته الفاتحة بالقصد الأول»[1] انتهى][2].

وأما الآية: فآية الكرسي. ففي صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنها أعظم آية في القرآن. ولفظه:

«عن أُبي بن كعب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟**» قال: قلت: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ قال: فضرب على صدري، وقال: «**والله ليهنك العلم أبا المنذر**»[3].

وبيان بنائها على توحيد العبادة؛ أنها في سياق قوله تعالى قبلها: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[4].

فقوله عز وجل: ﴿وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ﴾ يتضمن الرد على المشركين الذين يتكلون على محبتهم لآلهتهم، وعلى شفاعة آلهتهم لهم، ونبّه تعالى على هذا بقوله: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾/ [١٥-أ].

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: ظاهر.

﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ﴾: هذه صفات خاصة بالله عز وجل، عليها يدور استحقاق العبادة المعبَّر عنه بالألوهية، فذِكْرُ هذه الصفات برهان على قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

ولما علم الله عز وجل أنهم يقولون: هذه الصفات وإن اقتضت أن الله تعالى هو الأحق بالعبادة، فلا ترفع أن يكون لآلهتنا استحقاق ما، إذ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

---

(١) انظر «نظم الدرر» (١/ ٢٠ ـ ٢٢).

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٣) «صحيح مسلم» ج٢ ص١٩٩. (م).
هو في «صحيح مسلم» برقم (٨١٠) و«مسند» الإمام أحمد (٥/ ٥٨، ١٤٢) و«سنن أبي داود» (١٤٦٠).

(٤) سورة البقرة: ٢٥٤.

فقال تعالى دحضاً لشبهتهم: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾؛ الاستفهام إنكاري، أي: أن مآله إلى الإنكار، كما لا يخفى، والمعنى كما قال تعالى في آية أخرى/: ﴿مَامِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ﴾ [يونس: ٣].

أي: ومن لا يشفع عنده إلا بإذنه كيف يستحق أن يعبد من دونه بغير إذنه؟! [﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ [الحج: ٧١].

ومن الحكمة في إيراد الكلام بصورة الاستفهام؛ حمل المخاطب على أن يتفكر في الجواب فيُؤَدِّيهِ تفكّره إلى العلم بأن ما من شفيع إلا من بعد إذنه، ويكون حينئذٍ أقرب إلى الاعتراف، فتدبَّر](1).

وإذا كان الله عز وجل هو الأحق بالعبادة باعترافكم، فكيف تصرفون عنه شيئاً من حقه إلى من غاية أمرهم أنه تعالى قد يأذن لهم بالشفاعة عنده؟!

أولا تعقلون أن هذا الفعل مظَنَّة أن يوجبَ غضب الله تعالى، ويكون أولئك الشفعاء بين أمرين:

إما أن يرضوا بفعلكم فيغضب الله عليهم أيضاً: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٨، ٢٩].

وإما أن يسخطوه فيكونوا أعداءً لكم. ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥، ٦].

ولما كان المقصود من العبادة هو أن يعلم المعبود بتعظيم العابد له، فيقضي له حوائجه؛ كان بيِّناً أنه لا يستحقّها إلا من يحيط علمه فيعلم بوقوعها وبحوائج فاعلها ومصالحه، والمعبودون من دون الله عزَّ وجلَّ ليسوا كذلك، فنبَّه تعالى على ذلك بقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾/. [١٦ ـ أ]

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

[ذكر البغوي عن مقاتل: ما يعلم منه أن الضمائر على. . .[1] أي: لأن المشركين كانوا يعبدونها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقال البخاري في صحيحه: باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾. وقال جل ذكره: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ ثم ذكر حديث: «**إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهل السمٰوات شيئاً، فإذا فزع عن قلوبهم. . .**»[2].

ففي صحيحه إشارة واضحة إلى أن الإشارة بقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾؛ الإنكار، وهو يساعد قول مقاتل. وانظر «فتح الباري» [ج١٣ ص٣٥١][3].

وقال ابن جرير: «وإنما يعني بذلك أن العبادة لا تنبغي لمن كان بالأشياء جاهلاً، فكيف يعبد من لا يعقل شيئاً البتة، من وثن وصنم؟!

---

(١) كلمة لم أستطع قراءتها.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١٣/ ٤٦١) فتح ـ تعليقاً، كتاب التوحيد، باب رقم (٣٢). موقوفاً على ابن مسعود.
وأخرجه أيضاً في «خلق أفعال العباد» ص١٥١ رقم (٤٦٥، ٤٦٦) والدارمي في «الرد على الجهمية» ص١٤٧ رقم (٣٠٨) وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٢٨١، ٢٨٢/ ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٧). من طرق عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.
وأخرجه أبو داود في «سننه» (٤٧٣٨) من طريق: أبي معاوية، حدثنا الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.
وأخرجه ابن حبان (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤/ ٣٧) والخطيب في «تاريخه» (١١/ ٣٩٢)
واللالكائي في «شرح الأصول» (٢/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩/ ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٣٧)
والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٦١/ ١١٠) وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٣٥٠ ـ ٣٥٤/ ٢٠٧ ـ ٢١٠) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٣٢، ٤٣٤) وابن بطة في «الإبانة» (٣/ ١/ ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠/ ١٥، ١٦) و(٣/ ٢/ ٣٢٣/ ٥٠)
والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٦/ ٧١٢) وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٤٦٤)
وابن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (١/ ٢٣٨/ ٢١٧). من طرق كثيرة عن مسروق عن عبد الله ابن مسعود مرفوعاً وموقوفاً.
وانظر «العلل» للدارقطني (٥/ ٢٤٢) و«فتح الباري» (١٣/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥) و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣/ ١٢٩٣).
وصحَّ الحديث عن عبد الله بن عباس، وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

يقول: أخلصوا العبادة لمن هو محيط بالأشياء كلها، يعلمها لا يخفى عليه صغيرها وكبيرها»[1].

﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾؛ بيان لعظمته عزّ وجل وشمول علمه، وكمال قدرته، وأنه مُستغنٍ عن المعين والمساعد على التدبير في السَّماوات والأرض.

وفيه إشارة إلى الملائكة الذين يعبدهم بعض المشركين، وأن ما يقومون به من الأعمال في السمٰوات والأرض، ومن ذلك الشفاعة ليس موكولاً إلى هواهم وخيرتهم، ولا حاجة بالله عز وجل إلى عملهم، أي: وإنما يُجري الله تعالى ما يُجري من ذلك على أيديهم، ليكون لهم شرف طاعته وعبادته، مع حِكَم أخرى.

﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٩]/. [١٦ ـ ب]

هذا والآيات المبيّنة لخطر الشرك كثيرة جداً، وفيما ذكرناه كفاية فيما قصدنا.

---

(١) «تفسير ابن جرير» ج٣ ص٦. (م).

[خطر رمي المسلم بالشرك والكفر][1]

وأما رمي المسلم بالشرك بغير بيّنة، فحسبك من خطره ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من طرق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم **«أن من كفَّر مسلماً فقد كفر»**[2].

على أن من لم يحط بمعنى لا إله إلا الله على سبيل التحقيق، فهو بنفسه على خطر أن يكون مشركاً، أو يعرض له الشرك فيقبله وهو لا يشعر، فالأولى به أن يبادر إلى تخليص نفسه.

فـصـل

فقد اتَّضَحَ لك إن شاء الله تعالى اضْطِرَارُ كلّ مسلم إلى معرفة معنى لا إله إلا الله، فأما كون معرفتها مُتَوقِّفَة على معرفة معنى إلٰه فواضح. ولنبيِّن لك الآن ما وقع فيه من الاشتباه:

اعلم أنني تَتَبَّعْتُ عبارات أهل العلم في تفسير لفظ «إلٰه»، فوجدتهم كالمجمعين على أن معناه: ـ معبود بحق ـ وقال بعضهم: معبود. وسيأتي نقل عباراتهم والكلام عليها إن شاء الله تعالى.

ولكن كلمة «معبود» تحتاج إلى تفسير، فتَتَبَّعْتُ عباراتهم في معنى
[١٧ ـ أ] العبادة/، فإذا هي ما بين مجمل ومنقوض، كما سترد عليك إن شاء الله تعالى.

وتَتَبَّعْتُ عقائد أهل القرون المتأخرة من الفرق المختلفة، فوجدت أكثرهم يبنُون اعتقادهم على التقليد، ثم يدافعون عنه باستدلال ناقص،

---

(١) هذا العنوان من وضع المحقق.

(٢) انظر البخاري ج٨ ص٢٦. وصحيح مسلم ج١ ص٥٦. (م).
وهو في البخاري برقم (٦١٠٤) ومسلم (٦٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: **«إذا كفَّر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهُما»**.

فيحتجُّون بما ليس بحُجَّةٍ أصلاً، وبما هو في نفسه حُجَّة، ولكن لا دلالة فيه على مُدَّعاهم، وبما فيه دلالة على مُدَّعاهم بحسب الظاهر، ولكن تخالف تلك الدلالة أدلة أخرى، فيترك المستدل تلك الأدلة، أو يتأوّل ما يسهل عليه تأويله، ثم يوفي الصَّاعَ بالطعن والتَّشنيع على مخالفه، والتنفير منه.

وقد تكون الدعوى حقّاً في نفسها، ولكن المدَّعي قصَّرَ عن إثباتها، فلم يأتِ إلا بما يمكّن مخالفه أن يعارضَهُ بمثله أو أقوى منه.

وأرى أن أذكر لك أهمِ الأمور التي كثيراً ما يُستَنَدُ إليها في الاعتقاد، وليست بصالحة للاستناد، وأنبّه على ما فيها.

فمن تلك الأمور؛ التقليد. وقد دلَّ الكتاب والسنة، وأقوال أهل العلم على أن التقليد في أصول العقائد لا يكفي، ومعرفة معنى لا إله إلا الله؛ أصل الأصول، لما قَدَّمنا أن الإسلام وسائر الشرائع الربَّانية مبنية عليها. أما دلالة القرآن؛ فقد تقدم أدلة اشتراط العلم، ومما تقدم قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقوله تعالى/: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. [١٧ ـ ب]

وما قاله ابن جرير في تفسيرها، ونقله عن مجاهد وقتادة.

والتقليد ليس بعلم، لأن العلم عند أهله هو: حكم الذهن الجازم المطابق لموجب، أي: لحُجَّة قاطعة[1]/. [١٨ ـ أ]

أما السنة؛ فقد مرَّ في أدلة اشتراط العلم، قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة**». وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «. . **فمن لقيته من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة**». ولا يقين للمقلّد.

قال الإمام الغزالي: «أما اليقين؛ فشرحه: أن النفس إذا أذعنت للتصديق بقضية من القضايا، وسكنت إليها، فلها ثلاثة أحوال.

أحدها: أن يتيقَّن ويقطع به، وينضاف إليه قطع ثانٍ، وهو: أن يقطع بأن قطعها به صحيح، ويتيقَّن بأن يقينها فيه لا يمكن أن يكون به سهو ولا غلط ولا التباس، فلا يُجوِّزُ الغلط في يقينها الأول، ولا في يقينها الثاني، ويكون صحة يقينها الثاني كصحة يقينها الأول، بل تكون مطمئنة آمنة من

---

(١) انظر «التعريفات» للجرجاني ص١٥٥.

الخطأ، بل حيث لو حُكي لها عن نبي من الأنبياء أنه أقام معجزة وادَّعى ما يناقضها، فلا يتوقف في تكذيب الناقل، بل يقطع بأنه كاذب، أو يقطع بأن القائل ليس بنبي، وأن ما ظن أنه معجزة فهي مخرقة.

[١٨ ـ ب] وبالجملة/ فلا يؤثر هذا في تشكيكها، بل تضحك من قائله وناقله، وإن خطر ببالها إمكان أن يكون الله قد أطلع نبيّاً على سرٍّ به انكشف له نقيض اعتقادها، فليس اعتقادها يقيناً. مثاله: قولنا: الثلاثة أقل من الستة، وشخص واحد لا يكون في مكانين، والشيء الواحد لا يكون قديماً حادثاً موجوداً معدوماً ساكناً متحركاً، في حالة واحدة.

الحالة الثانية: أن تصدق بها تصديقاً جازماً، ولا تشعر بنقيضها البتة. ولو أشعرت بنقيضها تعسَّر إذعانها للإصغاء إليه، ولكنها لو ثبت وأصغت وحكي لها نقيض معتقدها عمن هو أعلم الناس عندها كنبي أو صدّيق، أورث ذلك فيها توقُّفاً، ولَتُسمِّ هذا الجنس اعتقاداً جازماً، وهو أكثر اعتقادات عوام المسلمين واليهود والنصارى في معتقداتهم وأديانهم، بل اعتقاد أكثر المتكلّمين في نصرة مذاهبهم، فإنهم قبلوا المذهب والدليل جميعاً، يحسن الظن في الصبا، فوقع عليه نشؤهم، فإن المستقل بالنظر الذي يستوي ميله في نظره إلى الكفر والإسلام عزيز. الحالة الثالثة: . . . » (المستصفى ج١ ص٤٣، ٤٤).

والمقصود بيان حقيقة اليقين، ليعرف معنى قوله صلى الله عليه وآله
[١٩ ـ أ] وسلم: «**مستيقناً بها قلبه**». وأن مجرد التقليد لا يرقي الاعتقاد إلى اليقين/ . ومن السنة أيضاً: حديث سؤال القبر وفيه: «**وأما المنافق والكافر ـ وفي** بعض الروايات ـ: **والمرتاب ـ فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول كما يقول الناس، فيقال له: لا دريت ولا تليت، ويضرب بمطارق من حديد ضربة، فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين**». والحديث في الصحيحين وغيرهما من طرق عن جماعة من الصحابة، منهم أم المؤمنين عائشة وأختها أسماء، وأنس، والبراء، وأبو سعيد، وجابر، وأبو هريرة، رضي الله عنهم[1].

---

(١) الحديث مروي عن عدد من الصحابة كما أشار المعلّمي ـ رحمه الله ـ.

١ ـ البراء بن عازب رضي الله عنه:

أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧) وأبو داود (٣٢١٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤) =

= والنسائي (٤/٧٨) وفي الكبرى (١/٦٤٦/٢١٢٨) مختصراً، وابن ماجه (١٥٤٨) والحاكم (١/ ٣٧ ـ ٤٠، ١٢٠) وغيرهم. من طريق المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب مرفوعاً.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي. ووافقهما العلامة الألباني في «أحكام الجنائز» ص٢٠٢.

وفي هذا نظر. فإن زاذان خرّج له مسلم دون البخاري، والمنهال بن عمرو خرج له البخاري دون مسلم. فليس هو على شرط واحد منهما. والله أعلم.

وعلى كل حال فإسناد الحديث صحيح ولله الحمد.

٢ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (١٠٧١) وابن حبان (٧/ ٣٨٦/ ٣١١٧) والآجري في «الشريعة» (٢/ ١٨٧/ ٩١٣) وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٦٤) وصححه العلامة الألباني في «السلسلة الصحيحة» رقم (١٣٩١).

٣ ـ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (١٣٣٨) ومسلم (٢٨٧٠) وأحمد (٣/ ١٢٦، ٢٣٣) وأبو داود (٣٢٣١، ٤٧٥٢) والنسائي (٤/ ٩٦، ٩٧) وغيرهم.

٤ ـ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أخرجه أحمد (٣/ ٣ ـ ٤) وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٦٥) والبزار (١/ ٤١٢/ ٨٧٢) كشف الأستار. من طريق أبي عامر، ثنا عباد، عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

ورجاله ثقات رجال الصحيح، غير عباد؛ هو ابن راشد. «صدوق له أوهام» كما في «التقريب». والحديث صححه الألباني في «السنة».

٥ ـ حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

أخرجه أحمد (٣/ ٣٣١) وابن أبي عاصم (٨٦٦) من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً.

وقال العلامة الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٣٣١/ ١٣٤٤): «وهذا إسناد جيد، رجاله رجال الصحيح، وفي أبي بكر بن عياش كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن. لا سيما وله طريق أخرى، يرويه ابن لهيعة عن أبي الزبير أنه سأل جابر بن عبد الله عن فتاني القبر، فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: فذكره نحوه أطول منه». أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٦).

ورجاله ثقات لولا أن ابن لهيعة سيّئ الحفظ، فمثله يستشهد به اهـ.

قلت: أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٦) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩/ ٣٨ ـ ٣٩) (٩٠٧٦) عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً، كما أشار إليه الشيخ الألباني.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٥١): «رواه أحمد والطبراني في «الأوسط»، وفيه ابن لهيعة وفيه كلام، وبقية رجاله ثقات».

ولكن تابعه ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: فذكره.

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦/ ٦٧٤٤) وقد صرّح فيه أبو الزبير بالسماع. فصحّ الإسناد، ولله الحمد.

الرجل؟ فيقول: هو عبد الله ورسوله، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله».

وفي حديث البراء: **«فيقولان له من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان له: ما دينك؟ فيقول: الإسلام. فيقولان: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله. فيقولان له: وما يدريك؟ فيقول: قرأت كتاب الله، فآمنت به وصدَّقت».**

ومعنى هذا أنه قرأ القرآن وتدبَّره وتأمَّل ما فيه من الحجج، فحصل له اليقين، ولم يقل: سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، كما يقوله المرتاب. ولا
[١٩ـب] يخفى أي الرجلين المقلِّد/.

وأما أقوال أهل العلم فكثيرة، ولنقتصر على عبارة الآمدي[١]، قال: «اختلفوا في جواز التقليد في المسائل الأصولية المتعلقة بالاعتقاد في وجود الله تعالى، وما يجوز عليه، وما لا يجوز عليه، وما يجب له، وما يستحيل عليه. فذهب عبيد الله بن الحسن العنبري[٢] والحشوية[٣]

---

(١) هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي. ولد سنة (٥٥١)، أصله من آمد (ديار بكر)، ولد بها، وتعلم في بغداد والشام، صنّف تصانيف كثيرة، وتوفي سنة (٦٣١).
انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٣٦٤) و«شذرات الذهب» (٥/ ١٤٢ ـ ١٤٤) و«وفيات الأعيان» (١٣٩ ـ ١٤٠) و«النجوم الزاهرة» (٦/ ٢٨٥).

(٢) هو: عبيد الله بن الحسن بن حُصين بن أبي الحرّ العنبري، قاض عالم بالحديث، من أهل البصرة وساداتها. ولد سنة (١٠٥) وتوفي سنة (١٦٨).
ومن أجمل ما ورد عنه؛ ما نقله الحافظ في «التهذيب» عن ابن مهدي؛ قال: «كنا في جنازة، فسألته عن مسألة، فَغَلِطَ فيها، فقلت له: أصلحك الله، أتقول فيه كذا وكذا؟ فأطرق ساعة ثم رفع رأسه، فقال: إذاً أرجع وأنا صاغر، لأن أكون ذنباً في الحق، أحبُّ إليَّ من أن أكون رأساً في الباطل».
انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧) و«الأعلام» للزركلي (٤/ ١٩٢).

(٣) الحشوية: فرقة لا أصل لها، وإنما تطلق هذه الكلمة ويراد بها معنيان: الأول: المجسمة الذين ينسبون الأحشاء لله تعالى.
والثاني: ما يرمي أهل البدع به أهل السنة بهذا اللقب ظُلماً وعدواناً، فهم يطلقون على من أثبت الصفات لله عز وجل حشوياً.
قال ابن القيم في نونيته:
ومن العجائب قولهم لمن اقتدى بالوحي من أثر ومن قرآن =

والتعليمية[1] إلى جوازه . . .

وذهب الباقون إلى المنع، وهو المختار لوجوه:

الأول: أن النظر واجب، ودليل وجوبه؛ أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] الآية. قال عليه السلام: «**ويل لمن لاكها بين لحييه ولم يتفكر فيها**»[3] توعَّد على ترك النظر والتفكّر فيها، فدلّ على وجوبه.

الثاني: الإجماع من السلف منعقد على وجوب معرفة الله تعالى وما يجوز عليه وما لا يجوز. فالتقليد إما أن يقال: إنه محصل للمعرفة، أو غير محصّل لها.

القول بأنه محصل للمعرفة ممتنع لوجوه:

الأول: أن المفتي بذلك غير معصوم، ومن لا يكون معصوماً لا يكون خبره واجب الصدق، وما لا يكون واجب الصدق فخبره لا يفيد العلم.

الثاني: أنه لو كان التقليد يفيد العلم؛ لكان العلم حاصلاً لمن قلّد في حدوث العالم ولمن قلّد في قدمه، وهو محال، لإفضائه إلى الجمع بين كون العالم حادثاً وقديماً.

الثالث/: أنه لو كان التقليد مفيداً للعلم، فالعلم بذلك إما أن يكون [٢٠ـأ] ضرورياً أو نظرياً، لا جائز أن يكون ضرورياً، وإلا لما خالف فيه أكثر العقلاء، ولأنه لو خلا الإنسان ودواعي نفسه من مبدأ نشئه لم يجد ذلك من نفسه أصلاً، والأصل عدم الدليل المفضي إليه، فمن ادَّعاه لا بُدَّ له من تبيانه.

= حشوية يعنون حشواً في الوجود وفضلة في أمة الإنسان
ويظن جاهلهم بأنهم حشَوا رب العباد بداخل الأكوان

وأول من نطق بالحشوية هو عمرو بن عبيد المعتزلي المبتدع، حيث قال في عبد الله بن عمر ابن الخطاب أنه حشوي.

انظر «شرح القصيدة النونية» لابن عيسى (٢/ ٧).

(١) التعليمية: طائفة من الفرق الباطنية قالوا بأن أبواب التعليم مغلقة عن جميع الناس إلا من الإمام المعصوم.

انظر «معجم ألفاظ العقيدة» ص٩٤.

(٢) سورة آل عمران: ١٩٠.

(٣) الحديث أخرجه جماعة، منهم ابن حبان في «صحيحه». (م). هو في «صحيح ابن حبان» برقم (٦٢٠).

الوجه الثالث من الوجوه؛ ألا وهو: أن التقليد مذموم شرعاً، فلا يكون جائزاً، غير أنا خالفنا ذلك في وجوب اتباع العامي للمجتهد فيما ذكرناه من الصُوَر فيما سبق، لقيام الدليل على ذلك، والأصل عدم الدليل الموجب للاتباع فيما نحن فيه، فتبقى على مقتضى الأصل.

وبيان ذم التقليد؛ قوله تعالى حكاية عن قوم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾[1]، ذكر ذلك في مَعْرِض الذم لهم.

ثم ذكر المعارضات وأجاب عنها، إلى أن قال: «قولهم: إن التقليد عليه الأكثر والسواد الأعظم، قلنا: ذلك لا يدل على أنه أقرب إلى السلامة، لأن التقليد في العقائد المضلة أكثر من الصحيحة، على ما قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[3]. وقال عليه السلام: «**تفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة، واحدة ناجية، والباقي في النار...**»[4]. (إحكام الأحكام ج٤ ص٣٠٠ ـ ٣٠٦/) [٢٠ـب]

---

(١) سورة الزخرف: ٢٣.

(٢) الأنعام: ١١٦.

(٣) ص: ٢٤.

(٤) حديث الافتراق حديث صحيح.

أخرجه الترمذي (٢٦٤١) والآجري في «الشريعة» (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨/ ٢٣، ٢٤) وابن بطة في كتاب الإيمان من «الإبانة» (١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ـ ٣٧٠/ ٢٦٤، ٢٦٥) والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧/ ١٦، ١٧).

من طريق: عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وقال الترمذي: «حسن غريب». وقال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٧/ ٤٣٦): «في سنده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف. فتحسين الترمذي له لاعتضاده بأحاديث الباب».

قلت: قصد المباركفوري؛ الشواهد والطرق الأخرى. منها:

ما رواه أحمد (٢/ ٣٣٢) وأبو داود (٤٥٩٦) والترمذي (٢٦٤٠) وابن ماجه (٣٩٩١) وأبو يعلى (١٠/ ٣١٧/ ٥٩١٠) وابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ١٤٠/ ٦٢٤٧) والحاكم (١/ ٦ و١/ ١٢٨) والآجري في «الشريعة» (١/ ١٢٦/ ٢١، ٢٢) وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦) وابن بطة في «الإبانة» (١/ ١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥/ ٢٧٣).

كلهم من طريق: الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

=

وقال قوم: بل يكفي التقليد بشرط الجزم التام، قال بعضهم: بحيث لو رجع القائل أو تبيَّن خطأ الناقل لما رجع المقلد. . .

= قال الحاكم: «هذا حديث كثير في الأصول، وقد روي عن سعد بن أبي وقاص، وعبد الله ابن عمرو، وعوف بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثله، وقد احتج مسلم بمحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة. واتفقا جميعاً على الاحتجاج بالفضل بن موسى، وهو ثقة».

وتعقّبه الذهبي بقوله: «ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفرداً، بل بانضمامه إلى غيره».

ومحمد بن عمرو هو؛ ابن علقمة بن أبي وقاص، حديثه حسن، ولم يخرج له البخاري إلا مقروناً، ولا مسلم إلا متابعة. انظر «التقريب» (٦١٨٨) و«السلسلة الصحيحة» (٢٠٣).

وله شاهد آخر من حديث أنس بن مالك؛ أخرجه: أحمد (٣/ ١٢٠، ١٤٥) وابن ماجه (٣٩٩٣) وأبو يعلى في «مسنده» (٧/ ٣٢/ ٣٩٣٨ و٧/ ٣٦/ ٣٩٤٤) وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٤) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١١٢/ ١٤٩) وابن بطة في «الإبانة» (١/ ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢/ ٢٦٩، ٢٧٠) والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٠٨/ ١٨) والآجري في «الشريعة» (١/ ١٣٠/ ٢٨) والطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (١/ ٢٣٧) وفي «الصغير» (١/ ٢٥٦) والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٦٢/ ٨١٥) والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ص٥٥ رقم (٣٥، ٣٦). من عدة طرق عن أنس بن مالك مرفوعاً.

وقال البوصيري في «زوائده على سنن ابن ماجه»: «إسناده صحيح، رجاله ثقات». «مصباح الزجاجة» (٢/ ٩٦). وانظر «السلسلة الصحيحة» (١/ ٤٠٥ ـ وما بعدها).

وأخرجه أحمد (٤/ ١٠٢) وأبو داود (٤٥٩٧) والدارمي في «سننه» (٢/ ٣١٤/ ٢٥١٨) والحاكم (١/ ١٢٨) والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣٧٦/ ٨٨٤، ٨٨٥) وابن أبي عاصم في «السنة» (٥١) والطيالسي في «مسنده» (٢٧٥٤) واللالكائي في «شرح الأصول» (٢/ ١١٣/ ١٥٠) وابن بطة (١/ ١/ ٣٧١/ ٢٦٨) وابن نصر المروزي في «السنة» (٥١) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢). من طريق: أزهر بن عبد الله الهوزني، عن أبي عامر؛ عبد الله بن لحي، عن معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً.

والحديث صححه الشاطبي في «الاعتصام» (٢/ ٦٩٨) والألباني في «الصحيحة» (٢٠٤).

ومن حديث عوف بن مالك: أخرجه ابن ماجه (٣٩٩٢) وابن أبي عاصم (٦٣) واللالكائي في «شرح الأصول» (١/ ١٢٢/ ١٤٩) والأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٩٠/ ١٩).

من طريق: عباد بن يوسف، حدثني صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك مرفوعاً.

قال الشيخ الألباني: «وهذا إسناد جيّد، رجاله ثقات معروفون، غير عباد بن يوسف؛ وهو الكندي الحمصي، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ووثقه غيره، وروى عن جمع».

وله طريق آخر عن عوف بن مالك؛ أخرجه الحاكم (٣/ ٥٤٧ و٤/ ٤٣٠) والبزار (١/ ٩٨) ـ كشف ـ والطبراني في «الكبير» (٨/ ٥٠/ ٩٠) وفي «مسند الشاميين» (١١٧٢) وابن بطة في =

أقول: وفيه إشكال، إذ كيف يحصل مثل هذا الجزم لمجرد التقليد؟!

راجع ما تقدم عن الغزالي في شرح اليقين.

وتقدم في كلام الآمدي نقل الإجماع على وجوب معرفة الله تعالى وما يجوز عليه، وما لا يجوز/. [٢١ـأ]

وقال القاضي زكريا: «ومحل الخلاف في وجوب النظر في أصول الدين وعدمه؛ النظر في غير معرفة الله تعالى، أما هي فالنظر فيها واجب إجماعاً، كما ذكره التفتازاني وغيره». (حاشية البناني على جمع الجوامع ج٢ ص٢٥١)[١].

أقول: ومن أمعن النظر في كلامهم واستدلالهم، وتشنيع بعضهم على بعض؛ يظهر له أن أصل النزاع إنما هو فيما نسب إلى بعض المعتزلة[٢] من

= «الإبانة» (١/ ١/ ٣٧٤/ ٢٧٢) وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٤٨٣) والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣/ ٣٠٧، ٣٠٨) وفي «الفقيه والمتفقه» (١/ ٤٥٠/ ٤٧٣) والبيهقي في «الدلائل» (٤٣) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٩١/ ١٦٧٣ و٢/ ١٠٣٨/ ١٩٩٦، ١٩٩٧). من طريق: حماد، ثنا عيسى بن يونس، عن حُريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك به.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووقع عنده: «حدثنا عيسى بن يونس عن جرير ابن عثمان...» ولا أدري أهو من الناسخ أم من الطابع.

ووقع عند البزار كما في «كشف الأستار»: «يحيى بن يونس»! وصوابه: عيسى بن يونس فليتنبّه.

وبالجملة فهذا الحديث حديث صحيح لا شك في صحته، رغم أنوف أهل البدع.

(١) «حاشية العلّامة البناني على شرح الجلال شمس الدين المحلّي على متن جمع الجوامع» (٢/ ٦٢٠).

(٢) المعتزلة: نسبة إلى الاعتزال، وسبب تسميتهم بهذا الاسم؛ أنه دخل رجل على الحسن البصري، فقال: يا إمام الدين! لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكّر الحسن البصري في ذلك وقبل أن يجيب، قال واصل بن عطاء الغزال: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة في المسجد، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل. فسُمّي هو وأصحابه المعتزلة.

وبعضهم يُطلق عليهم اسم القدرية لقولهم: بأن الله غير خالق لأفعال العباد، وأنه لم يقدرها عليهم. وسموا بذلك من باب تسمية الشيء بضدّه، فهم نفاة للقدر، وهذا كما تقول العرب: فلان بصير، أي أعمى... إلى غير ذلك.

ومن عقائد المعتزلة: نفي الصفات، ونفي الرؤية، وقولهم أن لا قدر وأن الأمر أنف، وقولهم أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، وقولهم بحدوث كلام الله عز وجل، =

إيجاب النظر على طريقة المتكلمين، بحيث تكون للناظر ملكة يقتدر بها على تقرير الأدلة وتحريرها في كل مسألة، وإبطال شبه المخالفين، ومن لم يكن كذلك فهو مقلد، قال بعضهم: وكافر.

والحاصل أن علماء السلف لما حرموا النظر في علم الكلام[1]؛ عارضهم المخالفون بادّعاء وجوبه، ولما قال بعض علماء السلف أن النظر في علم الكلام كفر، أو مظنة الكفر؛ عارضهم المخالفون، بزعم أن من لا يعرف علم الكلام فهو مقلد ولا إيمان لمقلِّد. وأشاعوا هذه المقالة حتى استقرَّ في كثير من الأذهان أن التقليد مرادف لعدم النظر في علم الكلام. وبهذا صار التقليد يطلق على معنيين، كما أن النظر كذلك.

فعامة القائلين بوجوب النظر إنما يعنون النظر على طريقة السلف/ ، [٢١-ب] وهو أمر متيسّر لكل أحد، حتى العامة. والقائلون بأن النظر لا يجب، أو هو حرام؛ إنما يعنون: النظر على طريقة المتكلمين.

والقائلون بأنه لا يكفي التقليد؛ إنما يعنون التقليد بمعناه الحقيقي؛ وهو: العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة.

والقائلون بأنه يكفي التقليد؛ إنما عنوا به التقليد بمعناه المخترع؛ وهو: الاقتصار على النظر على طريقة السلف، بدون نظر في علم الكلام.

وعلى هذا لا يكون هناك خلاف حقيقي في أن التقليد بمعناه الحقيقي لا يكفي في أصول الدين، ولا سيما أصل الأصول؛ وهو لا إله إلا الله، وقد علمت مما تقدم دلالة الكتاب والسنة على ذلك، والله أعلم.

= وقالوا: إن تفسير قوله تعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ أي استولى. إلى غير ذلك من عقائدهم المنحرفة عن العقيدة الإسلامية الصحيحة.

ولمعرفة عقائدهم وفرقهم وتاريخهم، انظر: «الملل والنحل» (١/ ٣٨ ـ وما بعدها) و«الفرق بين الفرق» ص٧٨ ـ وما بعدها. و«مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٣٥ ـ وما بعدها) وكتاب «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» ليحيى بن أبي الخير العمراني، نشر دار أضواء السلف و«آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً» للدكتور علي بن سعد بن صالح الضويحي. نشر مكتبة الرشد بالرياض.

(١) انظر أقوالهم في ذلك؛ كتاب «ذم الكلام وأهله» لشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهروي. بتحقيق: عبد الله الأنصاري. ط. مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية.

وكتاب «تحريم النظر في كتب الكلام» لموفق الدين بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية. ط. دار عالم الكتب بالرياض.

واعلم أنه لا فرق في التقليد بين أن يكون لعالم واحد، وأن يكون لجماعة من العلماء، [(١)]وإن اشتهر أنهم أهل السنة، وأن مخالفهم من أهل البدعة، أو لا؛ لأن اشتهار أن هذا قول أهل السنة جميعهم قد يكون غير صحيح، ويكون جماعة من أئمة السنة على خلافه، بل قد يكون القول الذي زعموا لك أنه قول أهل السنة؛ إنما هو قول طائفة من المتأخرين، ويكون قول سلف هذه الأمة ـ الذين هم أهل السنة في الحقيقة ـ على خلافه. وسيأتي قريباً قول ابن مسعود وحُذيفة، وغيرهما «أنها ستنتشر البيع ويألفها الناس، حتى إذا ترك منها شيء، قالوا: قد تركت السنة»، وأن ذلك في حكم المرفوع. على أنها ستأتي أحاديث كثيرة تفيد هذا المعنى.

ثانياً: أن قول أهل السنة وحدهم ليس بإجماع، فلا يكون حجة كما هو مقرّر في أصول الفقه، قال الإمام الغزالي: «المبتدع إذا خالف، لم ينعقد الإجماع دونه، إذا لم يكفر، بل هو كمجتهد فاسق، وخلاف المجتهد الفاسق معتبر... والمبتدع ثقة يقبل قوله، فإنه ليس يدرى أنه فاسق...»[(٢)] المستصفى ج١ ص١٨٣.

ثالثاً: أن أهل السنة إنما حصل لهم الشرف باتباع الكتاب والسنة، فإنما يكون [تقليدهم فيما يجوز فيه التقليد] أولى، لأن الظاهر أن قولهم موافق للكتاب والسنة، فإذا فُرِضَ أنه تبيّن بالبحث والتحقيق أنهم قالوا في مسألة؛ خلاف ما يدل عليه الكتاب والسنة؛ فلا قيمة لقولهم فيها. وإنما ننبّهُكَ على هذا لأن طَبْعَ الإنسان أنَّهُ إذا عَرفَ في طائفة أنهم على الحق في كثير من المسائل،

---

(١) من هنا مثبت في صفحة (٦٢) من المخطوط وهو ملحق.

(٢) هناك خلاف بين العلماء حول الاعتداد بقول الفاسق والمبتدع في الإجماع.
فذهب القاضي أبو يعلى والجصاص والجرجاني وغيرهم أنه لا يعتدّ بمخالفة الفاسق والمبتدع للإجماع أو في الاعتداد بقوله. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس**﴾ [البقرة: ١٤٣].
أي عدولاً، وهذا غير عدل، فلا تقبل روايته، ولا شهادته، ولا قوله في الإجماع.
وقالوا: إن قوله لا يقبل منفرداً، فكذلك مع غيره. وعلى هذا أكثر الحنفية والظاهرية، وذهب بعضهم إلى القول بالاحتجاج بقول الفاسق أو المبتدع، وممن ذهب إلى هذا أبو الخطاب والغزالي والآمدي وغيرهم.
وانظر «روضة الناظر» لابن قدامة (١/ ٣٩٦) و«مذكرة أصول الفقه» ص١٨١. و«تيسير الأصول» للزاهدي ص٢٢٥ ـ ٢٢٦.

وعرف في طائفة أخرى أنهم على باطل في كثير من المسائل، ثم ذكرت له مسألة اختلفت الطائفتان فيها فإنه يتسرع إلى الحكم بأن الحق فيها مع الطائفة الأولى، ولو لم يعرف لهم حُجّة، بل قد تُتْلَى عليه الحجج الموافقة للطائفة الثانية، وتكون قوية ولا يعرف/ حجة للطائفة الأولى، ولكنه لا يستطيع دفع ذلك الوهم عنه، وهذا من أشنع الغلط. وفي الحديث: «**الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها فهو أحق بها**». أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً[1]. وأخرج الديلمي، وابن عساكر نحوه من حديث علي عليه السلام، كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي.

أقول: [ومعلوم هذا من الكتاب والسنة[2]، وما يشهد له من السنة؛ حديث أحمد وغيره في اليهودي الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: «إنكم تشركون وتعتدون، تقولون: ما شاء الله وشئت وتقولون قولاً كبيراً. فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه عن ذلك[3]. وسيأتي هذا الحديث وما في معناه، إن شاء الله تعالى].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٨٧) وابن ماجه (٤١٩٦) من طريق: إبراهيم بن الفضل، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.
وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي، يُضَعَّفُ في الحديث من قبل حفظه».
قلت: إبراهيم بن الفضل «متروك» كما في «التقريب». وإسناد الحديث ضعيف جداً كما قال الشيخ الألباني في «المشكاة» رقم (٢١٦) وانظر «إصلاح المساجد» ص١٢٧.
وأخرجه ابن عساكر من حديث علي عليه السلام كما في «الجامع الصغير» وهو في «ضعيف الجامع الصغير» برقم (٤٣٠٢).

(٢) هذه الجملة مطموسة بالأصل، فلم أستطع قراءتها. فاجتهدت لصياغتها هكذا بما يتلاءم وسياق الكلام، نسأل الله التوفيق.

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٣٩٣) وابن ماجه (٢١١٨).
من طريق: سفيان بن عُيَيْنة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان قال: أتى رجلٌ النبيَّ، فقال: إني رأيت في المنام أني لقيت بعض أهل الكتاب، فقال: نعم القوم أنتم، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**قد كنت أكرهها منكم، فقولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد**».
واختلف في إسناده على عبد الملك بن عمير، فرواه عنه سفيان بن عُيَيْنة هكذا.
ورواه عنه شعبة وحماد بن سلمة وعبيد الله بن عمرو، عن الطفيل بن سخبرة أخي عائشة لأمها، أنه رأى فيما يرى النائم... الحديث. =

وحديث الحكمة يشير إلى أمور منها؛ أن الحق كثيراً ما يوجد عند من ليس من أهله، فضلاً عمّن أُسيئت سمعته، ولهذا قال: «**فهو أحق بها**»، يريد: فهو أحق بها ممن وجدها عنده، وذلك صريح في أنه وجدها عند من ليس من أهلها. [. . .[1] المؤمن أحق بها ممن وجدها عنده، أو وجدها عند مؤمن، لكان كل منهما حقيق بها، وإذا أمكن وجودها عند كافر، فإمكان وجودها عند مبتدع أو فاسق أولى].

ومنها: أنه قد لا يوجد الحق في بعض المسائل عند من اشتهر بالحق، لأن من شأن الضَّالَّةِ أنها تقع في محل غير مناسب لها، فلا توجد إلا فيه، ولا توجد في المحل المناسب لها، فمن اقتصر على طلبها في المواضع المناسبة لها لم يظفر بها.

ومنها: أنه لا ينبغي للمؤمن أن يستنكف عن طلب الحق عند من اشتهر بخلاف الحق، ولا عن قبوله منه[2].

= أخرجه أحمد (٥/ ٧٢) والدارمي (٢/ ٣٨٢/ ٢٦٩٩) والحاكم (٣/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).
ورواه معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة. كما في «مشكل الآثار» (١/ ٩٠).
وانظر «الصحيحة» (١٣٧، ١٣٨).

(١) كلام لم أستطع قراءته لأنه مطموس.

(٢) هذا إن كان هذا المؤمن يستطيع أن يميّز بين الحق والباطل، وإلا كيف يتم له معرفة الحق من غيره؟
أما بالنسبة للأخذ عن أهل البدع، فإن السلف منعوا ذلك، لا سيّما مع وجود عالم من علماء أهل السنة، وذلك أن المبتدع وإن كان عنده حق ـ قليلاً كان أو كثيراً ـ فإنه لا يتورّع من إدخال السم في العسل، والباطل في الحق لنصرة بدعته وإضلال من يستمع إليه، فكيف الحال في زماننا وقد كثر فيه الجهل وعمّ وطمّ؟ نسأل الله السلامة.
ويحسن بنا في معرض هذا الكلام أن نذكر كلاماً نفيساً للحافظ الذهبي ذكره في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٣٠، ٤٣١). قال رحمه الله:
«قال الحافظ سعيد بن عمرو البردعي: شهدت أبا زرعة وقد سئل عن الحارث المحاسبي وكتبه، فقال للسائل: إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر؛ فإنك تجد فيه ما يغنيك. قيل له: في هذه الكتب عبرة. فقال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة؛ فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أن سفيان ومالكاً والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس؟! ما أسرع الناس إلى البدع!
قال الذهبي: مات الحارث سنة ثلاث وأربعين ومئتين.
وأين مثل الحارث؟! فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين، كـ«القوت» لأبي طالب؟ وأين مثل «القوت»؟! كيف لو رأى «بهجة الأسرار» لابن جهضم و«حقائق التفسير» للسّلمي، =

فإن من ضل خاتمه ـ مثلاً ـ فوجده في كناسة، أو بيد مشرك، أو مبتدع، أو من يُلَابِس القاذورات ـ مثلاً ـ؛ لم يمنعه ذلك من أخذه، ولو امتنع لعُدّ أحمق.

ومنها: أنه ينبغي للمؤمن أن يتعرف الحق من حيث هو حق، ولا يلتفت إلى حال من قاله، حتى لو اختلف عليه وليٌّ وفاجر، أو إمام وجاهل، لم يحمله ذلك على تلقّي كلام الولي أو العالم بالقبول، بدون تحقق أنه الحق، كما أن من ضلّ خاتمه ـ مثلاً ـ فلقيه ولي وفاجر، أو إمام وجاهل، بيد كل منهما خاتم؛ يقول له: أرى أن هذا خاتمك، لم يلتفت إلى جلالة الولي أو الإمام، ودناءة الفاجر أو الجاهل.

ومنها: أن ترك الأخذ بقول ولي أو إمام لا يكون تحقيراً له، ولا

= لطار لبُّه! كيف لو رأى تصانيف أبي حامد الطوسي في ذلك على كثرة ما في «الإحياء» من الموضوعات؟! كيف لو رأى «الغنية» للشيخ عبد القادر؟! كيف لو رأى «فصوص الحكم» و«الفتوحات المكية»؟!». اهـ.

قال الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي ـ حفظه المولى ـ في كتابه القيّم «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» ص١٦٥ ـ ١٦٦ بعد أن ذكر كلام الحافظ الذهبي: «أقول: رحم الله الذهبي؛ كيف لو رأى مثل «الطبقات» للشعراني، و«جواهر المعاني» و«بلوغ الأماني في فيض أبي العباس التيجاني» لعلي بن حرازم الفاسي؟! كيف لو رأى «خزينة الأسرار» لمحمد حقي النازلي؟! وكيف لو رأى «نور الأبصار» للشبلنجي؟! كيف لو رأى «شواهد الحق في جواز الاستغاثة بسيد الخلق» و«جامع كرامات الأولياء» للنبهاني؟! كيف لو رأى «تبليغي نصاب» وأمثاله من مؤلفات أصحاب الطرق الصوفية؟! كيف لو رأى مؤلفات غزالي هذا العصر وهي تهاجم السنة النبوية وتسخر من حملتها والمتمسكين بها من الشباب السَّلفي، وتقذفهُم بأشنع التّهم وأفظع الألقاب؟! كيف لو رأى مؤلفات المودودي وما فيها من انحراف عقدي وعقلي وسلوكي؟! كيف لو رأى مصنفات القرضاوي وهي تدافع عن أهل البدع وتنتصر لها، بل تشرح أصولها، والذي ينحى منحى غزاليّ هذا العصر، بل هو أخطر؟!

كيف لو رأى دعاة زماننا وقد أقبلوا على هذه الكتب المنحرفة، وهم يسيرون ويُسيِّرون شبابهم وأتباعهم على مناهج الفرق المنحرفة الضالة، بل وينافحون عنها وعن قادتها المبتدعين؟! كيف لو رأى مصنفات سعيد حوّى الصوفية والسياسية المخرفة؟! كيف لو رأى مصنفات الكوثري وتلاميذه؛ أبي غُدة وإخوانه من كبار متعصّبي الصوفية والمذهبية؟! كيف لو رأى مصنفات البوطي وأمثاله من خصوم السنة وخصوم مدرسة التوحيد ومدرسة ابن تيمية؟! كيف لو رأى شباب الأمة بل شباب التوحيد وقد جهلوا منهج السلف، بل جهلوا الكتاب والسنة وأقبلوا على هذه الكتب المهلكة؟!». اهـ.

استخفافاً بحقه، فإن من عرف أن خاتمه هو الذي بيد الفاجر أو الجاهل/ فأخذه، وترك الذي بيد الولي أو الإمام؛ لم يعد مهيناً لهٰذين، ولا مسيئاً إليهما، كما أنه لا يعد معظّماً مبجّلاً لذلك الفاجر أو الجاهل، وإن كان عليه شكره. ومن أمعن في تدبّر الحديث ظهر له أكثر مما ذكرنا. ومما يحسن ذكره هنا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

تقول العرب: جرمه بغضي أن يظلمني، أو على أن يظلمني، أي: جعله بغضي يكسب ظلمي الذي هو جرم، أي: ذنب[1].

ومن العدوان وترك العدل أن ترد قول العالم بدون حجة، ولكن لأنك تسيء الظن به، أو لأن كثيراً من الناس، أو أكثرهم يخالفونه ويدّعون عليه أنه يخالف الحق في بعض المسائل، وكما أن هذا عدوان على ذلك العالم، فهو عدوان على الحق أيضاً، لأن عليك أن تطلبه بالحجة والبرهان، فتركت ذلك، وعدوان على نفسك أيضاً لأنك ظالم لها.

والحاصل؛ أن طالب الحق إذا اختلف عليه العلماء، كان عليه أن ينصب نفسه منصب القاضي، فيسمع قول كل واحد منهم وحجته، ثم يقضي بالقسط، فكما أن القاضي إذا اختصم إليه وليّ وفاجر، أو مؤمن وكافر؛ ليس له أن يقضي للولي أو المؤمن بدون حجة، ولا أن يسمع منه ويُعرِض عن خصمه، ولا أن يمتنع عن الحكم للفاجر أو الكافر إذا توجّه له الحق، فكذلك طالب الحق في المسائل المختلف فيها، ولعلك قد بلغك ما روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في أيام خلافته أنه رافع يهودياً إلى القاضي شريح، وبيد اليهودي درع، فادّعى أمير المؤمنين علي عليه السلام؛ أنها درعه، فأنكر اليهودي، ولم يكن لأمير المؤمنين بيّنة/، فقضى القاضي لليهودي، فلما رأى اليهودي ذلك أسلم، واعترف بأن الدرع

---

(١) انظر «لسان العرب» (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

درع أمير المؤمنين، فلما رأى أمير المؤمنين إسلامه واعترافه؛ وهب له الدرع. والقصّة ثابتة في كتب الحديث والتأريخ[1].

وبعض الناس يتوهم أن مثل هذا الحكم إنما هو من باب طرد القواعد، وإلا فلا ريب في صحّة قول أمير المؤمنين، وبطلان قول اليهودي.

وفيه أنه يجوز خلاف ذلك بجواز أن يكون أمير المؤمنين وهبها أو باعها ثم نسي، أو اشتبهت عليه درع بدرع، أو نحو ذلك. فتَدَبَّر، والله أعلم.

واعلم أن أكثر العلماء المنتسبين إلى المذاهب لم يُنَصِّبُوا أنفسهم منصب القضاة، وإنما نصبوا أنفسهم منصب المحامين؛ كل عن المذهب المنتسب إليه.

فعلى طالب الحق أن ينزّلهم منازلهم، فلا يعدّهم قضاة يقبل قولهم في تأييد المذهب المنتسبين إليه، وتخطئة غيره، بل عليه أن يعرف أنهم محامون عن مذاهبهم، فلا يسمع من أحدٍ منهم إلا كما يسمع القاضي من المحامي. وروينا من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام؛ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له: «**إذا تقاضى إليك رجلان، فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر، فسوف تدري كيف تقضي**» قال علي: فما زلت قاضياً بعد. رواه أحمد والترمذي وحسَّنه، وأبو داود، وقوّاه ابن المديني، وصحّحه ابن حبان، وله شاهد عند الحاكم من حديث ابن عباس، كذا في «بلوغ المرام»[2].

---

(١) انظر «سنن البيهقي» ج١٠ ص١٣٦. (م).
وأخرجها أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٣٩، ١٤٠). وقال البيهقي بعد أن روى هذه القصة: «وروي من وجه آخر أيضاً ضعيف عن الأعمش عن إبراهيم التيمي». والقصّة ضعيفة لا تثبت. انظر «قصص لا تثبت» الجزء الرابع. إعداد: يوسف بن محمد بن إبراهيم العتيق. والقصة ضعّفها الشيخ مقبل بن هادي الوادعي حفظه الله في مقالة له. انظر المصدر السابق.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١١١) وفي «فضائل الصحابة» (١١٩٥، ١٢٢٧) وابنه عبد الله في زوائده على المسند (١/ ١٤٩) وأبو داود (٣٥٨٢) والترمذي (١٣٣١) والنسائي في «خصائص الإمام علي» (٣٤) والحاكم (٤/ ٩٣) والبيهقي (١٠/ ٨٦) وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٣٧) صادر. (٢/ ٤١٩) إحياء التراث. والطيالسي (١٢٥) وغيرهم.
من طرق عن: سماك بن حرب، عن حنش بن المعتمر، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن قاضياً، فقلت: يا رسول الله! ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء؟! فقال: «**إن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك، فإذا جلس بين يديك الخصمان، فلا تقضينّ حتى تسمع من الآخر كما سمعت من** =

واشتهر من قول أمير المؤمنين علي عليه السلام: «لا تنظر إلى من قال، وانظر إلى ما قال». وسيأتي كثير مما يؤيد هذا المعنى.

وقال الإمام الغزالي: «الغلطة الثالثة: سببها سبق الوهم إلى العكس، فإن ما يرى مقروناً بالشيء؛ يظن أن الشيء أيضاً لا محالة مقروناً به/ مطلقاً، ولا يدري أن الأخص أبداً مقرون بالأعم، والأعم لا يلزم أن يكون مقروناً بالأخص. ومثله[1]: نفرة نفس السليم ـ وهو الذي نهشته الحية ـ عن الحبل المبرقش اللون، لأنه وجد الأذى مقروناً بهذه الصورة، فتوهم أن هذه الصورة مقرونة بالأذى، وكذلك تنفر النفس عن العسل إذا شبه بالعذرة، لأنه وجد الأذى والاستقذار مقروناً بالرطب الأصفر، فتوهم أن الرطب الأصفر مقرون به الاستقذار، ويغلب الوهم حتى يتعذر الأكل، وإن حكم العقل بكذب الوهم، لكن خُلِقَتْ قوى النفس مطيعة للأوهام، وإن كانت كاذبة، حتى أن الطبع لينفر عن حسناء سميت باسم اليهود؛ إذا وجد الاسم مقروناً بالقبح، فظن أن القبح أيضاً ملازم للاسم، ولذا تورد على بعض العوام مسألة عقلية جليلة فيقبلها، فإذا قلت: هذا مذهب الأشعري، أو الحنبلي، أو المعتزلي، نفر عنه إن كان يسيء الاعتقاد فيمن نسبته إليه، وليس هذا طبع العامي خاصة، بل طبع أكثر العقلاء المتسمّين بالعلوم ـ إلا العلماء الراسخين الذين أراهم الله تعالى الحق حقاً، وقواهم على اتباعه...» المستصفى ج١ ص٥٩.

أقول: ومما يوضّحُ ما قاله الغزالي؛ أنك ترى من يُشْبِهُ صديقاً لك، فتميل إليه نفسك، مع أنك لم ترَهُ قبل ذلك، وترى من يُشْبِهُ بغيضاً لك،

= **الأول، فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء».**

قال: فما زلت قاضياً، أو ما شككت في قضاء بعد».

قال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

وإنما هو حسن فقط. ففي حنش وسماك كلام.

حنش بن المعتمر؛ «صدوق له أوهام».

وسماك بن حرب؛ «صدوق، ... وقد تغيّر بأخرة، فكان ربما تلقّن». «التقريب» (٢٦٢٤).

وللحديث شواهد يرتقي بها إلى الصحة. انظرها في «الإرواء» (٨/ ٢٢٦/ ٢٦٠٠) و«الصحيحة» (١٣٠٠) و«خصائص الإمام علي» للنسائي بتحقيق مُحدّث الديار المصرية العلامة الفاضل؛ الشيخ أبي إسحاق الحويني ـ حفظه المولى ـ ص٥٠ ـ ٥٤.

والشاهد الذي أشار إليه المصنف من حديث ابن عباس عند الحاكم (٤/ ٨) وإسناده ضعيف.

(١) كذا في الأصل، وفي «المطبوع من المستصفى»: «ومثاله».

فتنفر نفسك عنه، وترى من يشبه مخوّفاً لك، فتخافه. وقِسْ على هذا. حتى أن الإنسان ليميل إلى سميّ صديقه، وينفر عن سميّ بغيضه، ونحو ذلك.

وقد يكون عهدك بصديقك أو بغيضِك أو مخوفك بعيداً، أو تكون مشابهة هذا له غير واضحة، فيخفى عنك السبب فتبقى متعجباً؛ ما بال/ نفسي مالت إلى هذا الشخص مع أني لم أره قبل الآن، وما لها نفرت عن هذا، مع أني لم أره قبل الآن، وأكثر الناس يوجهون ذلك بتعارف الأرواح أو تناكرها، وهذا وإن كان صحيحاً في الجملة؛ إلا أن الغالب ما تقدّم. وأنت إذا تذكّرت وتفكّرت عرفت صحّة ما ذكرنا، وهذا الباب واسع، حتى لقد ترى الشخص فتظنه عالماً، وما ذلك إلا لمشابهة بينه وبين رجل عالم قد عرفته قبل ذلك.

فأما ما ذكره الغزالي؛ أن الإنسان قد تُذكَرُ له مسألة عقلية جليلة فيقبلها، فإذا قيل له: هذا قول الأشعرية[1]، وكان يسيء الظن بهم، نفر عنها، فقد يكون لما ذكر بأن يكون هذا الإنسان طالب علم، وقد عرف

---

(١) الأشعرية أو الأشاعرة، نسبة إلى أبي الحسن الأشعري، وهم كما قال شيخ الإسلام: إنهم أقرب من غيرهم إلى معتقد أهل السنة والجماعة، وأن مذهبهم مركب من الوحي والفلسفة.
والأشاعرة قد خالفوا أهل السنة والجماعة في كثير من المسائل؛ أهمها مسألة الصفات، والكلام، والفعل والإرادة... إلخ.
ونسبتهم إلى أبي الحسن الأشعري ليست سليمة، لأن أبا الحسن رحمه الله رجع عن معتقد ابن كلاب إلى معتقد أهل السنة، وألف كتابه المشهور بالإبانة، الذي حاول أهل البدع ـ عبثاً ـ في التشكيك من صحّة نسبته إلى الإمام أبي الحسن. ولا يشك في صحّة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلّفه إلا جاهل أو صاحب هوى.
نسأل الله تعالى السّلامة في ديننا ودنيانا.
فالإمام الأشعري عقيدته عقيدة أهل السنة والجماعة كما تجدها في كتاب «الإبانة»، وأما هؤلاء المنتسبين إليه فإنهم أشاعرة مبتدعة، خالفوا الكتاب والسنة واعتقاد سلف الأمة. والله المستعان.
ولمعرفة حال الأشاعرة وعقائدهم، والأطوار التي مرّ بها أبو الحسن الأشعري؛ انظر: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» لعبد الرحمن بن صالح المحمود. ط. دار الرشد بالرياض.
وهو كتاب يقع في ثلاث مجلدات، وقد حوى مادة علمية، وبحثاً رائعاً حول الأشاعرة.
وانظر: «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» لغالب بن علي عواجي. ط دار لينة بدمنهور. ط٣. (٢/ ١٠٥٤ ـ وما بعدها). و«منهج الأشاعرة في العقيدة» للشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوالي.

مسائل أخطأ فيها الأشعرية، فلما نُسِبَتْ هذه المسألة إليهم، نفرت نفسه عنها لمشابهتها لتلك المسائل في أن الجميع من قول الأشعرية، فتوهم أن المشابهة في هذا الأمر تشعر بالمشابهة في الخطأ، وقَوِيَ هذا المعنى في وهمه حتى غلب ما قام لديه من دليل على صحّة قولهم في تلك المسألة وقد يكون طالع مذهب الأشاعرة فظهر له أن الغالب فيما يخالفون فيه المعتزلة؛ الخطأ، فاجتمع عنده القياس الوهمي السابق، مع الحمل على الغالب، وقد يكون سمع كثيراً ممن يحسن الظن بهم؛ يذمُّون الأشعرية، وقد يكون وجد آباءه وأشياخه على الاعتزال، ونشأ عليه، فصار يكره أن ينسب الغلط إلى مذهبه ومذهب آبائه وأشياخه، وهذا هو التعصّب، وهو أوخم هذه الأمور، فلقد بلغ بكثير من الناس إلى ما يظهر منه اعتقاد العصمة في فرد من أفراد الأمة، فإنك تجد كثيراً من المقلّدين للشافعي مثلاً، لا يجوّزون الخطأ عليه، فإنه قيل: إنهم لا يصرّحون باعتقاد العصمة. قلت: نعم، ولكن ألا تراهم كلما عرض عليهم قول من أقوال الشافعي اعتقدوا أنه الحق، ولا يترددون فيه، ولو خالف القرآن، أو خالف الأحاديث الصحيحة، أو خالف أكابر الصحابة، أو خالف جمهور الأمة، فلولا أنهم يعتقدون له العصمة لكانوا إذا بُيِّنَت لهم الحجة على خلافه خضعوا لها.

ولقد كثر اعتقاد العصمة في كثير من أفراد الأمة، فضلاً عن الطوائف؛ كالأشعرية، والمعتزلة، ونحوهما. ومع هذا فلا نقول فيمن لم يصرّح باعتقاد العصمة؛ أنه يعتقدها، وإنما وقعوا فيما وقعوا فيه بالتعصّب ومحبة النفس، فإن أحدهم يحب نفسه حتى لا تطاوعه نفسه إلى الاعتراف بأن آباءه، أو مشايخه، أو أهل مذهبه، أخطأوا، فلذلك تجده لا يميل إلى الاعتراف بأن إمامه أخطأ، وإن قامت الحجة عليه، بل يذهب يحرّف الحجج ويؤوّلها، وليس هذا بالتقليد الذي أجازه العلماء في الفروع، وأنكره بعضهم، وإنما التقليد المجوّز أن تأخذ بقول مجتهد لا تعلم حجته، ولكن قد قام عندك دليل يفيد الظن بأن قوله صواب، فإذا أخبرت بدليل أقوى من الدليل الأول، يدل على أن ذلك المجتهد أخطأ، وأن الصواب قول مجتهد آخر؛ لزمك أن ترجع إلى قول الآخر، فإن منعك التعصّب، فعليك أن تكتفي بقول؛ لعل لإمامي جواباً/ عن هذا الدليل.

واعلم أن هذا لا أراه ينجيك؛ لما تقرّر في الأصول من وجوب اعتقاد

أن الدليل الظاهر على ظاهره، والعمل بمقتضى ذلك حتى يتم البحث، فإن ظهر بالبحث أن هناك دليلاً آخر يوجب تخصيص الأول، أو تأويله؛ عمل به من حين ظهوره. ذكر أهل الأصول هذه المسألة في بحث الأمر، وبحث العام.

ولا فرق بين المقلّد وغيره، لأن قول إمامه، وإن كان شبه قرينه على أن لذلك الدليل مخالفاً؛ فهذه القرينة معارضة بقول من قال من المجتهدين بظاهر ذلك الدليل، والتفاوت بين المجتهدين يسير، لا يقاوم الدليل الظاهر من الكتاب والسنة.

والمقصود؛ أن قولك: لعلّ لإمامي جواباً عن هذا الدليل؛ لا ينجيك، ولكنه أهون من أن تعمد إلى الأدلة المخالفة لمذهبك فتحرّفها وتؤوّلها وتبدّلها، والعياذ بالله. هذا مع أن التقليد المجوّز إنما هو في فروع الفقه، فأما أصول الدين فلا يغني فيها التقليد المحض][1].

ولو جاز التقليد في أصول الدين؛ لكان سلف الأمة أولى بأن يقلدهم؛ الذين كان لهم مزايا يعزّ وجودها فيمن بعدهم. منها: قربهم من عهد النبوّة.

[ومنها: بعدهم عن التقليد لغير المعصوم، فكان الصحابة رضي الله عنهم لما علموا أن أمور الدنيا ربما يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها رأياً يكون غيره أولى منه: لا يمنعهم علمهم بتعظيم قدره صلى الله عليه وآله وسلم وتفانيهم في محبته وتوقيره عن الإشارة عليه بخلاف رأيه، وهذا كثير في الأحاديث.

وثبت في حديث جابر في شأن الجمل الذي اشتراه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جابر، قال: «كنا نراجعه مرتين في الأمر إذا أمرنا به، فإذا أمرنا الثالثة لم نراجعه» (مسند أحمد ج٣ ص٣٥٨ ـ ٣٥٩)[2].

ومن كان له اطلاع على الأحاديث وجد المراجعة ثلاثاً موجودة في أحاديث كثيرة، يكفي بعضها في تواتر هذا المعنى. فأما في أمور الدين فكانوا يعلمون عنه صلى الله عليه وآله وسلم رأيه فيها، فلم يكونوا يراجعونه في

---

(١) هنا ينتهي الملحق.

(٢) أخرجه أحمد في المصدر الذي أشار إليه المصنف، وهو جزء من حديث جابر الطويل، وفيه قصّته مع جَمَلِه.

شيء فيها إلا نادراً، ـ حيث يعلمون أنه صلى الله عليه وآله وسلم استند إلى اجتهاده ـ كما راجعه عمر في الصلاة على ابن أُبي المنافق[1]، لأن عمر فهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما استند في ذلك إلى رأيه.

ثم كان أصاغرهم يخالفون أكابرهم في أمور الدين مع احترامهم لهم، وهكذا التابعون وأتباعهم، والأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة، وغيرهم؛ يخالفون أكابر الصحابة نقلاً عن غيرهم، ولم يكن يخطر ببال العالم منهم أن مخالفته من هو فوقه فيحق احتقار أو سوء أدب في حقه، بل كان أحدهم يعترف بأن من فوقه أفضل وأعلم منه، ولا يمنعه ذلك من مخالفته إذا ترجح له خلاف قوله][2].

ومنها: الإخلاص، فكان أحدهم إذا سئل عما لا يعلمه حقّ العلم، لم يتوقف عن قول: «لا أدري»، وإذا أخطأ في شيء ثم وُقِف عليه؛ لم يتوقف
[٢٢ـأ] عن قوله: «أخطأت»، ولا يتكلم في علم لم يُتْقِنْهُ، بل يقول: «لا جسرة/ لي بهذا العلم» ولا يبالي بأن ذلك قد ينقص مكانته في قلوب الناس، ويعظم مكانة غيره من معاصريه ومخالفيه. وحسبك ما كان بين أمير المؤمنين علي وبين معاوية من النزاع، ولم يمنع ذلك معاوية أن يستفتي أمير المؤمنين عما أشكل عليه من الأحكام، كما في قضية الرجل الذي قتل آخر، زاعماً أنه وجده مع امرأته، وغير ذلك. (انظر سنن البيهقي ج٨ ص١٣١).

---

(١) كما في «صحيح البخاري» (١٣٦٦، ٤٦٧١) و«مسند الإمام أحمد» (١/ ١٦) وغيرهما، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «لما مات عبد الله بن أُبي بن سلول دُعِيَ له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليصليَ عليه. فلما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وثَبْتُ إليه فقلت: يا رسول الله! أتُصلّي على ابن أُبيّ وقد قال يوم كذا وكذا؛ كذا وكذا؟! ـ أعَدِّدُ عليه قولَهُ ـ فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال: **«أخِّر عني يا عمر»** فلما أكثرت عليه قال: **«إني خُيِّرت فاخترت، لو أعلم أني إن زدت على السبعين يُغفَرُ له لزدت عليها»**.

قال: فصلّى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم انصرف، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة: **﴿ولا تصلّ على أحد منهم مات أبداً ـ إلى ـ وهم فاسقون﴾**.

قال: «فعجبت بعد من جرأتي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذٍ، والله ورسوله أعلم».

وانظر «فتح الباري» (٨/ ١٨٥ ـ وما بعدها) ففيه توجيه الحديث وشرحه.

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

والعلوم كالصنائع، قد يكون الرجل نَجَّاراً ولا يُحْسِنُ من الصنائع غيرها، ولا يمنعه ذلك أن يقال: إنه صانع ماهر. فهكذا قد يكون الرجل ماهراً في العربية فقط، كسيبويه[1] ـ ولا يمنعه ذلك أن يقال: إن عالم علَّامة إمام.

وكان أهل القرون الأولى من الورع والمعرفة، بحيث أن العالم بفن لا يتعاطى الكلام في غيره، والعامة لا يسألون في كل علم إلا من عرفت له الإمامة فيه، فكان الناس في بغداد في زمن المأمون وما بعده؛ من أحب أن يسأل عن شيء في الحديث وفقهه، سأل الإمام أحمد وأضرابه، ومن أحب أن يسأل عن شيء من الرأي والقياس، سأل أصحاب الإمام أبي حنيفة، ومن أحب أن يسأل عن شيء من العربية، سأل الكسائي[2] وأضرابه، ومن أحب أن يسأل عن شيء من الورع وأمراض القلب، سأل أضراب بشر الحافي[3]

---

(١) هو: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر الفارسي، ثم البصري، أبو بِشْر، حجة العرب في النحو. ولد سنة (١٤٨) في إحدى قرى شيراز.
طلب الفقه والحديث في أول حياته ثم أقبل على العربية.
وأخذ النحو عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والفراهيدي، وغيرهم.
ألف كتاباً في النحو سماه «الكتاب» وهو المعروف بكتاب سيبويه. لم يعرف مثله أبداً.
توفي سنة (١٨٠). وهو في ريعان شبابه.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٩٥) و«سير الأعلام» (٨/ ٣٥١) و«البداية والنهاية» (١٠/ ١٧٦ ـ ١٧٧) وغيرها.

(٢) هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، أبو الحسن الكسائي. إمام في اللغة والنحو والقراءة. وقراءته من القراءات السبع المعروفة.
ولد في إحدى قرى الكوفة، وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر فبرع فيه.
قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله: «من أراد أن يتبحَّر في النحو فهو عيال على الكسائي».
توفي سنة (١٨٩) بالريّ عن سبعين عاماً.
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٠٣) و«البداية والنهاية» (١١/ ٢٠١) و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ١٣١) و«النجوم الزاهرة» (٢/ ١٣٠) و«شذرات الذهب» (١/ ٣٢١) وغيرها.

(٣) هو: بِشْر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء، أبو نصر المروزي، ثم البغدادي، المشهور بالحافي. العالم الزاهد الرباني.
ولد سنة (١٥٢) وارتحل في العلم فأخذ عن مالك وحماد بن زيد وفضيل بن عياض وخلق غيرهم.
ثم إنه دفن كتبه، ولم يحدّث بما سمع. وكان يقول: «أنا أشتهي أن أُحدّث، وإذا اشتهيت شيئاً تركته».

[٢٢ـب] وأصحابه، ومن أحب أن يسأل عن شيء من/ المغازي والأخبار، سأل أصحاب الواقدي[١] وأمثالهم، وقس على ذلك.

وقد كان جماعة من أهل الحديث المضروب بهم المثل، إذا سئل أحدهم عن مسألة فقهية يقول للسائل: سل الفقهاء.

ولكن في العصور الوسطى تغيّر الحال، فكم من عارف بفن خاص تعاطى الكلام في غيره، واغترّت العامة بشهرته، فقلّدوه في جميع العلوم.

وبالجملة فمزايا السلف كثيرة، وحسبك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**خير أمتي القرن الذي يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته**»[٢].

والحديث في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة، وفي ألفاظه اختلاف، واللفظ الذي ذكرناه لمسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وفي «سنن أبي داود» وغيرها؛ عن عرباض بن سارية رضي الله عنه قال: صلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا بوجهه، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب،

= وكان إماماً في الزهد والورع. ومن أقواله: «لا تجد حلاوة العبادة حتى تجعل بينك وبين الشهوات سداً».
توفي يوم الجمعة في شهر ربيع الأول سنة سبع وعشرين ومائتين (٢٢٧).
انظر ترجمته في: «حلية الأولياء» (٨/ ٣٣٦) و«تاريخ بغداد» (٧/ ٦٧) و«البداية والنهاية» (١٠/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩) و«النجوم الزاهرة» (٢/ ٢٤٩) و«سير الأعلام» (١٠/ ٤٦٩).

(١) هو: عمر بن واقد الأسلمي، المدني، أبو عبد الله الواقدي.
ولد سنة (١٣٠) طلب العلم وسمع من صغار التابعين ورحل إلى الشام والحجاز وبغداد، وكان إماماً في المغازي والسير، إلا أنه ضعيف في الحديث. توفي سنة (٢٠٧).
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣ ـ ٢١) و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٤٨) و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٦٢) و«السير» (٩/ ٤٥٤) وغيرها.

(٢) الحديث مروي عن جمع من الصحابة، واللفظ الذي ذكره المصنف، من حديث ابن مسعود كما أشار إليه.
أخرجه البخاري (٦٤٢٩، ٦٦٥٨) ومسلم (٢٥٣٢، ٢٥٣٣) وأحمد (١/ ٣٧٨، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٢) والنسائي في «الكبرى» (٣/ ٤٩٤/ ٦٠٣١) والترمذي (٣٨٥٩) وابن ماجه (٢٣٦٢) وغيرهم.

فقال رجل: يا رسول الله؛ كأن هذه موعظة مودِّع فأوصنا، فقال: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم/** [٢٣-أ] **[بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»](١).

وفي «سنن أبي داود» و«سنن الدارمي» وغيرهما؛ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: «يفتح القرآن على الناس حتى يقرأه المرأة والصبي والرجل، فيقول الرجل: قد قرأت القرآن فلم أُتَبَعْ، والله لأقومن به فيهم لعلي أُتَّبَعُ، فيقوم به فيهم فلا يُتّبع، فيقول: قد قرأت القرآن فلم أُتَّبع، وقد قمت به فيهم فلم أتبع، لأحتظرن في بيتي مسجداً لعلّي أُتَبَعُ، فيحتظر في بيته مسجداً، فلا يُتَّبع، فيقول: قد قرأت القرآن فلم أتبع، وقمت به فيهم فلم أتبع، وقد احتظرت في بيتي مسجداً فلم أتبع، والله لآتينهم بحديث لا يجدونه في كتاب الله ولم يسمعوه عن رسول الله، لعلي أتبع. قال معاذ: فإياكم وما جاء به، فإن ما جاء به ضلالة»(٢).

---

(١) مسند أحمد (٤/ ١٢٧) وسنن أبي داود ج٢ ص١٦٥ سنن ابن ماجه ج١ ص١٠، ١١. سنن الدارمي ج١ ص١٤. جامع الترمذي ج٢ ص١١٣ وقال: حسن صحيح. والحاكم في «المستدرك» ج١ ص٩٦ من طرق جاء في بعضها: صحيح ليست فيه علة، وقال في بعضها: صحيح على شرطهم جميعاً، ولا أعرف له علة. وأقرّه الذهبي. (م).
ـ أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧) وأبو داود (٤٦٠٧) وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٠٥/ ١٤٢) وابن حبان (١/ ١٨٧/ ٥) والدارمي في «سننه» (١/ ٥٧/ ٩٥) والآجري في «الشريعة» (١/ ١٧١/ ٩٢، ٩٣) وابن أبي عاصم (٣٢). من طريق: الوليد بن مسلم، ثنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عمر السُّلمي، وحُجر بن حُجر الكلاعي، عن العرباض بن سارية مرفوعاً.
ورواه أحمد (٤/ ١٢٦) والترمذي (٢٦٧٨) وابن ماجه (٤٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢٤٦/ ٦١٧) والحاكم (١/ ٩٦) وابن أبي عاصم (٣٣) والآجري (١/ ١٧٢/ ٩٤) من طريق: معاوية بن صالح، عن صخرة بن حبيب، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرباض بن سارية، مرفوعاً.
والحديث صحيح كما قال الحاكم والذهبي، والعلامة الألباني في «الصحيحة» (٩٣٧).
وقد حاول المتطفل على علم الحديث «حسان عبد المنان» تضعيف هذا الحديث في رسالة زعم أنه يناقش الشيخ الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ فيها. ولكن عبثاً صنع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.
(٢) أخرجه أبو داود (٤٦١١) والدارمي (١/ ٧٧/ ١٩٩) واللفظ له. والأثر صححه شامة الشام، =

وفي سنن الدارمي أيضاً عن الحسن، قال: «سننكم والله الذي لا إله إلا هو، بينهما بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها رحمكم الله، فإن أهل السنة كانوا أقلَّ الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي»[1].

وفيها أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير، ويربو فيها الصغير، إذا ترك منها شيء/ قيل: تركت [٢٣-ب] السنة...»[2].

أقول: هذا الموقوف في حكم المرفوع لأنه مما لا يقال بالرأي.

وفي كتاب ابن وضَّاح[3] عن حذيفة رضي الله عنه أنه «أخذ حجرين، فوضع أحدهما على الآخر، ثم قال لأصحابه: هل ترَوْنَ ما بين هذين الحجرين من النور؟ قالوا: يا أبا عبد الله ما نرى بينهما من النور إلا قليلاً، قال: والذي نفسي بيده لتظهَرنَّ البدع حتى لا يُرى من الحق إلا قدر ما بين

= علّامة الزمان: الشيخ الألباني ـ رحمه الله وأسكنه فسيح جناته ـ كما في «صحيح سنن أبي داود» (٣٨٥٥).

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ٨٣/ ٢١٦). قال: أخبرنا الحسين بن منصور، ثنا أبو أسامة، عن شريك، عن المبارك، عن الحسن.
والمبارك هو ابن فضالة؛ يدلّس تدليس التسوية، وقد عنعنه.

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ٧٥ ـ ٧٦/ ١٨٥، ١٨٦) والحاكم (٤/ ٥١٤).
وقال علامة الشام الشيخ الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «قيام رمضان» ص٤: «رواه الدارمي بإسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن».
وقال المعلّمي رحمه الله في الهامش: «سنن الدارمي» ج١ ص٦٤ وهو في مستدرك الحاكم ج٤ ص٥١٤، ٥١٥.
وقال الذهبي في «تلخيصه»: (خ م)؛ يعني أنه على شرط الشيخين.
تنبيه: وقع عند الدارمي: ثنا الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله بن مسعود.
ووقع عند الحاكم في «المستدرك»: ثنا الأعمش، عن شقيق، عن أبي وائل قال: قال عبد الله... وشقيق هو: ابن سلمة الأسدي الكوفي، أبو وائل، فالصواب؛ أن يقال: «عن شقيق؛ أبي وائل» وأن لا يفصل بينهما بكلمة عن، مما يدل على أنهما رجلان. والله أعلم.

(٣) الموسوم بـ«كتاب فيه ما جاء في البدع».
وابن وضّاح هو: أبو عبد الله بن محمد بن وضاح بن بزيع، القرطبي.
ولد سنة (١٩٩) بقرطبة. وتوفي سنة (٢٨٧).
انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (١٣/ ٤٤٥) و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٤٦) و«شذرات الذهب» (٣/ ٣٦٢). وقد قام على تحقيق كتابه السابق المحقق الفاضل: بدر بن عبد الله البدر، جزاه الله خيراً. ونشر بدار الصميعي بالرياض.

هذين الحجرين من النور. والله لتفشُوَنَّ البدع حتى إذا تُرِكَ منها شيء قالوا: تُرِكَت السنة»[1]. وهذا الموقف له حكم المرفوع أيضاً لأنه لا مجال للرأي فيه.

ومن أعظم مزايا السلف؛ ما نبَّه عليه ابن الحاج[2] رحمه الله، قال ما معناه: «كان في عهد السلف إذا ابتدعت العامة بدعة قام العلماء في إبطالها، وأما علماء الخلف فإنهم إذا ابتدع أحد من العامة والأمراء والأنبياء بدعة قام العلماء في الترغيب فيها، والانتصار لها وتوجيهها».

أقول: وقد صدق وبَرَّ، ومن أراد من أمرائنا وأغنيائنا فليُجَرِّب بأن يُحدِثَ بدعة، ثم يستعين بالعلماء والمتصوّفين: فَسَيَجِدَهُم أسرع ما يكون إلى الترغيب فيها، وتحريف الكتاب والسنة في سبيل تحسينها، وتضليل أو تكفير من قد يتعرض لردها/، ولعل الأعلم الأتقى منهم هو الذي يلزم نفسه [٢٤ـأ] السكوت، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

---

(١) أخرجه ابن وضّاح في «كتاب فيه ما جاء في البدع» ص١٢٤ رقم (١٦٢) من طريق: نعيم بن حماد قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة...
ونعيم بن حماد؛ «صدوق يخطئ كثيراً» فالإسناد ضعيف.

(٢) هو: محمد بن محمد بن الحاج؛ أبو عبد الله العبدري المالكي الفاسي، نزيل مصر. توفي بالقاهرة سنة (٧٣٧) عن عمر يناهز الثمانين عاماً.
انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٤/ ٢٣٧) و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٣٥).

[سبب ضلال الأمم السابقة، وتحذير النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه من اتِّباعها](*)

وبهذا هلكت الأمم السابقة، وقد قصَّ الله تعالى في كتابه عن اليهود والنصارى ما فيه أعظم العبر، وفي الكتب الموجودة بيد اليهود والنصارى الآن، ويسمونها بالتوراة؛ أشياء كثيرة من هذا القبيل.

وأما النصرانية فمن تتبع تاريخها منذ رفع الله عيسى عليه السلام؛ تبيَّن أنه كان لا يزال في القرون الأولى عارفون بالحق، ولكنهم مغلوبون على أمرهم. وكانت العامة والملوك والأئمة المضِلُّون يُحْدِثُونَ المقالات، فيجدون من العلماء والرهبان من ينصرها، ويُكفِّر أو يُضَلِّل من يخالفها. وهذا حال جميع الأمم.

وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**ما من نبيٍّ بعثه الله في أمة قبلي؛ إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره. ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يأمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة** [٢٤ـب] **خردل**»/[(١)].

وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع،**

(*) هذا العنوان من وضع المحقق.

(١) مسلم (ج١ ص٥٠ ـ ٥١). (م). هو فيه برقم (٥٠).

حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم، قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟»[1].

وروى البخاري نحوه عن أبي هريرة، وفيه: «فقيل: يا رسول الله! كفارس والروم؟ قال: **فمن الناس إلا أولئك؟**»[2].

وروى الشافعي بسند صحيح ـ كما في الفتح ـ عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**لتركبن سنن من كان قبلكم حلوها ومرها**»[3].

وفي «الفتح»: وأخرج الطبراني من حديث المستورد بن شدَّاد رفعه ـ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ـ «**لا تترك هذه الأمة شيئاً من سنن الأولين حتى تأتيه**»[4].

قال في «الفتح»: «قلت: وقد وقع معظم ما أنذر به صلى الله عليه وآله وسلم، وسيقع بقية ذلك»[5].

[وفي المستدرك عن حذيفة رضي الله عنه قال: «أول ما تفقدون من دينكم؛ الخشوع. وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة، ولتنقضن عرى الإسلام عروة عروة، وليصلين النساء وهُنَّ حُيَّض، ولتسلكُن طريق من كان قبلكم حذو القذة بالقذة وحذو النعل بالنعل، لا تخطئون طريقهم ولا يخطأنكم، حتى تبقى فرقتان من فرق كثيرة، فتقول إحداهما: ما بال الصلوات الخمس، لقد ضل من كان قبلنا، إنما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ﴾ لا تصلوا إلا ثلاثاً، وتقول الأخرى: إيمان المؤمنين بالله كإيمان الملائكة، ما فينا كافر ولا منافق. حق على الله أن يحشرهما مع الدجال»[6].

---

(١) البخاري (ج٨ ص٤٠٢) ومسلم (ج١ ص٥٢). (م).
هو في البخاري (٧٣٢٠) وفي مسلم (٢٦٦٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣١٩).

(٣) انظر «فتح الباري» (١٣/ ٣١٤).

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦١) وقال الهيثمي: «رجاله ثقات». وصحّحه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٧٦).

(٥) انظر «فتح الباري» (١٣/ ٣١٤).

(٦) أخرجه الحاكم (٤/ ٤٦٩) وابن بطة في «الإبانة» (١/ ١/ ١٧٤/ ٨) وابن وضاح في «ما جاء في البدع» (١٦٤).
من طريق: عكرمة بن عمار، قال: حدثني حميد؛ أبو عبد الله الفلسطيني، قال: حدثني عبد العزيز أخو حذيفة، عن حذيفة بن اليمان، فذكره. =

(قال الحاكم: صحيح الإسناد. وكذا الذهبي. المستدرك ج٤ ص٤٦٩).

أقول: وهذا حدث ـ الطائفتان ـ بأن في الهند طائفة يسمون أنفسهم أهل القرآن، يقولون: إنما الواجب ثلاث صلوات، أو صلاتان. وأما الطائفة الأخرى؛ فغلاة المرجئة، والله أعلم][1].

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سنان بن أبي سنان الدؤلي، عن أبي واقد الليثي، قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل حنين، فمررنا بسدرة فقلت: يا نبيَّ الله! اجعل لنا هذه ذات أنواط، كما للكفار ذات أنواط ـ وكان الكفار ينوطون بسلاحهم بسدرة، ويعكفون حولها ـ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم/ : «**الله** [٢٥ـ أ] **أكبر، هذا كما قالت بنو إسرائيل لموسى؛ ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ إنكم تركبون سنن الذين من قبلكم**».

[وقال أيضاً: حدثنا حجاج، حدثنا ليث ـ يعني ابن سعد ـ حدثني عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن سنان بن أبي سنان الدؤلي ثم الجندعي، عن أبي واقد الليثي؛ فذكره؛ فقلنا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**قلتم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى؛ ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، قال: إنكم قوم تجهلون، إنها لسُنن، لتركبن سنن من كان قبلكم سنة سنة**». (مسند أحمد ج٥ ص٢١٨).

وكلا السندين رجاله رجال الصحيحين، وأخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح. (جامع الترمذي ج٢ ص٢٧، ٢٨)][2].

وأخرج الطبراني عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده نحوه.

= وقال الحاكم: «إسناده صحيح» ووافقه الذهبي!

وليس كما قالا. عكرمة بن عمار؛ «صدوق يغلط».

وحميد الفلسطيني هو: ابن زياد اليمامي؛ أبو عبد الله ـ ووقع عند الحاكم: «حميد بن عبد الله الفلسطيني» وهو تصحيف، وصوابه ما أثبتناه ـ وقال الحافظ عنه: «مقبول». ولم أجد من وثقه غير ابن حبان. وكذلك عبد العزيز أخو حذيفة؛ لم يوثقه غير ابن حبان. والله تعالى أعلم.

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) تقدّم تخريج الحديث.

[وفي المستدرك عن حذيفة، ذكروا عنده ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[1]. فقال رجل إن هذا في بني إسرائيل. فقال حذيفة: «نعم الأخوة بنو إسرائيل، إن كان لكم الحلو ولهم المُرّ، كلّا والذي نفسي بيده، حتى تأخذوا السنة بالسنة حذو القذة بالقذة». (قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي. المستدرك ج٢ ص٣١٢)][2].

وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «**إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، ويأرز بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها**»[3]. وقد روي نحوه من حديث ابن مسعود، وأنس، وأبي هريرة، وعمرو بن عوف المزني، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهم[4].

---

(١) سورة المائدة: ٤٤.

(٢) أخرجه الحاكم (٢/ ٣١٢) وابن جرير في «تفسيره» (٦/ ١٦٤) وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه مسلم (١٤٦).

(٤) حديث عبد الله بن مسعود:
أخرجه: عبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» (١/ ٢٩٨)
والترمذي (٢٦٢٩)
وابن ماجه (٣٩٨٨)
والدارمي (٢/ ٤٠٢/ ٢٧٥٥)
وأبو يعلى في «مسنده» (٤٩٧٥)
والبغوي في «شرح السنة» (١/ ١١٨)
والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٣٤)
وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٨٦)
والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٩٩/ ١٠٠٨١).
كلهم من طريق: حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.
وأورده ابن قدامة المقدسي بسنده في «المنتخب من العلل» (١١) وقال: «قال أبو عبد الله ـ أي الإمام أحمد ـ: هذا حديث منكر».
وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن مسعود، إنما نعرفه من حديث حفص بن غياث عن الأعمش، تفرد به حفص».
وحفص بن غياث في حفظه شيء.
والأعمش مضطرب الحديث عن أبي إسحاق كما قال ابن المديني.
وأبو إسحاق السبيعي مدلس وقد عنعنه.
فهذه ثلاث علل تقدح في صحّة الإسناد. والله تعالى أعلم. =

وأخرج الحاكم في المستدرك، وقال: صحيح على شرط الشيخين،

= وانظر «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٢٧٠) حيث أن الشيخ رحمه الله تعالى توقّف في تصحيح الحديث وأعلّه بتدليس ابن إسحاق.

ـ حديث أبي هريرة:

أخرجه مسلم (١٤٥) وأحمد (٢/ ٣٨٩) وابن ماجه (٣٩٨٦) والآجري في «الغرباء» (٤) والخطيب في «تاريخه» (١١/ ٣٠٧) وفي «شرف أصحاب الحديث» (٣٢) وابن منده في «الإيمان» (١/ ٥٢١/ ٤٢٣) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٦٥/ ١٤٧٦) من طريق: يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٢٦/ ١٧٤) من طريق: بكر الصواف عن أبي حازم به.

وأخرجه الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٦٠ ـ ١٦١/ ١٤٧٠) من طريق: حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به.

وأخرجه ابن منده في «الإيمان» (١/ ٥٢٠/ ٤٢٢) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٦٥/ ١٤٧٦) من طريق: روح بن القاسم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إن الدين بدأ غريباً...».

ـ حديث عمرو بن عوف المازني:

أخرجه الترمذي (٢٦٣٠) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٦٧، ١٦٨/ ١٤٧٩) من طريق: إسماعيل بن أبي أويس، عن كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه مرفوعاً.

وأخرجه البزار (٤/ ٩٨/ ٣٢٨٧) كشف. والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٣٣) والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٥٢، ١٠٥٣) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٩٧/ ١٩٠٢) من طريق: إسحاق بن إبراهيم الحنيني، عن كثير بن عبد الله به.

وهذا إسناد ضعيف جداً، لأجل كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، كذّبه غير واحد من أهل العلم. والحنيني ضعيف جداً.

ـ حديث سعد بن أبي وقاص:

أخرجه أحمد (١/ ١٨٤) وأبو يعلى (٢/ ٩٩/ ٧٥٦) والبزار (٤/ ٩٨/ ٣٢٨٦) كشف، وابن منده في «الإيمان» (١/ ٥٢١/ ٤٢٤).

من طريق: عبد الله بن وهب، ثنا أبو صخر، عن أبي حازم، عن ابن لسعد ـ هو عامر بن سعد كما جاء مصرحاً به عند البزار وابن منده ـ عن أبيه مرفوعاً.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٧): «رواه أحمد والبزار وأبو يعلى، ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح». وصحّح الإسناد المحدث أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ.

ـ حديث أنس بن مالك:

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٢٥/ ٧٦٥٩)

والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢/ ٥٧)

والآجري في «الشريعة» (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧/ ١١٧)

وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٤٨٩/ ٥٣١، ٥٣٢)

وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٢٥) =

وأقره الذهبي، عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «يأتي على الناس زمان يجتمعون إلى المساجد، ليس فيهم مؤمن»[1].

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة. وفي «فتح الباري»: «قال ابن بطال: أعلم صلى الله عليه وآله وسلم أن أمته ستتبع المحدثات من الأمور والأهواء، كما وقع للأمم قبلهم، وقد أنذر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر، والساعة لا تقوم إلا على شرار الناس، وأن الدين إنما يبقى قائماً عند خاصة من الناس»[2].

أقول: يشير/ إلى الحديث المشهور: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك**»[3]. [٢٥-ب]

= وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٨٩).
من طريق: كثير بن مروان الفلسطيني، عن عبد الله بن يزيد الدمشقي، قال: حدثني أبو الدرداء وأبو أمامة وواثلة بن الأسقع وأنس بن مالك فذكره.
وإسناده ضعيف جداً. لأجل كثير بن مروان؛ ضعفه الدارقطني وابن معين، وقال أبو حاتم: «يكذب في حديثه، لا يحتج به».
وعبد الله بن يزيد؛ ضعيف كما في«التقريب».
وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٥٦ و٧/ ٢٥٩): «فيه كثير بن مروان؛ وهو ضعيف جداً».
والحديث مروي عن عدد من الصحابة كسهل بن سعد، وجابر بن عبد الله، وعبد الرحمن بن سَنَّة، وابن عباس، وسلمان، وعبد الله بن عمرو.

(١) وهم المصنف رحمه الله تعالى في رفع الحديث. إنما هو موقوف على عبد الله بن عمرو. أخرجه الحاكم (٤/ ٤٤٢) وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥/ ١٧٦) وفي «الإيمان» رقم (١٠١) من طريق: الأعمش، عن خيثمة، عن عبد الله بن عمرو قال: فذكره. وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.
وقال شامة الشام، العلامة الألباني رحمه الله: «إسناده موقوف صحيح على شرط الشيخين».

(٢) انظر «فتح الباري» (١٣/ ٣١٤).

(٣) الحديث مروي عن جمع من الصحابة منهم:
١ ـ ثوبان رضي الله عنه:
أخرجه مسلم (١٩٢٠) وأحمد (٥/ ٢٧٨، ٢٧٩) وأبو داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦، ٢٢٠٢، ٢٢١٩، ٢٢٢٩) وابن ماجه (١٠، ٣٩٥٢) والحاكم (٤/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٢٧) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨/ ٦٧٧) من طرق عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان مرفوعاً.
٢ ـ المغيرة بن شعبة:
أخرجه البخاري (٣٦٤٠، ٧٣١١، ٧٤٥٩) ومسلم (١٠٢١) وأحمد (٤/ ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٢) والدارمي (٢/ ٢٨٠/ ٢٤٣٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٤٠٣/ ٩٥٩) =

وهو في الصحيحين وغيرهما، من رواية جماعة من الصحابة ـ

= واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٢٤/ ١٦٧) والهروي في «ذم الكلام» (١/ ١٢٤/ ١٦٧).

٣ ـ معاوية بن أبي سفيان:

أخرجه البخاري (٧١، ٣١١٦، ٣٦٤١، ٧٣١٢) ومسلم (١٠٣٧) وأحمد (٤/ ٩٩، ١٠١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٥٨، ٣٧٠/ ٨٤٠، ٨٦٩ ـ ٨٧٣) وأبو يعلى (١٣/ ٣٤١/ ٧٣٥٤) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣/ ٦٨١) واللالكائي في «شرح الأصول» (١/ ١٢٣/ ١٦٥، ١٦٦).

٤ ـ قرة المزني:

أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٦ و٥/ ٣٤ ـ ٣٥) وفي «فضائل الصحابة» (١٧٢٢) والترمذي (٢١٩٢) وابن ماجه (٦) والطيالسي (١٠٧٦) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٣٣/ ١١٠١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٢٧/ ٥٥، ٥٦) وابن حبان (١٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣/ ٧٣٠٣) وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٣٠) والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٨/ ٤١٧ ـ ٤١٨ و١٠/ ١٨٢) وفي «شرف أصحاب الحديث» (٨، ٣٩، ٤٠) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٩٥) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ٢٧١ ـ ٢٧٤/ ٦٧٤، ٦٧٥) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٢٥/ ١٧٢) من طرق؛ عن معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً. وصحّحه العلامة الألباني في «الصحيحة» (٤٠٣).

٥ ـ أبو أمامة الباهلي:

أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٩) والطبراني في«المعجم الكبير» (٨/ ١٤٥/ ٧٦٤٣) وفي «مسند الشاميين» (٨٥٩) وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

من طريق: صخرة بن ربيعة، عن يحيى بن أبي عمر السيباني، عن عمرو بن عبد الله الحضرمي، عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً.

وضعّف إسناده العلامة الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٥٩٩) لجهالة عمرو بن عبد الله الحضرمي.

٦ ـ عمران بن حصين:

أخرجه أحمد (٤/ ٤٢٩، ٤٣٧) وأبو داود (٢٤٨٤) والحاكم (٤/ ٤٥٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ١١٦/ ٢٢٨) والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤١) واللالكائي في «شرح الأصول» (١/ ١٢٤/ ١٦٨، ١٦٩) من طريق: حماد بن سلمة، عن قتادة، عن مطرف بن عبد الله الشّخير، عن عمران بن حصين مرفوعاً.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي في «تلخيصه». وكذلك الألباني في «الصحيحة» (١٩٤٩).

وأخرجه أحمد (٤/ ٤٣٤) والطبراني في «الكبير» (١٨/ ١١١/ ٢١١) والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧/ ٦٨٤) من طريق: الجريري، عن أبي العلاء بن الشخير ـ يزيد بن عبد الله الشخير ـ عن أخيه مطرف به.

وقال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٦٠٢) «صحيح على شرط الستة». =

رضي الله عنهم ـ منهم: ثوبان وجابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة،

= ٧ ـ عمر بن الخطاب رضي الله عنه:
أخرجه الحاكم (٤/ ٤٤٩) والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٢٩٢/ ٦٨٨) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٤١/ ٢٢٤٦) والدارمي في «سننه» (٢/ ٢٨٠/ ٢٤٣٣) والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٧٦/ ٩١٣). من طريق: قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع العدوي، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.
قال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي.
وقال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٥٩٨): «ورجاله ثقات رجال الستة؛ غير الربيع بن سليمان العدوي فلم أعرفه»!.
كذا قال رحمه الله. ولا أدري سبب ذكر الربيع بن سليمان هنا، مع أن الذي في السند هو سليمان بن الربيع، فلعله سبق قلم.
وسليمان بن الربيع ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٧) وقال: «سليمان بن الربيع العدوي بصري، روى عن عمر بن الخطاب، وروى عنه عبد الله بن بريدة.
ويقال: سليمان بن الربيع، وحجير بن الربيع، وحريث بن الربيع إخوة. سمعت أبي يقول ذلك». وانظر «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ١٠٧) و«الثقات» (٤/ ٣٠٩) لابن حبان.
وله طريق أخرى عن قتادة، عن أبي الأسود الدؤلي قال: انطلقت أنا وزرعة بن صخرة الأشعري إلى عمر بن الخطاب، فذكر قصة ثم ذكر الحديث.
أخرجه الحاكم (٤/ ٥٥٠) وإسحاق بن راهويه وأبو يعلى كما في «المطالب العالية» (١٠/ ٩/ ٤٨٥١) وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم» وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم» ووافقه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٥٩٨).
قلت: لكن الإسناد فيه انقطاع بين قتادة وأبي الأسود، كما قال الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (١٠/ ١٠) وكذلك البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٨/ ٣١).
وقال ابن معين: «قتادة لم يسمع من أبي الأسود الدؤلي، ولكن من ابنه أبي حرب» وانظر «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٢٩).
٨ ـ جابر بن عبد الله الأنصاري:
أخرجه مسلم (١٥٦، ١٩٢٣) وأحمد (٣/ ٣٨٤) والهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١/ ٦٨٦) وابن منده في «الإيمان» (١/ ٥١٧/ ٤١٨).
من طريق: ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: فذكره مرفوعاً.
وأخرجه أحمد (٣/ ٣٤٥) من طريق: ابن لهيعة، عن أبي الزبير به.
وإسناده ضعيف لأجل ابن لهيعة. لكنه متابع بما قبله، وتابعه أيضاً موسى بن عقبة عن أبي الزبير به. عند الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٤٦/ ٩٨).
٩ ـ عقبة بن عامر:
أخرجه مسلم (١٩٢٤) والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣١٤/ ٨٦٩، ٨٧٠) والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٣/ ٢٨٣ ـ ٣٨٤/ ٦٨٢).
١٠ ـ سعد بن أبي وقاص:
أخرجه مسلم(١٩٢٥) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١/ ١٢٥/ ١٧٠). =

وعقبة بن عامر، وسلمة بن نفيل، وقرة المزني[1]...

وقد استدل به...[2] على عصمة مجموع الأمة، فبنى على ذلك حُجيّة الإجماع، وفيها نزاع كثير، وعلى كل حال؛ فأصول العقائد إنما تبنى على الحجج القطعية، وقلّما يتّفق ذلك في [الإجماعات المعروفة، إلا ما كان منها على وفق ظواهر الكتاب والسنة، كما يأتي].

بل قيل إن الإجماع ـ أي وحده ـ لا يكون حُجَّة قطعية أصلاً، والقائلون بأنه قد يكون حُجَّة قطعية؛ يشترطون أن يعلم بالعلم القطعي أن أهل العصر محصورون في عدد كذا. ثم ينقل ذلك القول عن كل فرد منهم بالتواتر؛ أي

= ١١ ـ سلمة بن نفيل:

أخرجه أحمد (٤/ ١٠٤) والنسائي (٦/ ٢١٤ ـ ٢١٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٦٠/ ٣٦٥٨ ـ ٣٦٦٠) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٤١١ ـ ٤١٢/ ٢٤٦٠) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٩٨).

من طريق: عبد الرحمن الجرشي، عن جبير بن نفير، عن سلمة بن نفيل فذكره.

١٢ ـ أبو هريرة:

أخرجه ابن ماجه (٧) والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠/ ٦٨٥).

من طريق: يحيى بن حمزة، حدثني نصر بن علقمة، عن عمرو بن الأسود وكثير بن مرة، قالا: إن أبا هريرة وأبا السمط قالا: فذكره.

وله طريق أخرى عند اللالكائي (١/ ١٢٥/ ١٧١) عن: سعيد بن أبي أيوب، قال: حدثني ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً.

١٣ ـ جابر بن سمرة:

أخرجه الطبراني (٢/ ٢٥٣/ ٢٠٦١) من طريق: سفيان، عن زياد بن علاق، عن جابر بن سمرة مرفوعاً.

١٤ ـ مرة البهزي:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٣١٧ ـ ٣١٨/ ٧٥٤) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٩٨، ٢٩٩) وقال الهيثمي في «المجمع»: «وفيه جماعة لم أعرفهم». وانظر تعليق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي على قول الهيثمي في تحقيقه على المعجم. ولله الحمد أولاً وآخراً.

(١) وأبو أمامة وأبو هريرة وسعد بن أبي وقاص وعمر بن الخطاب...

وانظر البخاري ج٩ ص١٠١ وصحيح مسلم ج٦ ص٥٣ ـ ٥٤. وانظر «فتح الباري» ج١٣ ص٢٢٧ ـ ٢٣٠. قال البخاري في «صحيحه»: «وهم أهل العلم». وقال ابن المديني: «هم أصحاب الحديث». وقال الإمام أحمد: «إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم».

انظر «فتح الباري» ج١٣ ص٢٢٩. (م).

(٢) كلمة لم أستطع قراءتها.

بنقله عن زيد، جماعة يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب، وحصوله منهم اتفاقاً، فيحصل العلم القطعي بأن ذلك الرجل قاله كعلم المطّلع على أخبار العالم في هذا العصر أن باريس اسم مدينة للفرنسيين، وينقله عن عمرو جماعة كذلك، وعن خالد كذلك، حتى يستغرق جميع أفراد ذلك العصر، ويعلم قطعاً أنهم استمروا على ذلك القول إلى أن ماتوا، وأن كل واحد منهم قاله غير مكره، ويعلم قطعاً أنه لم يخالفهم أحد قبل انقراض عصرهم، وأنه لم يكن قبلهم في الأمة من يقول بخلاف قولهم، وأن يتسلسل النقل إلينا بالتواتر/ التفصيلي [٢٦ـأ] القطعي، في كل درجة إلى غير ذلك من الشرائط المسطورة في كتب الأصول. فإن لم تجتمع فغايته أن يكون حُجَّة ظنّية بشرطه، فلا يصلح للتمسك في أصول العقائد، إلا إذا انضمَّ إليه أدلّة أخرى من ظواهر القرآن، وعدّة من الأحاديث، بحيث يكون كل فرد منها مفيد الظن، ولكن مجموعها يفيد القطع.

وإذا كان هذا حال الإجماع؛ فما بالك بقول الأكثر، فإن قيل: فأين الأحاديث الآمرة بالتمسك بالجماعة، والسواد الأعظم؟

قلت: ما تصنع إذا دلّ كتاب الله تعالى، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على معنى، وقول الأكثر على خلافه، وهذا كثير.

لا نخرج إلا أحد أمرين:

الأول: أن يقال: إن أحاديث الجماعة، والسواد الأعظم؛ خاصة بما إذا لم يوجد دليل من الكتاب ولا من السنة، وعلى هذا يدل قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

والأدلة في هذا من الكتاب والسنة كثيرة، وعلى/ ذلك كان عمل [٢٦ـب] الصحابة. فقد جاء عن أبي بكر رضي الله عنه أنه كان إذا عرضت حادثة؛ يقضي بالكتاب، فإن لم يجد فبالسنة، فإن لم يجد يشاور الناس[١].

وعن عمر رضي الله عنه أنه كان يقضي بالكتاب، فإن لم يجد فبالسنة، فإن لم يجد فبما قضى أبو بكر، فإن لم يكن؛ يشاور الناس[٢].

---

(١) انظر سنن الدارمي ج١ ص٥٨ وأعلام الموقعين ج١ ص٧٤ ـ ٧٥. (م).

(٢) انظر «أعلام الموقعين» ج١ ص٧٤ ـ ٧٥.

وعلى هذا يدل كتابه إلى شُريح[1]. وروي نحو ذلك عن ابن مسعود[2].

وعن ابن عباس «أنه كان [إذا سئل عن الأمر من هذا القرآن أخبر به، وإن لم يكن في القرآن، قال عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعن] أبي بكر وعمر، فإن لم يكن؛ أخذ برأيه»[3].

---

(١) أخرجه النسائي (٨/ ٢٣١) والدارمي في «سننه» (١/ ٧١/ ١٦٧) من طريق الشعبي عن شريح به. وقال العلامة الألباني في «صحيح سنن النسائي» (٤٩٨٩): «صحيح الإسناد، موقوف».

(٢) انظر «المستدرك ج٤ ص٩٤ وسنن النسائي ج٣ ص٣٠٦ وسنن الدارمي ج١ ص ٥٩. (م).
أخرجه الحاكم (٤/ ٩٤) والنسائي (٨/ ٢٣٠) والدارمي (١/ ٧١/ ١٦٥) من طريق: الأعمش، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود قال: «أتى علينا حين ولسنا نقضي ولسنا هنالك، وإن الله عزّ وجل قدّر أن بلغنا ما ترون، فمن عَرَضَ له قضاء بعد اليوم؛ فليقض فيه بما في كتاب الله، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله؛ فليقض بما قضى به نبيُّه، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم؛ فليقض بما قضى به الصالحون، ولا يقول أحدكم إني أخاف وإني أخاف. فإن الحلال بيّن والحرام بيّن، وبَيْنَ ذلك أمور مشتبهة. فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك».
هكذا أخرجه الحاكم والدارمي.
وأخرجه النسائي والدارمي من طريقين آخرين:
١ ـ عن الأعمش، عن عُمارة بن عُمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله به.
٢ ـ عن الأعمش، عن عمارة بن عُمير، عن حريث بن ظُهير، عن عبد الله به.
وقال النسائي: «هذا الحديث جيد جيد».
وصححه الألباني موقوفاً على عبد الله بن مسعود في «صحيح سنن النسائي» (٤٩٨٧، ٤٩٨٨).

(٣) سنن الدارمي ج١ ص٥٩ ونحوه في المستدرك ج١ ص١٢٧. قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» وأقره الذهبي. وفي طبقات ابن سعد: «أخبرنا سفيان بن عُيَيْنة عن عبيد الله ابن أبي يزيد قال: قال ابن عباس: . . . فذكره. طبقات ج٢ ص١٠١. (م).
قلت هو عند الدارمي (١/ ٧١/ ١٦٦) والحاكم (١/ ١٢٧) وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٤٣٤).
من طريق سفيان بن عُيَيْنة عن عبيد الله بن يزيد قال: كان ابن عباس. . . فذكره.
وإسناده صحيح كما قال الحاكم ووافقه عليه الذهبي.
قال المعلمي رحمه الله في الهامش: «وفي سنن البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث، أن بكير بن عبيد الله أخبره، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مسلمة بن مخلد؛ أنه قام على زيد بن ثابت فقال: يا عم! أُكْرِهنا على القضاء. فقال زيد: اقض بكتاب الله عز وجل، فإن لم يكن في كتاب الله ففي سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإن لم يكن في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادع أهل الرأي ثم اجتهد واختر لنفسك ولا حرج». اهـ.

وعلى هذا كان عمل أئمة التابعين وعلماء السلف، كالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة؛ ترى أحدهم إذا نظر بدلالة من كتاب الله تعالى، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال بها وإن كان جمهور الأمة على خلافها.

الأمر الثاني: ما نقله الشاطبي في «الاعتصام» ج٢ ص١٤٠؛ عن ابن جرير الطبري؛ وحاصله أن أحاديث السواد الأعظم خاصة بمسألة الإمارة، والمعنى أنه إذا اجتمع أكثر المسلمين على تأمير أحدهم؛ وجب عليهم وعلى غيرهم طاعته[١].

أقول: وهذا الذي يدل عليه سياق تلك الأحاديث، وقد بيّن في بعضها أن المراد الطاعة في غير معصية الله تعالى، وقد دلّت على ذلك الآية السابقة، وبيَّن في بعض الأحاديث أن الخروج على الأمير لا يجوز/؛ إلا أن [٢٧-أ] يكفر كفراً بواحاً، أو يترك الصلاة، وعلى هذا أو ما في معناه يُحمل عمل الحسين بن علي عليهما السلام، ثم خلاف ابن الزبير وأهل المدينة، ثم ابن الأشعث ومن خرج معه من الأئمة، كسعيد بن جبير، والشعبي، وغيرهما[٢].

وبالجملة فالنظر في هذه المسألة مبني على الأصل الإسلامي المشهور، وهو أنه إذا تعارضت مفسدتان، ولم يكن بدّ من ارتكاب إحداهما؛ وجب ارتكاب الصغرى لدرء الكبرى.

ومن هنا يُعلم عذر أهل السنة بعد القرن الأول، في خطر الخروج على السلطان ما دام مسلماً، فإن التجارب علّمتهم أن نتيجة الخروج تكون أعظم فساداً وشرّاً وضراً مما كان قبله[٣].

---

(١) انظر «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ٧٧٤).

(٢) انظر قصة ابن الأشعث مع الحجاج في «البداية والنهاية» (٩/ ٣٥ ـ ٣٧).

(٣) انظر رحمك الله أيها القارىء الكريم إلى نفاسة هذا الكلام؛ وكأن المعلّمي ـ رحمه الله تعالى ـ يعيش معنا في زماننا هذا؛ ويرى ما قد جنته الأمة ولا زالت تجنيه من مفاسد الخروج على الأمراء والحكّام، وماذا حدث في ليبيا والجزائر ومصر وغيرها من بقاع الأرض من قتل الآلاف وتشريد الشباب المسلم، نتيجة لقيام بعض ما يسمى بالجماعات الإسلامية بالخروج على الحكومات ومواجهتها بالسلاح؛ مما أدى إلى سفك الدماء، ومحاربة الدين بشراسة، واعتقال الشباب والزّج بهم في السجون. =

والمقصود؛ أن أحاديث الجماعة، والسواد الأعظم، لا حُجَّة فيها على

= حتى إنك ترى الآن الكثير من الشباب الجزائري والليبي مطارداً في شتى بقاع الأرض، لا يجدون ملجأً ولا مأوًى، وإن هم رجعوا إلى بلادهم قُتلوا أو سُجنوا.

فعلى قادة وزعماء هذه الجماعات أن يتّقوا الله تعالى في تحميس الشباب وإثارة مشاعرهم وعواطفهم؛ لمقاتلة حكوماتهم؛ وهؤلاء القادة تجدهم يعيشون في بلاد الكفر ويصدرون الأوامر من لندن ونيويورك، والشباب يذهب ضحية هذه الحماقات.

فاتقوا الله أيها الزعماء، وارجعوا إلى الجادة، واصرفوا الشباب إلى طلب العلم وتعليمه للناس، وإلى التفقه بالكتاب والسنة وفقه سلف الأمة.

وأنصح الشباب أن يلوذوا بعلمائهم ويرجعوا إليهم في كل صغيرة وكبيرة، وأن يصرفوا حماسهم إلى تعلم العلم الشرعي، ومن ثم دعوة الناس إلى الإسلام بالطريقة التي سنّها لنا نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

ويحسن في معرض هذا الكلام أن أنقل نقلين نفيسين لشيخ الإسلام وللإمام ابن أبي العزّ الحنفي، يتعلّقان بالموضوع الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى:

«ففي الجملة؛ أهل السنة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان كما قال الله عز وجل: ﴿**فاتقوا الله ما استطعتم**﴾ وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». ويعلمون أن الله بعث محمداً صلى الله عليه وآله وسلم بصلاح العباد في المعاش والمعاد، وأنه أمر بالصلاح ونهى عن الفساد، فإذا كان الفعل فيه صلاح وفساد رجحوا الراجح منه، فإذا كان صلاحه أكثر من فساده رجّحوا فعله، وإن كان فساده أكثر من صلاحه رجّحوا تركه، فإن الله تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها».

وقال: «ومن تأمّل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب، واعتبر **اعتبار أولي الأبصار**؛ علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خير الأمور».

ولهذا لما أراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق لما كاتبوه كتباً كثيرة؛ أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر، وابن عباس، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام؛ أن لا يخرج، وغلب على ظنهم أنه يقتل، حتى إن بعضهم قال: أستودعك الله من قتيل! وقال بعضهم: لولا الشناعة لأمسكتك ومنعتك من الخروج.

وهم بذلك قاصدون نصيحته، طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين، والله ورسوله إنما يأمران بالصلاح لا بالفساد، لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ تارة أخرى.

فتبيّن أن الأمر على ما قاله أولئك، ولم يكن في الخروج مصلحة لا في دين ولا في دنيا، بل تمكّن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى قتلوه مظلوماً شهيداً، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن يحصل لو قعد في بلده؛ فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء، بل زاد الشر بخروجه وقتله، ونقص الخير بذلك، وصار ذلك سبباً لشر عظيم، وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن، كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن.

وهذا كله مما يُبين أن ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصّبر على جور الأئمة =

أن قول الأكثر يكون حجة شرعية في المسائل العلمية، ولا سيما فيما يُطلب فيه العلم القطعي من أصول الدين [هنا، مع أنه إذا فرض ضلال الأكثر في أصل من أصول الدين الكلية، فقد خرجوا بذلك عن رسم الأمة، فلا يصدق عليهم الجماعة، ولا السواد الأعظم، لأن المراد جماعة المسلمين والسواد الأعظم منهم، كما هو ظاهر][1]. والله أعلم.

وليس غرضي مما تقدّم الحكم على أكثر الأمة بالضلال، وإنما مقصودي أن يعلم الناظر أن ذلك أمر محتمل في نفسه، فلا يصدّه حسن الظن عن تدبّر كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وما كان عليه سلف الأمة/. [٢٧ ـ ب]

[فأما حديث البخاري وغيره، عن عقبة بن عامر في صلاة النبي صلى

= وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً؛ لم يحصل بفعله صلاح، بل فساد، ولهذا أثنى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على الحسن ـ عليه السلام ـ بقوله: «**إن ابني هذا سيّد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**». ولم يُثنِ على أحدٍ لا بقتال في فتنة، ولا بخروج على الأئمة، ولا نزع يد من طاعة، ولا بمفارقة الجماعة». انظر «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٤٣ ـ وما بعدها).

وقال ابن أبي العز ـ رحمه الله تعالى ـ في «شرح الطحاوية» ص٣٨١:

«فقد دلّ الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم**﴾؛ كيف قال: ﴿**وأطيعوا الرسول**﴾ ولم يقل: «وأطيعوا أولي الأمر منكم» لأن أولي الأمر لا يُفردون بالطاعة، بل يُطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله. وأعاد الفعل مع الرسول لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله؛ فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله.

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات، ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل. قال تعالى: «**وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير**». اهـ.

وانظر لمزيد من الفائدة؛ كتاب «الخطوط العريضة لأصول اعتقاد أهل السنة والجماعة في مسائل السمع والطاعة» لفضيلة الشيخ عبد الرحمن بن يوسف الرحمة. وكتاب «معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة» لفضيلة الشيخ عبد السلام البرجس حفظه الله. ط. دار السلف بالرياض.

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

الله عليه وآله وسلم على شهداء أحد وخطبته بعد ذلك، وقوله: «**وإني والله ما أخاف أن تشركوا بعدي**»[1]. فقال الحافظ في «الفتح»: «أي على مجموعكم، لأن ذلك قد وقع من البعض، أعاذنا الله تعالى»[2]. فتح الباري ج٣ ص١٣٩.

وأشار في موضع آخر إلى أنه خاص بالصحابة، لأنهم المخاطبون، وعبارته: «ووقع من ذلك في هذا الحديث أخباره... وبأن أصحابه لا يشركون بعده، فكان كذلك»[3].. فتح ج٦ ص٤٠٠.

وفي «صحيح مسلم» من طريق أبي سفيان، عن جابر قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلّون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم**»[4].

قال الأبي: «يعارضه ما يأتي في الأشراط من أمر دوس. ويجاب: أن الإياس المذكور هو قبل قرب قيام الساعة، وعبادة دوس من الأشراط، أو يقال: إن ذلك الإياس إنما هو من الشيطان، ولا يضره عدم صدقه». إكمال إكمال المعلم ج٧ ص٢٠٦.

ويعني بأمر دوس، ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**لا تقوم الساعة حتى تضطرب إليات نساء دوس على ذي الخلصة، وذو الخلصة طاغية دوس التي كانوا يعبدونها في الجاهلية**»[5].

وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة، قالت: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**لا يذهب الليل والنهار حتى تُعبد اللات والعزى**» فقلت: يا رسول الله! إن كنت لأظن حين أنزل الله ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ أن ذلك تام. قال: «**إنه سيكون من ذلك ما شاء الله، ثم يبعث الله ريحاً طيبة، فتوفى كل**

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٤٤، ٣٥٩٦، ٤٠٤٣، ٤٠٨٥، ٦٤٢٦، ٦٥٩٠) ومسلم (٢٢٩٦).
(٢) انظر «الفتح» (٣/ ٢٥١).
(٣) المصدر السابق (٦/ ٧١٠).
(٤) أخرجه مسلم (٢٨١٢).
(٥) أخرجه البخاري (٧١١٦) ومسلم (٢٩٠٦).

من في قلبه مثقال حبّة خردل من إيمان، فيبقى من لا خير فيه، فيرجعون إلى دين آبائهم»[1].

أقول: هو صريح في أنه بعد بعث الريح يعم الكفر، وتعبد اللات والعزى، وأما قبل ذلك فلا يعم، ولا تعبد اللات والعزى، ولكنه يقع من بعض الناس الكفر بغير ذلك، كما بيّنته الأحاديث الأخرى، والله أعلم/]. [٢٨ـأ]

فصل

وإذا كان الأمر كما علمت في تقليد العلماء؛ فما بالك بتقليد المنسوبين إلى الخير والصلاح بدون أن يكونوا أئمة في العلم، وقد كان في السلف الصالح كثير من الزهّاد والعبّاد، فلم يكن الناس يرجعون إليهم، ولا إلى أقوالهم؛ في الأمور العلمية، وإنما كانوا يرجعون إليهم في دقائق الورع، وترقيق القلوب، ومداواة النفوس، ونحو ذلك.

وأنت خبير أن التقليد في المسائل الظنيات شرطه؛ أن يكون المجتهد مسلّماً له الاجتهاد، وأن عامة الأولياء الذين شاع بين الأمة تقليدهم كانوا مقلّدين. ومن قيل إنه بلغ رتبة الاجتهاد، ومنهم لم يعترف له أهل عصره بذلك.

ولما بحثت عن أسباب تقليد الناس لمن يظنون به الخير والصلاح؛ وجدت أنه قد سرى إلى أذهانهم اعتقاد العصمة لكثير من أولئك، حتى لقد يغلو بعضهم، فيثبت لبعض الأولياء كمالات لا يثبتها للأنبياء، ويُنزّهه عن أشياء لا ينزِّهُ عنها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولقد يُنقل له نقلاً صحيحاً، أو متواتراً، أو يُشَاهِدُ بعينيه أن فلاناً الذي يعتقد فيه؛ يترك الصلاة، ويشرب الخمر، ويفعل ويفعل، فيقول: نعوذ بالله من فساد العقيدة، ومن حرمان بركة الصالحين، إنما كان/ سيدي فلان يتستّر من الناس، لئلا يعلموا منزلته عند الله، أو يختبر الناس ليظهر الموفق الذي لا تزلزل عقيدته من المحروم الذي يغترُّ بالظواهر، فكان يُظهر للناس أنه عندهم، ولم يصلّ، مع أنه في الحقيقة بمكة، أو بالمدينة، أو بجبل قاف، أو نحو ذلك. ويُظهر لهم أنه يشرب الخمر، والواقع أن الخمرة كانت تستحيل في يده إلى شراب طهور! [٢٩ـأ]

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠٧).

ومنهم من يعترف بفعل سيّده فلان بعض تلك الأعمال، ويقول: فعلها وفعل غيرها، لأنه قد وصل إلى الله تعالى! وتخلّص من حيطة التكليف! فإن الشريعة إنما فرضت لأجل الوصول، فمن وصل ارتفعت عنه التكاليف!!

وأحسن الغلاة حالاً من يقول: فعل ذلك الولي هذه الأمور لحِكم لا نعلمها، أو لعلّه ألهمه الله عز وجل إباحتها له، أو لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن له فيها، أو أمره بها!

وأقربهم من يقول: لعل ذلك الصالح فعل هذه الأمور وهو في حال الغيبوبة عن هذا الكون، والاستغراق في أنوار التجلّيات!!

وأضرّهم على الإسلام والمسلمين من يقول: فعل ذلك القطب لهذه
[٢٩-ب] الأمور يدل على مشروعيتها، وأن فعلها يقرّب إلى الله تبارك وتعالى/، وما خالف ذلك من ظواهر الكتاب والسنة، له تأويل يعلمه أولياء الله تعالى، كيف لا وهم أعرف بالله وبكتابه ورسوله، وهم دائماً حاضرون عند الله تعالى يعلمهم ما لا يعلم غيرهم، ومشاهدون للّوح المحفوظ، والملائكة تنزل عليهم، ويجتمعون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم متى شاؤوا!!

وقد يتعدّى بعضهم هذا الحد فيقول: إن الولي إذا استحسن شيئاً؛ كان عند الله تعالى حسناً، لأن الله تعالى يحبه، فيحب كل ما أحبه.

وفي طبقات الصوفية ومناقب الأولياء قصص كثيرة مما قدمنا الإشارة إليه، وتجدهم عند ذكر شيء منها يعقّبونه بالتعوذ بالله من سوء الاعتقاد في الصالحين، ومن حرمان بركتهم، ويتأوّلون فعلهم بشيء مما تقدم.

واغتنم الفساق هذا الأمر، فصار بعضهم يتظاهر بزيّ المتصوّفة، ثم يفعل ما بدا له، بل اغتنم ذلك أعداء الإسلام الملحدون، فصاروا يتظاهرون بزي المتصوفة، ويستعملون الألفاظ الشائعة بين المتصوفة، ثم يصرحون بكفرهم وإلحادهم جهاراً، قائلين في أنفسهم: من ضل بهذا الكلام فقد
[٣٠-أ] اصطدناه/، ومن لم يضل به فلا علينا، لأن من كان راسخ العقيدة في الإسلام سيحمل كلامنا على تأويلات بعيدة، أو يقتصر على زعم أن كلامنا على غير ظاهره، وأنه إنما يفهمه أهل الذوق والمعرفة. وعلى كل حال فإن اعتقادهم في الصلاة لا يتزلزل، وتبقى كتبنا متداولة بينهم، يضل بها كل يوم جماعة.

أقول: وقد صدق ظنهم، فصار الضلال بينهم كثيراً، ولا يستطيع أحد الإنكار عليهم؛ إما خوفاً من سطوتهم الروحيّة ـ إن كان يُعتقد فيهم ـ وإما خوفاً من أكثر الناس.

وهكذا أُميت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فقوله: ﴿تَأْمُرُونَ﴾؛ في معنى بيان السبب في الخيرية. فدلّ ذلك على أن من ترك ذلك فلا نصيب له في الخيرية.

وقد نظرت في الأمر الباعث للغُلاة على اعتقاد العصمة في غير الأنبياء، فوجدته اعتقاد الولاية[1] فيهم، ونظرت في سبب اعتقاد الولاية؛ فإذا هو شاع بينهم من ظهور بعض الغرائب على أيدي أولئك، فأحببت أن أبيّن لك حال الخوارق[2]؛ هل تدل على ولاية من ظهرت على يده؟ ثم أُبيّن

---

(١) قال الراغب الأصفهاني: «الولاء والتوالي يطلق على القرب من حيث المكان ومن حيث النسب، ومن حيث الدين، ومن حيث الصداقة، ومن حيث النصرة، ومن حيث الاعتقاد، والولاية: النصرة، والولاية: تولي الأمر». نقلاً عن «معجم ألفاظ العقيدة» ص٤٤٣.
واختلف العلماء في تعريف الولاية من حيث الاصطلاح، وهذا الاختلاف ناتج عن الاختلاف في فهم معنى الكلمة ودلالتها.
فعرّفها شيخ الإسلام رحمه الله: «الولاية ضد العداوة، وأصل الولاية المحبة والقرب، وأصل العداوة البغض والبعد».
والولاية أقسام؛ منها: ولاية الله تعالى، وولاية المؤمنين، وولاية الشياطين.
ولتفصيل معنى الولاية ومدلولاتها وأقسامها انظر: «لسان العرب» (١٥/ ٤٠١) و«لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧) و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» و«الإنصاف في حقيقة الأولياء» للصنعاني ص٤٧ و«أولياء الله بين المفهوم الصوفي والمنهج السُّني السلفي» للشيخ عبد الرحمن دمشقية.

(٢) قال السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٣٩٢): «الخوارق ستة أنواع:
الأول: المعجزة.
الثاني: الإرهاص وهو كل خارق تقدم النبوة فهو مقدمة لها فالمعجزة أمر خارق للعادة مقرون بدعوى النبوة والإرهاص المقدمة لها قبلها، كقصة أصحاب الفيل.
الثالث: الكرامة؛ وهي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة ولا هو مقدمة، يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبي كُلّف بشريعته، مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح، علم بها ذلك العبد الصالح أم لم يعلم.
الرابع: الاستدراج والمكر. =

[٣٠ـب] ذلك حال الولاية/ ، هل تنافي الخطأ والغلط؟ وهل يستحيل أن يبلغ شخص الولاية، وأن يضل العبد، أو يعصي بعد أن بلغ الولاية؟!

واعلم أولاً: أنني بحمد الله تعالى لا أنكر الولاية، ولا الكرامات[١]، وإني بفضل الله عز وجل أحب كل من عُرف بالخير والصلاح والولاية، وأرجو الله تبارك وتعالى أن ينفعني بمحبتي لهم.

واعلم أيضاً أنني على يقين بأن ما أكتبه هٰهنا مرضيٌّ عند أولياء الله تعالى، لأن فيه تبرئة لهم عمَّا يظنه بهم الجاهلون، وينسبه إليهم الغافلون، وتمييزاً لهم عمّن يتستّر بدعوى أنه منهم وهو أبعد الناس عنهم.

واعلم أن الخوارق المنقولة عن صُلحاء المسلمين إذا وزنّاها بما توزن به سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجدنا غالبها [لا يثبت إلا الكذب في اختلاف الكرامات، فإن الغالب فيه كذبوا على بعضهم، فنسبوا إليهم... وادعى بعضهم الألوهية، وبعضهم النبوة، وبعضهم أنه يوحى إليه! وكذبوا][٢] على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدّم. مع أن الكذب عليه كذب على الله عز وجل، لقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

= الخامس: المعونة؛ كما يظهر بسبب بعض عوام المسلمين وضعفاء أهل الدين تخليصاً لهم من المحن والمكاره.

السادس: الإهانة والاحتقار، كما فعل مسيلمة الكذاب من مسحه بيده على رأس غلام فانقرع، ومن تفله في بئر عذبة ليزداد ماؤها حلاوة؛ فصار ملحاً أجاجاً.

ومن الخوارق الفاسدة السحر والشعبذة ونحوهما».

(١) الكرامة: هي أمر خارق للعادة يظهره الله على يد ولي من أوليائه تكريماً له أو نصرة لدين الله.

والفرق بينها وبين المعجزة؛ أن المعجزة تحصل للنبي، والكرامة تحصل للولي.

والكرامة نوعان:

١ ـ في العلوم والمكاشفات: بأن يحصل للولي من العلم ما لا يحصل لغيره.

٢ ـ في القدرة والتأثيرات: بأن يحصل للولي من القدرة والتأثيرات ما لا يحصل لغيره.

ولتفصيل ذلك انظر: «لوامع الأنوار البهية» (٢/ ٣٩٢) و«الإنصاف في حقيقة الأولياء» للصنعاني و«مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (٤/ ٣١٠ ـ ٣١٢) و«أولياء الله بين المفهوم الصوفي والمنهج السني السلفي» ص ١١٦ ـ ١١٧ وغيرها من كتب العقيدة السلفية.

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

والكذب على الله عز وجل كفر بواح، قال الله تعالى: ﴿۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾/ [1].

وهكذا في مواضع من القرآن يقسم الكفر إلى ضربين؛ الكذب على الله تعالى، والتكذيب بآياته.

وقد تواتر عنه صلى الله عليه وآله وسلم قوله: «**من كذب عليّ متعمداً؛ فليتبوّأ مقعده من النار**»[2]. وقال: «**إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد...**»[3] الحديث.

أي: لأنه كذب على الله تعالى كما قدّمنا.

وقد صرّح بعض أهل العلم بأن الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفر، وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى.

ومع ذلك فقد كَذَبَ جماعة من المسلمين على نبيّهم صلى الله عليه وآله وسلم. قال أهل العلم ـ والعبارة لابن الصّلاح في «مقدّمته»: «والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً؛ قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتساباً [أي طلباً للأجر والثواب] زعموا، فتقبّل الناس موضوعاتهم، ثقة منهم بهم، وركوناً إليهم، ثم نهضت جَهَابِذَةُ الحديث بكشف عوارِها، ومَحْوِ عارها، والحمد لله»[4]. [وفي صحيح مسلم عن الإمام يحيى بن سعيد القطان، قال: «لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث»[5] مسلم ج١ ص١٣ ـ ١٤].

وذكر غيره أن أكثر الأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وضعها أصحابها تعصّباً لمذاهبهم.

أقول: فهكذا كثير من الخوارق المنقولة عن الصالحين اخترعها

---

(١) سورة الزمر: ٣٢.

(٢) أخرجه البخاري (١١٠، ٣٥٣٩، ٦١٨٨، ٦١٩٧، ٦٩٩٣) ومسلم (٣) وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) أخرجه البخاري (٢٩١) ومسلم (٩٣٣) وغيرهما من حديث المغيرة بن شعبة.

(٤) انظر «مقدمة ابن الصلاح» مع التقييد والإيضاح ص١٠١.

(٥) انظر «صحيح مسلم» (١/ ٣٠) المقدمة.

متّبعوهم زاعمين أن ذلك يقربهم إلى الله عز وجل وإليهم. بل قد يقول بعضهم: إن الولي الفلاني أهل لأن تجري على يده جميع الخوارق فكل
[٣١ـب] خارقة/ تخيلها؛ صحّ لك أن تنسبها إليه، ولا يكون ذلك كذباً، ويقول: أتى لذلك الولي الحظ الكامل من وراثة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال صاحب البردة:

دع ما ادَّعَتْهُ النصَارى في بنيّهم ... واحكُم بما شئت مَدْحاً فيه واحتَكِم
وانسب إلى ذاته ما شئت من شرف ... وانسب إلى قَدْرِهِ ما شئت من عِظَم
فإن قدر[١] رسول الله ليس له ... حد فيُعْرِبَ عنه ناطق بفم[٢]

زاعماً على أن هذا حُجة على أن للإنسان أن يَنْسِبَ إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شاء من الخوارق، سواء رُوِيَت أم لم تُرْوَ. وكذلك يجوز أن ينسِبَ إلى الولي ما شاء من الخوارق! وقد يكون الشيخ المنسوب إليه الخارق؛ خيّراً في نفسه، ولكنه ابتُليَ بأولاد وأتباع يحبُّون أن يأكلوا بسببه الدنيا، فيخترعون الخوارق، ويدّعونها له، ويلبِّسون على الشيخ نفسه، فيقول له هذا: رأيتك يا سيدي في المنام كذا وكذا، ويقول له الآخر: وقعت لي شدّة، فاستعنت بك، فجئت وأنقذتني منها. وهكذا لا يزالون به حتى يعتقد في نفسه أنه من أهل الكرامات.

وفي المثل الفارسي: يبران في يرند ومريدان في يران.

[٣٢ـأ] ومعناه: المشايخ لا يطيرون، ولكن المريدين يُطيّرونهم/.

فأما إذا كان الشيخ نفسه يميل إلى الشهرة، وبعد الصيت، ومحبة الدنيا؛ فالأمر أوضح. وهذه أمور قد شاهدنا بعضها.

وقد يتعصب المريد لشيخه على شيخ آخر في عصره فيحرص على أن ينسب لشيخه الخوارق والكرامات، وكثيراً ما يفعل المريدون ذلك بعد موت الشيخ، ليكون لهم بذلك جاه وشهرة، وليحملوا الناس على كثرة زيارة ضريحه، وبذل أموالهم على سبيل النذر وغيره. فيتمَتَّع بها أولئك الفُجار.

---

(١) في البردة: فإن فضل...

(٢) انظر الأبيات في كتاب «البوصيري مادح الرسول» لعبد العال الحمامصي.

ومن وقف على كتب القادرية[1] والرفاعية[2]، عرف إلى أي حد يصل

---

(١) القادرية: نسبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني، فإليه ينتسب بعض المتصوّفة، وجعلوا لهم طريقة معينة، حتى إن بعضهم غلا فيه واخترع القصص والخرافات ونسبها إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني رحمه الله. والشيخ منها بريء.

والشيخ عبد القادر الجيلاني من الصالحين؛ كما قال غير واحد من السلف. وقد قال الإمام الذهبي: «ليس في كبار المشايخ من له أحوال وكرامات أكثر كمّ من الشيخ عبد القادر، لكن كثيراً منها لا يصح، وفي بعض ذلك أشياء مستحيلة».

وقال: «وفي الجملة؛ الشيخ عبد القادر كبير الشأن، وعليه مآخذ في بعض أقواله والله الموعد، وبعض ذلك مكذوب عليه». «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).

وانظر «دراسات في التصوّف» للشيخ المفضال إحسان إلهي ظهير ـ رحمه الله. ص٢٤٩ ـ وما بعدها.

(٢) الرفاعية: نسبة إلى الشيخ أحمد الرفاعي ـ رحمه الله تعالى ـ وهي سلالة تنسب إلى أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ينتشرون في العراق وبلاد الشام وغيرها.

واعلم أن الشيخ أحمد الرفاعي بريء من كثير مما يفعله أتباعه اليوم، وما نسبوه إليه من البدع والخرافات والأكاذيب فهو منه براء.

وتتميز الطريقة الرفاعية بأمور منها:

١ ـ التتلمذ على الشيخ، وغلوا في ذلك حتى أوصلوا المشايخ إلى درجة العصمة.

٢ ـ تميز أكثر علماء ومشايخ الطريقة الرفاعية بعقيدة التفويض والتأويل.

٣ ـ جعلوا من السماع والمواجيد والتواجد وغيرها مما درج عليه المتصوفة؛ ديناً. وينكرون على من يقول ببدعيته.

ينسب الرفاعية إلى الشيخ أحمد الرفاعي قصّة مكذوبة: ومفادها أن الشيخ أحمد الرفاعي وقف تجاه حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال بيتين من الشعر في مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمدّ له النبي عليه الصلاة والسلام يده الشريفة فسلّم عليه وقبلها. في ملإٍ يقرب من تسعين ألف رجل!!.

ذكر هذه القصة؛ الصيادي في «قلادة الجواهر» ص١٥، ٢٠، ١٠٨ والنبهاني في «جامع كرامات الأولياء» (١/ ٢٩٨) وغيرهما.

والقصة مكذوبة لا شك في ذلك. لأسباب منها:

١ ـ أن أصحاب الكتب والتراجم الصوفية القديمة لم تذكر هذه القصة.

٢ ـ أن المؤرخين الذين أرخوا وترجموا للشيخ أحمد الرفاعي لم يذكروها.

٣ ـ ليس للقصة إسناد قط.

٤ ـ أنه لم ينقل هذه القصة إلا أفراد من الصوفية الرفاعية في العصر المتأخر، فأين العدد المذكور الذي بلغ تسعين ألفاً! لمَ لَمْ يُحدّثوا بها وينشروها في الآفاق، ويسندوها بالسند الصحيح؟! =

التعصب بين أتباع المشايخ. وكثيراً ما تكون الغرائب المنقولة حِيَلاً دبّرها أتباع الشيخ بحضرته، أو عند قبره. وقد وقفنا على بعض ذلك.

وأما سبب انتشارها بين الناس؛ فهو أن للطباع البشرية ولوعاً بذكر العجائب والغرائب، كما تراه منتشراً بينهم من أخبار الجن، والغيلان، والكيمياء، وعجائب المخلوقات، وغالب ذلك مما لا أصل له. وإنما يختلق الإنسان شيئاً من ذلك مدحاً لنفسه، أو لمن له علاقة به/ ، أو [٣٢ـب] تكون جرت له قصة توهّم فيها خارقاً؛ كمن يُخيّل له بعض الخيالات في النوم ويستيقظ بسرعة، فيتوهم أنه لم يزل مستيقظاً، وأن الأمر الذي يخيل له كان يقظة أو كان في ظلمة وخوف؛ فتوهَّمَ شيئاً، فذهب يحكيه على أنه أمر واقع، أو يكون احتال عليه بعض الناس بحيلة أوْهَمَتْهُ تلك الواقعة. والغالب في هؤلاء أنهم إذا حكوا الحكاية وأراد بعض العقلاء أن يناقش فيها؛ حملهم ذلك على أن يسدُّوا مواضع الخلل والاحتمال فيها بالكذب.

ثم يتلقّى الناس تلك الحكايات، وينشرونها؛ لحرصهم على الإغراب والتعجيب، وكثيراً ما يكملها الحاكي بالكذب إذا رآها غير وافية بالتعجيب، ويدافع عنها إذا قوبلت بالتكذيب، فيزعم أن الذي أخبره ثقة، أو أن الحكاية متواترة، أو نحو ذلك.

فأما إن حُكيت تلك الغريبة على أنها كرامة؛ فإن الدواعي إلى نقلها ونشرها أشدّ، لما تقدّم. ومقابلتهم بالشك أو التردد بعيد جداً عن العامة، وكثير من المنتسبين إلى العلم، لأنهم يعتقدون أن الشك

= وهذا إنما ذكرته لنسوق لهؤلاء الذين يدندنون بهذه القصة دون أن يعلموا لها مستنداً من الصحّة. و«كفى بالمرء إثماً أن يُحدّث بكل ما سمع».

وانظر لمعرفة المزيد عن الطريقة الرفاعية وردّ هذه القصة؛ «الرفاعية» للشيخ عبد الرحمن دمشقية، و«دراسات في التصوف» للشيخ إحسان إلهي رحمه الله ص٢١٥ ـ وما بعدها، و«مناظرة ابن تيمية لطائفة الرفاعية» قدّم لها وعلّق عليها: عبد الرحمن دمشقية، و«الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة» لعبد الرحمن عبد الخالق ص٣٦٦ ـ وما بعدها، و«قصص لا تثبت» الجزء الثالث، للشيخ المحقّق الفقيه؛ مشهور بن حسن آل سلمان ـ حفظه المولى ـ ص١٧١ ـ وما بعدها.

في مثل ذلك؛ شكٌّ في قدرة الله عزَّ وجلَّ، وفساد عقيدة. فترى أحدهم يكره نفسه على التصديق بذلك؛ خوفاً من الكفر وفساد العقيدة، ولا يسمع أحداً يكذّبها أو يستبعدها، أو يتردد في تصديقها/ ، [٣٣ـ أ] إلا ناله ما يكره. ولما صار أكثر المنتسبين إلى العلم في القرون المتأخرة يتزلَّفُون إلى العامة، وإلى من تعتقد فيها العامة؛ جاروهم على هواهم، وأحسنهم حالاً من يعتصم بالسكوت.

والحاصل أن من أراد أن يعلم في شيء من تلك الخوارق الممكنة عن بعض المعتقد فيهم؛ أثابتة أم لا؛ فعليه أن يختبرها بما يختبر به سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومعجزاته.

ومن كان له اطّلاع على علم الحديث وكلام أهله، والكتب التي أُلّفت في الموضوعات؛ عَلِمَ أن كثيراً من الموضوعات قد اغترَّ بها أئمة أكابر؛ كالغزالي، وإمام الحرمين[١]، والزمخشري[٢]، والبيضاوي[٣]، وغيرهم. فأدرجوها في كتبهم.

---

(١) هو: أبو المعالي؛ عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف ابن محمد بن حيويه الجويني، ثم النيسابوري، ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين. الفقيه الشافعي.

ولد سنة (٤١٩) وتوفي سنة (٤٧٨).

والجُويني: بضم الجيم نسبة إلى جوين، وهي ناحية كبيرة من نواحي نيسابور، وسمي بإمام الحرمين لإقامته بمكة أربع سنين يدرّس ويفتي.

انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٦٨) و«شذرات الذهب» (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٦٢).

(٢) هو: أبو القاسم؛ محمود بن عُمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي، المعتزلي.

ولد بزمخشر ـ قرية من أعمال خوارزم ـ سنة (٤٦٧) وتوفي سنة (٥٣٨). له من التصانيف: «الكشاف» وهو تفسير للقرآن الكريم في ثناياه من العلوم العربية والبلاغية الشيء الكثير، إلا أنه محشي بالاعتزال والبدعة.

انظر ترجمته في «البداية والنهاية» (١٢/ ٢١٩) و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٥١) و«النجوم الزاهرة» (٥/ ٢٧٤) و«شذرات الذهب» (٤/ ١١٨ ـ ١٢١) وغيرها.

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، ناصر الدين البيضاوي، صاحب التفسير المسمى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل». توفي في تبريز سنة (٦٨٥). انظر ترجمته في «البداية والنهاية». (١٣/ ٣٠٩) و«الأعلام» للزركلي (٤/ ١١٠).

[بل إن أئمة الحديث ليوردون في كتبهم ـ التي لم يلتزموا فيها الصّحة ـ كثيراً من الأحاديث الموضوعة، ولا ينبّهون على وضعها، مكتفين بأنهم لم يلتزموا الصّحة. وإنّ على من رأى حديثاً في كتبهم، ينبغي له أن يبحث عن درجته.

ويقع هذا كثيراً في مؤلفات: ابن مَنده[1]، وأبي نعيم[2]، والخطيب[3]، وابن عساكر[4]، وغيرهم. بل وقع بعضه في الكتب التي قيل إنها خاصة بالصّحاح، ولا سيّما المستدرك].

ولم يعد أحد من العلماء ذلك دليلاً على صحّتها، بل صرّحوا بوضعها، واعتذروا عن أولئك الأكابر.

---

(١) هو: الإمام الحافظ المحدث؛ أبو عبد الله، محمد ابن المحدث أبي يعقوب إسحاق ابن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن مَنده الأصبهاني.
ولد سنة (٣١٠) وتوفي سنة (٣٩٥).
له من التصانيف كتاب «الإيمان» و«التوحيد» و«الصفات» و«معرفة الصحابة» وغيرها.
انظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٦٧) و«البداية والنهاية» (١١/ ٣٣٦) و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٨) و«النجوم الزاهرة» (٤/ ٢١٣) و«شذرات الذهب» (٣/ ١٤٦).

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، أبو نعيم الأصبهاني صاحب كتاب «حلية الأولياء».
ولد سنة (٣٣٦) ومات سنة (٤٣٠).
انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٩٢) و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٥٣) و«البداية والنهاية» (١٢/ ٤٥) و«النجوم الزاهرة» (٥/ ٣٠) و«شذرات الذهب» (٣/ ٢٤٥).

(٣) هو: العلامة الحافظ المحدث؛ أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب «تاريخ بغداد» والتصانيف الكثيرة.
ولد سنة (٣٩٢) وتوفي سنة (٤٦٣).
رحل إلى الشام ومكة ونيسابور والبصرة وغير ذلك. وسمع الحديث وحدّث به.
كان إماماً فقيهاً محدثاً ومؤرخاً. رحمه الله رحمة واسعة.
انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٣٥) و«السير» (١٨/ ٢٧٠) و«البداية والنهاية» (١٢/ ١٠١ ـ ١٠٣) و«النجوم الزاهرة» (٥/ ٨٧) و«شذرات الذهب» (٣/ ٣١١ ـ ٣١٢) وغيرها.

(٤) هو: الإمام العلامة الحافظ؛ محدث الشام، أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي الشافعي صاحب«تاريخ دمشق».
ولد سنة (٤٩٩) وتوفي سنة (٥٧١).
كانت تالياً للقرآن عابداً قائماً بالفروض والنوافل، وكان واسع العلم متمسكاً بالسنة.
انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٣٢٨) و«السير» (٢٠/ ٥٥٤) و«البداية والنهاية» (١٢/ ٢٩٤) و«النجوم الزاهرة» (٦/ ٧٧) و«شذرات الذهب» (٤/ ٢٣٩).

فكذلك لا ينبغي أن يُستدلَّ على صحّة شيء من هذه الغرائب، بإدراج بعض العلماء المشهورين لها في كتبهم. على أن كثيراً منهم يتسامحون في ذلك لزعمهم: إن كان من باب المناقب والفضائل يجوز التساهل في روايته، لأنه لا يبنى عليه حكم شرعي ـ لا قطعي ولا ظني ـ/ . [٣٣ـ ب]

وقد نُقل نحو هذا عن الأئمة المتقدمين، ولكن شرطوا: أن لا يشتمل على شيء من الأحكام، وأن لا يبنى عليه شيء من الأحكام.

وسيأتي تحقيق ذلك، إن شاء الله تعالى. وقد حققت هذا البحث في رسالة مستقلة. والحمد لله[1].

فـصـل

فإذا صحّ وثبت وقوع شيء من الغرائب عن رجل من المسلمين، كان عليك حينئذٍ أن تعرف من أي الأقسام هو، فقد قسّم أهل العلم الغرائب إلى قسمين: خوارق وغيرها.

---

(١) الرسالة التي أشار إليها المعلّمي رحمه الله هي: «أحكام الحديث الضعيف» ذكر اسمها في «مقدمة تحقيقه على الفوائد المجموعة» للشوكاني.

أما مسألة العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال؛ فقد كثر كلام أهل العلم فيها.

ونلخّص أقوالهم فيما يلي:

١ ـ يرى أكثر أهل العلم أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في فضائل الأعمال ولا غيرها، وهذا قول البخاري ومسلم ـ كما هو واضح من شرطهما في الصحيحين ـ وهو قول ابن العربي وابن حزم والشهاب الخفاجي، والجلال الدواني وغيرهم من المحدثين.

٢ ـ أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، وهذا منقول عن الإمام أحمد وأبي داود، لأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال. كما قال السيوطي.

٣ ـ أنه يستحب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، دون الحلال والحرام، وهذا قول أكثر الفقهاء وهو مذهب النووي وابن حجر الهيثمي وعلي القاري وغيرهم.

والذي رجّحه أكثر أهل العلم بالحديث؛ هو الرأي الأول. ذلك أن الشريعة لا تستمد سواء في الحلال والحرام أو الوعظ والإرشاد؛ إلا بما صحّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولبسط هذه المسألة؛ انظر: «الأنوار الكاشفة» للمصنف رحمه الله ص٨٧ ـ ٨٨. و«فتح المغيث» للسخاوي، و«قواعد التحديث» للقاسمي ص١١٦. و«صحيح الجامع الصغير» للعلامة الألباني رحمه الله ص٤٩. و«تمام المنة» ص٣٤. ومقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» كلاهما للعلامة الألباني. و«مهمات علوم الحديث» لإبراهيم آل كليب ص١٧٤. و«حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال» لفوزي بن محمد العوده. ط. دار الصميعي بالرياض. وغيرها من كتب المصطلح.

وذكروا أن الخوارق على أربعة أضرب: معجزة، وكرامة، واستدراج، وإهانة. فالمعجزة؛ مخصوصة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

والكرامة؛ بالأولياء والصالحين. [وأنكرها المعتزلة، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني[1] ـ من كبار أئمة أهل السنة ـ قال: «كل إعجاز تقديره معجزة لنبي، لا يجوز ظهور مثله كرامة لولي، وإنما مبالغ الكرامات؛ إجابة دعوة، أو مراقبة ماء في بادية من غير توقع المياه، أو نحو ذلك ما ينحط عن خرق العادات».

وقال الإمام القشيري[2] ـ وهو من أئمة أهل السنة العارفين بالتصوف ـ: «لا تنتهي الكرامة إلى نحو ولد دون والد، وقلب جماد بهيمة».

قال التاج السبكي[3]: «وهذا حتى يخصص قول غيره؛ ما جاز أن يكون معجزة لنبي؛ جاز أن يكون كرامة لولي».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في «باب غزوة الرَّجيع» في الكلام على مقتل خبيب رضي الله عنه، وقول المرأة: «لقد رأيته يأكل من قطف عنب، وما بمكة يومئذٍ ثمرة، وإنه لموثق في الحديد، وما كان إلا رزقٌ رزقه الله خبيباً»[4].

قال الحافظ: «قال ابن بطال: هذا يمكن أن يكون الله جعله آية على

---

(١) هو: العلامة الأستاذ؛ أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الإسفراييني الشافعي، الملقّب بركن الدين.
عالم بالفقه والأصول. توفي سنة (٤١٨).
انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٥٣) و«البداية والنهاية» (١٢/ ٢٤) و«شذرات الذهب» (٣/ ٢٠٩).

(٢) هو: الإمام الزاهد، الأستاذ أبو القاسم؛ عبد الكريم بن هَوَازِن بن عبد الملك بن طلحة القُشيري، الخراساني، النيسابوري، الشافعي، الصوفي، المفسّر.
ولد سنة (٣٧٥) وتوفي سنة (٤٦٢).
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٣) و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٢٧) و«البداية والنهاية» (١٢/ ١٠٧) و«النجوم الزاهرة» (٥/ ٩١) و«شذرات الذهب» (٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٢).

(٣) هو: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر. ولد في القاهرة سنة (٧٢٧) وتوفي بدمشق سنة (٧٧١).
انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٢/ ٤٢٥) و«الأعلام» (٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٤) «صحيح البخاري» رقم (٤٠٨٦).

الكفار وبرهاناً لنبيّه؛ لتصحيح رسالته. قال: فأما من يدّعي وقوع ذلك له اليوم بين ظهراني المسلمين؛ فلا وجه له، إذ المسلمون قد دخلوا في الدين، وأيقنوا بالنبوة، فأي معنى لإظهار الآية عندهم؟ ولو لم يكن في تجويز ذلك إلا أن يقول جاهل: إذا جاز ظهور هذه الآيات على يد غير نبي، فكيف نصدقها من نبي؟ والفرض أن غيره يأتي بها لكان في إنكار ذلك قطعاً للذريعة. إلى أن قال: إلا أن يكون وقوع ذلك مما لا يخرق عادة، ولا يقلب عيناً، مثل أن يكرم الله عبداً بإجابة دعوة في الحين، ونحو ذلك مما يظهر فيه فضل الفاضل وكرامة الولي، ومن ذلك حماية الله تعالى عاصماً لئلّا ينتهك عدوّه حرمته. انتهى.

والحاصل أن ابن بطال توسَّط بين من يثبت الكرامة ومن ينفيها، فجعل الذي يثبت ما قد تجري العادة لآحاد الناس أحياناً، والممتنع ما يقلب الأعيان مثلاً، والمشهور عن أهل السنة إثبات الكرامات مطلقاً، لكن استثنى بعض المحققين منهم كأبي القاسم القشيري، ما وقع به التحدي لبعض الأنبياء، فقال: ولا يَصِلُونَ إلى مثل إيجاد ولد من غير أب ونحو ذلك، وهذا أعدل المذاهب في ذلك، فإن إجابة الدعوة في الحال، وتكثير الطعام والماء، والمكشفة بما يغيب عن العين، والإخبار بما سيأتي، ونحو ذلك؛ قد كثر جداً، حتى صار وقوع ذلك ممن ينسب إلى الصلاح كالعادة، فانحصر الخارق الآن فيما قاله القشيري، وتعين تقييد قول من أطلق أن كل معجزة وجدت لنبي يجوز أن تقع كرامة لولي»[1]. فتح الباري ج٧ ص٢٦٨ ـ ٢٦٩.

وفي «شرح المقاصد»: «ثم المجوزون ذهب بعضهم إلى امتناع كون الكرامة على فضيلة الدعوى، حتى لو ادّعى الولي الولاية، واعتقد بخوارق العادات؛ لم يجز، ولم يقع، بل ربما يسقط عن مرتبة الولاية.

وبعضهم إلى امتناع كونها من جنس ما وقع معجزة لنبي، كانفلاق البحر، وانقلاب العصا، وإحياء الموتى. قالوا: وبهذه الجهات تمتاز عن المعجزات. وقال الإمام: هذه الطرق غير سديدة، والمرضي عندنا؛ تجويز حمله خوارق العادات في معرض الكرامات، وإنما تمتاز عن المعجزات بخلوّها عن دعوى النبوة، حتى لو ادّعى الوليّ النبوة صار عدوّاً لله، لا

(١) «فتح الباري» (٧/ ٤٤٣).

يستحق الكرامة، بل اللعنة والإهانة». شرح المقاصد ج٢ ص٢٠٣].

والاستدراج: ما يجريه الله عز وجل لبعض الدّجالين، كالدجال الأكبر، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة عدة عجائب تقع معه، وذلك فتنة وابتلاء وامتحان واختبار من الله عز وجل لخلقه، ليمتاز المؤمن الموقن عن علم ومعرفة من غيره، فإن المؤمن الموقن عن علم ومعرفة؛ يُميز ما هو حجة حقيقية يرتضيها الشرع والعقل، وما ليس كذلك. فتلك العجائب لا تخدش في يقينه للبراهين القاطعة على كذب الدجال، فيعلم المؤمن حينئذٍ أن تلك العجائب من قبيل الاستدراج.

[٣٤ـ أ] وأما غيره فإن العجيبة عنده/ هي أقوى الحجج، فإذا رآها خضع لها ـ والعياذ بالله تعالى ـ.

فإن قيل: فما الفرق بين المعجزة والاستدراج، حيث قلتم: إن المعجزة توجب العلم اليقيني بصدق صاحبها، وأن الاستدراج لا يدل على صدقه، بل قد يدل على كذبه؟

قلت: قد تولّى الإمام الغزالي ـ رحمه الله ـ وغيره من علماء الأمة بيان الفرق؛ وحاصله: أن المعجزة إنما تفيد الصدق بمعرفة القرائن، مثل أن تكون سلسلة النبوة ثم تختم. وأن يكون مدّعي النبوة محمود السيرة، وأن لا يأتي بما يكذب العقل تكذيباً قاطعاً، ولا يأتي بما يكذب خبراً ثابتاً عن الله عز وجل ثبوتاً قطعياً، وأن يكون عامة ما يأتي به مما تتظافر الفطر والعقول والشرائع على الشهادة على صحّته.. إلى غير ذلك.

بخلاف الاستدراج؛ فإنه يصحبه براهين قطعية على كذب الدجال، إذا ادّعى دعوى يستشهد عليها بالعجيبة، فأما إذا لم يدّع ولم يستشهد، فلا إشكال أصلاً، والله أعلم.

والإهانة: ما يجريه الله تعالى تكذيباً للدجال، كما نقل أن مسيلمة الكذّاب بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بيده على رأس أقرع؛ فنبت شعره، وتفل في بئر كان ماؤها ملحاً؛ فعذب. ففعل مسيلمة مثل ذلك؛ فازداد رأس ممسوحه قرعاً، وماء بئره ملوحة.

وقد بقي ضرب خامس؛ وهو الابتلاء؛ أعني ما يجريه الله عز وجل ليبتلي به المؤمنين ويختبرهم، أيغترون به، [ويركنون إليه، فيقول أحدهم:

أنا ولي الله تعالى محبوب له، بدليل أنه أجرى على يدي الكرامة، أم يثبت على ما تقتضيه الشريعة. وكما يكون ابتلاء لمن وقع على يده، كذلك ابتلاء لغيره. والله أعلم.

ومن أعظم الابتلاء؛ أن يمكّن الله تعالى الدجّال من استعمال غرائبه في نفع يوافقه، والإضرار بمن يخالفه، مع أن المخالف على الحق، ولكن ليتبيّن حال المخالف؛ أعلى يقين هو من أمره، أم لا؟ ويتبيّن حال غيره، أيعتصمون بالحجج الحقيقية، أم يغترون بتلك الظواهر؟

وفي أحوال الدجال الأكبر كثير من هذا، فاحفظه وتدبّره، فإنه مهمٌّ جداً[1].

ومما يشهد له قصّة لبيد بن الأعصم اليهودي في إضراره بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ذلك سبب نزول المعوّذتين[2]. .....

---

(١) انظر في خبر الدجال وصفاته وما يكون في زمانه من الفتن؛ كتاب الشيخ حمود التويجري ـ رحمه الله تعالى ـ الموسوم بـ«إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة». نشر دار الصميعي بالرياض. وهو كتاب جدير بكل مسلم أن يقتنيه وينهل من فوائده؛ كي يتسنى له معرفة أشراط الساعة وفتن آخر الزمان، نسأل الله عز وجل أن يعيذنا من الفتن جميعها، وأن يقبضنا إليه مسلمين.

(٢) يشير المصنف إلى حديث سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه البخاري (٣١٧٥، ٣٢٦٨، ٥٧٦٣، ٥٧٦٦، ٦٠٦٣، ٦٣٩١) ومسلم (٣١٨٩) وغيرهما. وقد قام بعض من لا خلاق لهم من أهل البدع والزندقة بالطعن في هذا الحديث، زاعمين أن هذا الحديث يتعارض وعصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكذّبوا الحديث كعادتهم؛ لأنه تعارض مع عقولهم السّقيمة الخاوية من العلم، المليئة بظلمات الجهل والهوى.
واعلم رحمني الله وإياك أيها القارئ الكريم؛ أن من أراد أن يطعن في حديث أو يكذّبه؛ يجب عليه أن يسلك مسلك أهل العلم بالحديث، وذلك بالنظر في سند الحديث ومتنه ودراستهما، وتطبيق قواعد وأصول علم مصطلح الحديث الشريف على هذا الحديث. أما أن يركنوا إلى عقولهم في إثبات ما شاؤوا من الشرع ونفي ما أرادوا من الشريعة بمزاعم داحضة، ويُلَبِّسُونَ على عوام الناس بتلبيساتهم؛ فهذا فعل من لا خلاق له، ولا حظ له من العلم.
وممن طعن في هذا الحديث؛ الجصّاص، وأبو ريّة الضّال، ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا ومن مشى على ركبهم من أصحاب المدرسة العقلية.
وكذلك الجاهل محمد صادق نجمي في كتابه «تأملات في الصحيحين» ص٣٠٨ ـ ٣١٠. نشر دار العلوم ببيروت. وكذلك صاحبه في الجهل؛ عبد الأمير الغول في كتابه «عفواً صحيح البخاري»! ص٤٢٢ ـ ٤٢٣. نشر دار المحجة البيضاء ببيروت.
وغيرهم من أهل البدع وأصحاب المدرسة العقلية، وأهل الاعتزال والرفض. =

= قال محمد صادق نجمي في كتابه المذكور: ص٣٠٩ ـ ٣١٠:
«وللردّ على هذا الحديث الذي تسرّب ـ للأسف ـ إلى أكثر كتب التاريخ والتفسير، وحتى إلى بعض كتب الشيعة أيضاً، نورد ما ذكره العلّامة هاشم معروف الحسني في هذا المجال:
قال رحمه الله: «ولازم ذلك أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قد فَقَدَ رُشده، ومن الجائز عليه في تلك الحالة أن يتخيّل أنه قد صلّى ولم يُصلّ، وأن يتخيّل شيئاً يتنافى مع نبوّته، بل مع إنسانيته فيفعله. وبالرَّغم من أني قد أخذت على نفسي أن لا أهاجم أحداً في هذا الكتاب، ولكني أراني مضطراً للهجوم في هذا المورد، وأرى لزاماً عليّ أن أقول: أن ـ (كذا والصواب «إن»، بكسر الهمزة) ـ الذين رووا هذا الحديث ودوّنوه هم المسحورون، لأنهم لا يفكّرون بما يكتبون ويروون ولا يتثبّتون، وكيف يصحّ على نبي لا ينطق عن الهوى كما وصفه ربُّه أن يكون فريسة المشعوذين، فيفقد شعوره ويغيب عن رشده، ومع ذلك يصفه القرآن بأنه لا ينطق إلا بما يوحى إليه، ويفرض على الناس أجمعين أن يقتدوا بأقواله وأفعاله، والمسحور قد يقول غير الحق، ويفعل ما لا يجوز فعله على سائر الناس، وقد يخرج شعوره وإدراكه».
أقول: لن أفضّل في الرد على هذا الكلام في هذا المقام، وإنما أُرجئ الرد المفصّل على كتاب هذا الجاهل وصاحبه إلى حين آخر إن شاء الله تعالى.
لكن لي وقفات مع هذا الكلام هنا، وقبل ذكر ذلك، أحب أن أنقل لهذا الغبي وأمثاله قول الشاعر، ولله درّه لمّا قال:

حمار في الكتابة يدّعيها ... كدعوى آل حرب من زياد
فدع عنك الكتابة لست منها ... ولو غرّقت ثوبك بالمداد

وقال أبو الطيب المتنبي:

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السَّقيم
ولكن تأخذ الآذان منه ... على قدر القرائح والعلوم

فأما قوله: «ولازم ذلك أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قد فقد رشده...»
أقول: من أين أتيت بهذا اللازم أيها الجاهل! وهل يلزم من سحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يفقد رشده؟ وعلى هذا هل ستفهم من قوله تعالى: ﴿ووجدك ضالاً فهدى﴾ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ضالاً، أم أنك ستنكر الآية؟!
وقال ذلك الجاهل: «وأرى لزاماً عليّ أن أقول: أن ـ كذا ـ الذين رووا هذا الحديث ودوّنوه هم المسحورون...»
أقول: نعم الذين دوّنوا هذا الحديث مسحورون، لكنهم مسحورون بسحر الكتاب والسنة وعدم إنكارها إذا عارضت عقولهم، بل إثباتها والتسليم بها، وتوجيهها التوجيه اللائق بها.
أما أنت وإخوانك من أهل الضلال والبدع فمسحورون باتباع الهوى وسبل الشياطين.
ولن أطيل مع هذا الرجل، فموعدنا إن شاء الله في مقام آخر، نكشف به ضلال وافتراءات هذا الرجل وأصحابه.
وعوداً إلى فهم الحديث وتوجيهه الصحيح نقول:
قال القاضي عياض: «وقد جاءت روايات هذا الحديث مبينة أن السحر إنما تسلّط على جسده =

والله أعلم/][1]. [٣٤ـ ب]

فـصـل

وأما القسم الثاني من الغرائب؛ فيقع بكسب الإنسان وتسبّبه، وقد تُسمّى خوارق؛ لخفاء أسبابها، وجهل غالب الناس بها.

منها: الشعبذة[2]؛ وهي عبارة عن أعمال، تظن أول الأمر خارقة، فإذا عرفت أسبابها تبيّن الحاصل بمعونة خاصّة، يجهلها أكثر الناس.

أو خفّة اليد، وسرعة الحركة إلى حد لا يثبته الناظر، أو بآلة يخفيها المشعوذ. وعمل خفي قد أعدّه من قبل، أو مساعدة شخص آخر مختبئ أو ظاهر، والنّظارة لا يحسبون له علاقة بالمشعوذ، أو غير ذلك.

= وظواهر جوارحه، لا على عقله وقلبه واعتقاده. ويكون معنى قوله في الحديث: «حتى يظن أنه يأتي أهله ولا يأتيهن» ويروى: «يخيل إليه» أي: يظهر له من نشاطه، ومتقدم عادته القدرة عليهن، فإذا دنا منهن أخذته أخذة السحر، فلم يأتهن ولم يتمكن من ذلك كما يعتري المسحور، وكل ما جاء في الروايات من أنه يخيل إليه فعل شيء لم يفعله ونحوه؛ فمحمول على التخيّل بالبصر لا لخلل تطرق إلى العقل، وليس في ذلك ما يدخل لبساً على الرسالة، ولا طعناً لأهل الضلالة والله أعلم». انظر «الشفا بأحوال المصطفى» (٢/ ١٦٠) و«شرح صحيح مسلم» (١٤/ ١٧٥) و«فتح الباري» (١٠/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

وقال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٣/ ١٠٤):

«أنكر بعض الناس هذا لأنه نقص وعيب، أو أنه يمنع الثقة بالشرع، وهذا باطل، فإنه من جنس الأوجاع والأمراض والسم، والدلائل القطعية ناطقة بصدقه وعصمته، والإجماع أيضاً.

وأما بعض أمور الدنيا التي لم يُبعث بسببها ولم يفضّل من أجلها فلا مانع منه».

ولن أطيل هنا بذكر أقوال أهل العلم بتوجيه هذا الحديث، فحسبي ما أشرت إليه من أقوالهم كي يعلم القارئ الفرق بين توجيه أهل السنة للحديث إذا صحّ وثبت، وكيف يقوم أهل البدع بنفيه وإنكاره وإثارة الشبهات حوله.

ولتفصيل الرد على من طعن في هذا الحديث انظر: «شرح صحيح مسلم» للإمام النووي (١٤/ ١٧٤) و«فتح الباري» (١٠/ ٢٣٧) و«الآداب الشرعية» لابن مفلح (٣/ ١٠٤) و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة ص٢٠٩ و«دفاع عن السنة» للشيخ عبد الغني عبد الخالق ص٢٢٤ و«ضلالات منكري السنة» لطه الدسوقي ص٤٠٠ و«ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر» للعلامة محدّث الديار اليمنية مقبل بن هادي الوادعي و«حديث السحر في الميزان» للدكتور سعد المرصفي.

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) الشعبذة: هي خفة اليد مع خفاء الحيلة. انظر «حاشية البناني على شرح الجلال المحلّي على متن جمع الجوامع» (٢/ ٦٤٢).

وللمشعبذ مهارة في تغليط النظارة، وصرف ظنونهم وأبصارهم إلى غير ما يريده. وبالجملة؛ فالشعبذة في الأعمال، كالتعمية والألغاز في الكلام؛ كقولي: والله الذي لا إله إلا هو إني أستطيع أن أخطو خطوة واحدة تكون إحدى رجلي في الهند والأخرى في صعيد مصر، وأشير عند الكلام إشارات تناسب المقام.

فكان من علم بُعد ما بين الهند وبين مصر وصعيدها؛ يعلم أن قطع ذلك بخطوة واحدة محال، وإذا سمعني أقسم على ذلك، وهو يعلم أني مسلم متحرز عن إظهار الكذب والفجور؛ علم أني لا أحلف إلا على صدق، فيتحيّر في ذلك. فإن كان يظن بي القدرة على خرق العادة؛ صدّقني
[٣٥ـ١] على ظاهر قولي، وإن أساء فيّ الظن؛ كذّبني بلا تأمّل/ يتأمّل كلامي. فإن ظهر له محمل صحيح؛ عرف أنه المقصود، وإلا لم يتردّد في أن المتبادر من قول الكلام؛ أمر محال.

وقريب من الشعبذة، ما يسمى الآن بالألعاب الرياضية، كرفع الأثقال العظيمة، والمشي على سلك دقيق ممدود بين جدارين، أو نحوهما، والإمساك عن التنفس مدة طويلة، وغير ذلك مما لا يستطيع الإنسان فعله ابتداءً، ولكن أصحابه تمرّنوا عليه زماناً حتى سهل لهم.

ومن هذا القبيل الإمساك عن الأكل مدة طويلة، وتناول بعض السموم، وإدخال حديدة في موضع خاص من البدن. وقد رأيت فقراء يزعمون أنهم رفاعية؛ زعموا أنهم يأتون بالخوارق، فكان أحدهم يدخل حديدة في طرف عينه اليمنى، ثم يرفع بها حدقته رفعاً يسيراً، وهذا عمل بسيط، وهو يأبى أن يغرز الحديدة في نفس الحدقة، أو يبرز الحدقة أكثر مما كان يبرزها. فأخبرناهم أن هذا ليس بشيء.

وتقدّم آخر وجعل يجذب جلد بطنه، [ثم يغرز فيما جذب من الجلد]، ولكنه يأبى أن يغرزها في حشاه، بحيث تخرق الصفاق، بل يأبى أن يغرزها في موضع آخر من جلده.

[٣٥ـب] ثم تقدّم الثالث ـ وكان أهمهم/ـ فأبرز حنجرته وحلقومه إلى الأمام إبرازاً فاحشاً، ثم غرز حديدة في جانب عنقه الأيمن، ومرّت وراء الحلقوم، حتى نفذت من الجانب الأيسر، ولكن لحقته صعوبة شديدة، وساعده

أصحابه، وبعد نفاذها سال دم وتألّم الرجل، وحاول أصحابه أن يكتموا ذلك، ولكن كان ظاهراً. فقيل لهم: إن كان هذا كرامة! فلم هذا العناء كله؟ فزعموا أنه كان في النّظارة امرأة حائض!!

وسئلوا: هل يمكن هذا أن يغرز حديدة في بطنه، أو في ثغرة نحره، أو غير ذلك؟

فأجابوا: أنه ليس له إجازة في غير ما فعل.

وفي اليمن فقراء كثيرون هذه صناعتهم؛ أن يطوفوا البلاد للسؤال، ويعملون بعض أعمال، يوهم أحدهم أنه يغرز الحديدة في عينه، أو في حلقه، أو في بطنه، أو نحو ذلك. ويوهم الناس أنه يتحامل على الحديدة بأقصى قوّته، وتتمّ حِيَلهم على النساء والصبيان ونحوهم.

ومنهم من يضرب كتفه بالسيف، ولكنه يقيس قوة يده بالضرب، بقدر أن يدنُوَ السيف من كتفه أو يلامسه ملامسة خفيفة، وقد يجاوز بعضهم هذا إلى حدّ أنه يشق أعلى الجلد، فيسيل الدم.

والحاصل أن العاقل إذا تأمل صنيعهم، وأمعن النظر؛ تبيَّن له أن عملهم كلّه مغالطة/. [٣٦ـأ]

ومن الغرائب؛ ما يكون عن قوة غريبة للنفس، فأشهر ذلك الإصابة بالعين. وقد تكون قوة الإصابة بالعين اكتسابية.

قال في «شرح المقاصد»: «قالوا: إن كان العين في بني أسد، وكان الرجل منهم يتجوَّع ثلاثة أيام، فلا يمر به شيء ويقول له: لم أر كاليوم؛ إلا عانه». «شرح المقاصد» ج٢ ص٢٠٧.

وفوق الإصابة بالعين درجات كثيرة تكتسب بالرياضة، فإنه كما أن القوى الجسمية يمكن تربيتها بالرياضة حتى تصير للمرتاض قوة لم تكن له من قبل، ولا تكون لغير المرتاض ـ كما مرّ في الشعبذة والألعاب ـ فكذلك القوى النفسية؛ يمكن تربيتها بالرياضة المختصّة بها.

وهذا الأمر معروف من القدم بين اليونان وأهل الهند والصين، وغيرهم.

والفلاسفة القدماء فريقان:

فريق يذهبون إلى اكتساب العلوم والمعارف بإعمال العقل والفكر، ويقال لهم: المشادون.

وفريق يذهبون إلى اكتسابه برياضة النفس وترقيتها، ويقال لهم: الإشراقيون.

قال غير واحد: فالمشادون كالمتكلّمين من المسلمين، والإشراقيون كالمتصوفين.

[وفي رسائل ابن سينا[1] وغيره؛ كثير من طرق الإشراقيين، ويسميها هو تصوفاً. وقال البيروني[2]: اشتقاق التصوف من كلمة يونانية هي: صوفا، ومعناها الحكمة، ومنها قيل فيلسوف. وأصل كلمة صوفا من فيلاسوفا، أي: محب الحكمة. فعُرّبت هذه الكلمة إلى الصوفية ونُسِبَ إليها الصوفي[3]][4].

أقول: واعلم أن أهل الرياضة من الأمم تختلف أغراضهم، فالحكماء إنما يقصدون أن تصفو أنفسهم، وتنكشف لهم بعض الحقائق الكونية، والمعارف الربّانية، رغبة في العلم والمعرفة/ . فإذا حصلت لهم قوى غريبة [٣٦ـب] لم يأنسوا بها، ولا يلتفتون إلا إلى ما يرونه مُعِيناً لهم على مطلوبهم، ولكن كثيراً من الناس إنما يرتاضون طلباً لتحصيل القوّة الغريبة، ومنهم من يكون نيته أولاً؛ تحصيل المعرفة، ولكن إذا حصلت له القوة الغريبة اغترّ بها، وعكف عليها.

---

(١) هو: الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، أبو علي البلخي. صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق.
ولد سنة (٣٧٠) وتوفي سنة (٤٢٨).
وكان ابن سينا من كبار الفلاسفة، وتأثر بفلاسفة اليونان، وخاض في مسائل في الإلٰهيات، والنبوات، والمعاد... الخ. مما أدى إلى تكفيره، كما فعل الغزالي في «المنقذ من الضلال» وانظر «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام (١/ ٨).
انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (١٧/ ٥٣١) و«وفيات الأعيان» (١/ ٢٦٩) و«البداية والنهاية «١٢/ ٤٢) و«النجوم الزاهرة» (٥/ ٢٥) و«شذرات الذهب» (٣/ ٢٣٤ ـ ٢٣٧) و«أعيان الشيعة» (٢٦/ ٢٨٧ ـ ٣٣٧).

(٢) هو: محمد بن أحمد؛ أبو الريحان البيروني الخوارزمي؛ فيلسوف رياضي مؤرخ، من أهل خوارزم. ولد سنة (٣٦٢) وتوفي سنة (٤٤٠).
انظر «الأعلام» للزركلي (٥/ ٣١٤).

(٣) انظر في اشتقاق هذه الكلمة وأصلها؛ «التصوف المنشأ والمصدر» للشيخ إحسان إلٰهي ص٢٠ ـ وما بعدها. و«أبو حامد الغزالي والتصوف» للشيخ عبد الرحمن دمشقية ص١٣٥ ـ وما بعدها.

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

وأساس هذه الرياضات عندهم؛ الجوع، والسهر، والعزوبة، والخلوة، وقطع الشواغل، وجمع الفكر في شيء واحد، وأن لا يأكل روحاً، ولا ما خرج من روح؛ كالبيض، والسمن، واللبن وغير ذلك، وإتعاب الجسد، وأعمال أخرى لها قواعد مخصوصة عندهم؛ كرياضة التنفس، فينظم الطالب تنفسه على كيفية مخصوصة، يواظب عليها حتى تصير له عادة، ومنها: أنه يوجه همته عند استنشاق الهواء إلى أن يمرَّ به على طريق مخصوص يمرُّ على أعضاء مخصوصة، وغير ذلك. ثم إنهم يزيدون على هذا المقدار أشياء تناسب غرض الطالب وعقيدته، فمن كان غرضه تحصيل المعرفة، وتصفية النفس؛ يضيف إلى ذلك المحافظة على الشريعة التي يعتقدها حقاً. فالصابئة[1] يضيفون تعظيم الكواكب، ودعاءها، والتبخير بالبخورات الخاصة وغير ذلك.

والوثنيون؛ تعظيم الأصنام/ والعكوف عليها، ونحو ذلك. [٣٧-أ]

وهكذا كل فريق بحسب اعتقاده.

ومن كان غرضُهُ تحصيل القوة الغريبة؛ فإنه يقتصر على ما يظنه كافياً في تحصيلها، حتى إن منهم من يستعجل حصول تلك القوة، ويرى أنها لا تحصل له إلا إذا أصلح نيته، ولكنه قد يحصل له مثلها بمعونة الشياطين، فيسعى في الأعمال الخبيثة في اعتقاده؛ ويبالغ فيها، فربما حصل له شيء من القوة بسبب الرياضة، إن كان ارتاض. ولكنه يظنها ما حصلت له إلا بتلك الأعمال الخبيثة، وأنه إن ترك تلك الأعمال، يسلب تلك القوة.

ومنهم من تستولي عليه الشياطين حقيقة، فيساعدوه على بعض ما يريد ليطيعهم، ويعمل على تطويع الناس لهم، والعياذ بالله.

والمقصود: أن حصول تلك الآثار؛ إنما هو في الغالب نتيجة لما قدّمنا ذكره من الجوع والسهر ونحوهما، فإذا صحب ذلك نوع ما، مما يراه المرتاض عبادة، فإنه يساعد على حصول تلك الآثار من حيث هو رياضة، ولذلك لا يختص حصول تلك الآثار بدين من الأديان، ولكن الناس لجهلهم بالأسباب الحقيقية يستدلون على صحّة الدين بحصول تلك الآثار للمرتاضين

---

(١) الصابئة: هم أصحاب كنعان ونمرود الذين بعث الله لهم الخليل، وكانوا يعبدون الكواكب، ويبنون لها الهياكل. انظر «معجم ألفاظ العقيدة» ص٢٣٩.

العاملين به، بل قد يستدل المرتاض نفسه بذلك، وهو خطأ كما علمت، والله أعلم/ . [٣٧-ب]

واعلم أن هذه الرياضة ليست بمذمومة على الإطلاق، فقد جاء الإسلام بالنهي عن الإسراف في الأكل والشرب، وبمشروعية الصيام، وقيام الليل، والتفكّر، والاعتكاف، وغير ذلك مما يتضمن طرفاً من الرياضة، وإن لم تكن الرياضة هي المقصود من ذلك، على أنه لا يبعد أن تكون مقصودة بالجملة.

وعلى كل حال فإن القدر الذي تضمنته العبادات المشروعة في الإسلام من الرياضة؛ مفيد في تهذيب الأخلاق، وتقوية العزم، وتصفية النفس، وغير ذلك، إلى حد لا يبلغ القوى الغريبة. بل جاءت أحاديث كثيرة في النهي عن الغلو في العبادات؛ فثبت النهي عن مواصلة الصوم، وعن صوم الدَّهر، وعن قيام جميع الليل أبداً، [وأخرى في النهي عن الغلو وعن التشديد على النفس، ومجاوزة ما كان عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عهده][1]. فكان الصحابة رضي الله عنهم، وعامة التابعين؛ واقفين عند الحدود الشرعية في ذلك، ولكنه بعد ذلك نشأ أفراد لهم رغبة في الخير، وفي عبادة الله عز وجل؛ يتأوّلون ما ثبت عن الشارع من النهي عن الزيادة في العبادات، بأن ذلك كان شفقة منه على الناس لئلّا يشقّ عليهم، أو خشية أن يكون الإمعان في العبادة داعياً إلى السآمة والملل، أو لئلّا تضعف أجسامهم عن الجهاد والعمل في إعزاز الإسلام، ونحو ذلك من التأويلات.

وربما بالغ بعضهم/ في العبادات ونحوها مما ورد في الشرع استحباب [٣٨-أ] طرف منه، حتى يبلغ بهم الحال إلى مشابهة أهل الرياضات [كما كانوا يبالغون في تجويع أنفسهم لأنهم لا يجدون طعاماً حلالاً صرفاً لا شبهة فيه. وفي مناقب الزهّاد أشياء من ذلك، وفي القرن الثاني والثالث بدأ هؤلاء المبالغون يذكرون أن في الجوع فائدة في تصفية النفس][2].

ثم اطّلع المسلمون على فلسفة اليونان ووجدوها على طريقين؛ إعمال العقل، ورياضة النفس. فنقلوا ذلك وعملوا به.

---

(١) (٢) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

وقد عورضوا في الأولى معارضة شديدة، يعلمها من له إلمام بتاريخ الإسلام.

وأما الثاني؛ فلم يلق كبير معارضة، لأن أصحابه ألحقوا كل طرف منه بما يشابهه في الإسلام. وقد قدّمنا أن الإسلام تضمن طرفاً من الرياضة، وأن بعض الراغبين في الخير بالغوا في ذلك، ولم تبق على الناقلين صعوبة، إلا في بعض الأمور؛ كالعزوبة، وأن لا يأكل من روح ولا ما خرج من روح، ورياضة التنفس، فألحقوها بالإسلام بضرب من التمحّل، فقالوا: إن الزواج يشغل عن أداء الحقوق، ويحمل على الحرص على الدنيا من حِلّها وغير حِلّها، ولا سيما على أمثالنا من الضعفاء، فأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فكانت عندهم قوة ليست عندنا، وذكروا حديثاً نسبوه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «خيركم بعد الـ. . .»[1] من لا زوجة له، ولا ولد».

وأما منع الأكل من روح أو ما خرج من روح؛ فاستشهدوا له بما نُقل
٣٠ـب] عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إن لهذا اللحم ضراوة كضراوة الخمر/»، وغير ذلك.

وأما رياضة النفس فاخترعوا لها نوعاً من الذكر، بقولهم: هو الله، الله هو، على نظام مخصوص[2]. واخترعوا بدل جمع الهمة وحصر الفكر في شيء معين؛ حصر المريد همّته في تصوّر الشيخ، ونحو ذلك.

والعاملين بالرياضة من المسلمين على أقسام؛ فقسم منهم يرى أنها علم من العلوم، وصناعة من الصنائع، تختلف أحكامها في الشريعة باختلاف الغرض منها، فمن كان غرضه منها، تهذيب نفسه، وتَقْوِيَة إدراكِهِ، وتحصيل قوّة يستعينُ بها على معرفة ربه؛ فلا بأس بها عند هؤلاء، ومن كان غرضه تحصيل قوة يستعين بها على أغراضه الدنيوية، من الجاه والشهوة ونحو ذلك، فهي وبال عليه.

وقسم منهم توهّم أنها عبادات، إما بناء على ما تقدم من أن الشريعة

---

(١) كذا في المخطوط.

(٢) كما يحدث في حلقات الذكر عند الصوفية، وفي ما يسمونه بالحضرة! فتجدنهم يترنّحون كالمجانين والسكارى، زاعمين أنهم يذكرون الله. أو هكذا يكون ذكر الله يا عقلاء؟! فاعتبروا يا أولي الأبصار، واذكروا الله كما ذكره حبيبه ومصطفاه.

جاءت بشيء مما يشبهها، وأن أفراداً من الراغبين في الخير بالغوا في ذلك إلى أن قربوا منها. وإما استناداً إلى كلام المتأخّرين من المتصوفين الذين يزعمون أن تلك الأعمال عبادة إسلامية بدون تأويل.

وقسم ليس لهم اعتقاد ثابت في الشريعة؛ ورأوا أن هذه الرياضة طريقة من طرق الحكماء، توصل إلى زيادة المعرفة والقوة الغريبة، ولكنهم يراؤون الناس بزعم أنهم يعتقدون/ أنها عبادة. [٣٩-أ]

ثم لما كان مقرراً عند جمهور الأمة أن الله عز وجل يكرم صالحي عباده، بأن يخرق لهم العادة أحياناً، وقد نقل شيء من ذلك عن بعض الصحابة والتابعين، وكان أكثر الناس يجهلون أن الرياضة من شأنها ترقية قوى الناس إلى حد الغرائب، فصاروا يُسمُّون كلَّ ما يظهر أو ينسب إلى المرتاضين من الغرائب؛ كرامات. مع أنها محتملة لذلك، ومحتملة أن تكون من آثار الرياضة، والله أعلم.

ومن الغرائب ما يكون بمساعدة الشياطين؛ إما لمشاكلة بينهم وبين نفس ذلك الإنسان، كابن الصياد [الثابتة قصّته في الصحيحين وغيرهما][(١)]، وإما بسعي ذلك الإنسان فيما يرضي الشياطين حتى يساعدوه، كما في كهّان العرب، [وكان في زمن الحجاج رجل يقال له: عبد الله بن هلال، ويلقّب: صديق إبليس؛ كان يعمل الغرائب، وكان يترك صلاة العصر إرضاءً لإبليس حتى يساعده. انظر ترجمته في «لسان الميزان»[(٢)]].

وكثير من الناس في الهند وغيرها؛ في عصرنا هذا، يسلكون هذه الطريقة، أي: التقرب إلى الشياطين.

وإما لقصد الشياطين أن يضلوا ذلك الإنسان ويضلوا به، وقصة الشيخ عبد القادر الجيلي[(٣)] ـ رحمه الله ـ وتعرّض الشيطان له[(٤)]؛ مشهورة. وأشباهها كثيرة.

---

(١) انظر «صحيح البخاري» ج٤ ص٧٠ ـ ٧١ و«صحيح مسلم» ج٨ ص١٨٨. (م). قصّته في البخاري (١٣٥٤، ٣٠٥٥، ٦١٧٣، ٦٦١٨) ومسلم (٢٩٣٠).

(٢) انظر «لسان الميزان» (٣/ ٤٢٩).

(٣) هو الشيخ عبد القادر الجيلاني وقد مرّ ذكر ترجمة مختصرة له.

(٤) انظر القصة في «شذرات الذهب» (٤/ ٢٠٠).

[قال ابن قتيبة في «عيون الأخبار» ج٤ ص٣٠١: «حدثني محمد بن داود، قال حدثنا أبو الربيع الزهراني، قال حدثنا أبو عَوَانة، عن المغيرة، عن إبراهيم في الرجل يرى الضوء بالليل؟ قال: هو من الشيطان، لو كان هذا فضلاً لأوثر به أهل بدر[١].

ومن العجائب آثار أخرى في هذا الباب كما رُوي عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها لما ذُكر من قولهم لمن. . . .[٢] عند سماع القرآن من الشيطان، وغير ذلك. ويقاربها آثار كثيرة عن التابعين فمن بعدهم، عن تحسين الظن بمن ظهر على يده شيء من الغرائب، وكان واقفاً عند حدود الله تعالى بتحقيق الكتاب والسنة بلا تحريف ولا تأويل يخالف به الحق والله أعلم][٣].

فأما السِّحر؛ فمنه ما يكون بالرياضة، ومنه ما يكون بالتقرب من الشياطين، ومنه ما يكون بغير ذلك. وسنتكلم عليه في ما يأتي، إن شاء الله تعالى/. [٣٩ـب]

فـصـل

واعلم أن الخوارق والغرائب متقاربة، يلتبس بعضها ببعض، غير أن المعجزة تمتاز بما قدّمنا. وكذلك الإهانة ممتازة كما مرّ.

فأما الكرامة؛ [فذكر أهل] العلم أنها تمتاز بوقوعها على يد المسلم العالم بالشريعة، العامل بها.

قال الشعراني[٤] في كتابه «تنبيه المغترّين»: «من أخلاق السلف الصالح رضي الله عنهم؛ ملازمة الكتاب والسنة كلزوم الظل للشاخص، ولا يتصدّر أحدهم للإرشاد إلا بعد تبحّره في علوم الشريعة المطهّرة، بحيث

---

(١) الخبر في «عيون الأخبار» (٢/ ٦٧٨).

(٢) كلام لم أستطع قراءته.

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٤) هو: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي، نسبة إلى محمد بن الحنفية، أبو محمد الشعراني.
ولد بمصر سنة (٨٩٨) وتوفي فيها سنة (٩٧٣).
وهو من كبار المتصوفة وله كتب مليئة بالخرافات والخزعبلات ككتاب الطبقات وغيره.
انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٨/ ٣٧٢) و«الأعلام» (٤/ ١٨٠ ـ ١٨١).

يطّلع على جميع أدلة المذاهب المندرسة والمستعملة، ويصير يقطع العلماء في مجالس المناظرة بالحجج القاطعة أو الراجحة الواضحة، وكتب القوم مشحونة بذلك كما يظهر من أقوالهم وأفعالهم. وقد كان سيّد الطائفة؛ الإمام أبو القاسم الجنيد[1] رضي الله عنه يقول: كتابنا هذا ـ يعني القرآن ـ سيّد الكتب وأجمعها، وشريعتنا أوضح الشرائع وأدقّها، وطريقتنا ـ يعني طريق أهل التصوف ـ مشيدة بالكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويحفظ السنة ويفهم معانيهما؛ لا يصح الاقتداء به. وكان رضي الله عنه يقول: ما نزل من السماء علم؛ وجعل الله لغير/نبي إليه سبيلاً إلا وجعل لي فيه حظاً ونصيباً. [٤٠ـأ]

وكان رضي الله عنه يقول لأصحابه: لو رأيتم رجلاً قد تربّع في الهواء؛ فلا تقتدوا به حتى تروا صنعه عند الأمر والنهي، فإن رأيتموه ممتثلاً لجميع الأوامر الإلهية، مجتنباً لجميع المناهي؛ فاعتقدوه واقتدوا به. وإن رأيتموه يخلّ بالأوامر ولا يجتنب النواهي؛ فاجتنبوه»[2]. انتهى.

[وفي «الأنوار»: «ومن ادّعى الكرامات لنفسه بلا غرض ديني؛ فكاذب يلعب به الشيطان». نقله ابن حجر في «الأعلام» ص٥٤، وأقرّه].

وقال الشاطبي[3]: «وقال [أبو يزيد البسطامي][4]: لو نظرتم إلى رجل

---

(١) هو: الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي ثم البغدادي القواريري، أبو القاسم.
شيخ الصوفية ومن كبار العارفين عندهم.
ولد سنة (٢٢٤) وتوفي سنة (٢٩٨).
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٤١) و«حلية الأولياء» (١٠/ ٢٥٥) و«سير الأعلام» (١٤/ ٦٦) و«النجوم الزاهرة» (٣/ ١٦٨) و«شذرات الذهب» (٢/ ٢٢٨) و«البداية والنهاية» (١١/ ١١٣) وغيرها.

(٢) «تنبيه المغترين» ص٦. (م).

(٣) هو: إبراهيم بن موسى بن محمد، الغرناطي، أبو إسحاق الشاطبي.
ولد رحمه الله في سنة (٧٢٠) وتوفي سنة (٧٩٠).
وهو علم من أعلام هذه الأمة، وله مصنفات رائعة نافعة؛ كالاعتصام، والموافقات وغيرها.
انظر ترجمته في: «برنامج المجاري» لتلميذه أبي عبد الله المجاري ص١١٦. و«الأعلام» (١/ ٧٥) وكتاب «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» لعبد الرحمن آدم علي. نشر دار الرشد. بالرياض.

(٤) هو: طيفور بن عيسى بن شروسان؛ أبو يزيد البسطامي، نسبة إلى بسطام (بلدة بين خراسان والعراق).
من كبار الصوفية. ولد سنة (١٨٨) وتوفي سنة (٢٦١). =

أُعطي من الكرامات حتى يرتقي في الهواء؛ فلا تغترُّوا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي وحفظ الحدود وآداب الشريعة»[1].

[وقال الحافظ ابن حجر في الكلام على غزوة الرجيع من «فتح الباري»: «وراء ذلك كله؛ أن الذي استقرّ عند العامة أن خرق العادة يدل على أن من وقع له ذلك؛ من أولياء الله تعالى. وهو غلط ممن يقوله، فإن الخارق قد يظهر على يد المبطل من ساحر وكاهن وراهب، فيحتاج من يستدل بذلك على ولاية أولياء الله تعالى؛ إلى فارق، وأولى ما ذكروه؛ أن يختبر حال من وقع له ذلك، فإن كان متمسكاً بالأوامر الشرعية والنواهي؛ كان ذلك علامة ولايته، ومن لا فلا، وبالله التوفيق»[2]. فتح الباري ج٧ ص٢٦٩][3].

أقول: والتمييز بين الكرامة والابتلاء والغرائب التي قدّمناها؛ صعب جداً، كثيراً ما يشتبه على من جرت الواقعة على يده، فضلاً عن غيره.

وأقصى ما يمكن أن تمتحن تلك الواقعة، مع النظر في جميع ما يتعلق بها، وتوزن بالكتاب والسنة. فإن وجد فيها مخالفة ما تظهر من ظواهر الشريعة؛ كان الظاهر أنها ليست بكرامة، وإلا كانت محتملة، وهذا ـ والله أعلم ـ مراد الجنيد وأبي يزيد.

فأما أمرهما بالاعتقاد والاقتداء؛ فإنما ذلك لكون ذلك الرجل عالماً عاملاً/، بحسب الظاهر، ومن كان كذلك كان أهلاً أن يعتقد فيه، ويُقتدى [٤٠ـب] به، وإن لم يظهر على يده شيء. فظهور تلك الواقعة مع سلامتها عن الدلالة على مخالفته للشريعة؛ إن لم يزده، لم ينقصه، فتدبّر.

= وله مقالات استنكرها كثير من العلماء. كقوله: «سبحاني ما أعظم شأني» وقوله: «ما في الجبة إلا الله»!

وقد ردّ عليه كثير من العلماء، واستنكروا هذا الكلام منه. انظر «الرد الجميل» للغزالي ص٦٨ ـ ٦٩. في هامش الكتاب.

وانظر ترجمة البسطامي في: «حلية الأولياء» (١٠/ ٣٣ ـ ٤٢) و«السير» (١٣/ ٨٦) و«البداية والنهاية» (١١/ ٣٥) و«النجوم الزاهرة» (٣/ ٣٥) و«شذرات الذهب» (٢/ ١٤٣) و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٤٦) وغيرها.

(١) «الاعتصام» ج١ ص١١٣ ـ ١١٤. (م). وهو في الطبعة التي بين أيدينا ج١/ ١٢٦.

(٢) انظر «فتح الباري» (٧/ ٤٤٣).

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

وعلينا إذا رأينا من ظهر على يده شيء من ذلك، وهو معتصم بالشريعة، واقف عند حدودها، ولم يتعاط شيئاً من أسباب الغرائب؛ أن نظن تلك الظاهرة كرامة، وهذا مجرّد ظنّ لا يكون حجة على القطع بأنه وليٌّ لله تعالى.

وفي «الصحيحين» عن أبي بكرة قال: أثنى رجل على رجل عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: «**ويحك! قطعت عنق صاحبك** ـ يقولها مراراً ـ **إن كان أحدكم مادحاً لا محالة، فليقل: أحسب كذا وكذا، إن كان يرى أنه كذلك، وحسيبه الله، ولا يزكي على الله أحداً**»[1].

وفي «صحيح البخاري» وغيره؛ حديث سعد بن أبي وقاص، وقوله في رجل: إنه لمؤمن. فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**أو مسلم**...» الحديث[2].

وحديث الأنصارية التي قالت في عثمان بن مظعون بعد وفاته: «فشهادة عليك لقد أكرمك الله» فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**وما يدريك أن الله أكرمه**...» الحديث. وفيه: «**والله ما أدري وأنا رسول الله ما يُفعل به**»[3].

وفي مسند أحمد وغيره، عن شقيق، ومسروق، عن أم سلمة [قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «**إن من أصحابي من لا يراني بعد أن أفارقه**». فبلغ عمر رضي الله عنه، فجاء عمر فدخل عليها، فقال لها: بالله منهم أنا. فقالت: لا ولن أبلي أحداً بعدك[4]]/ [٤١ـأ] .

وبالجملة؛ الأدلة في هذا كثيرة، حاصلها النهي عن القطع. فأما الظن وما يتبعه من الثناء المبنيّ على الظاهر بدون نصّ على القطع؛ فلا جرح فيه،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٦٢) ومسلم (٣٠٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧، ١٤٧٨) ومسلم (١٥٠، ١٠٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٤٣، ٢٦٨٧، ٣٩٢٩، ٧٠٠٣، ٧٠٠٤، ٧٠١٨).

(٤) مسند ج٦ ص٢٩٠ وص٢٩٨ وص٣٠٧ وص٣١٢ وص٣١٧. (م).
قلت: هو في «المسند» (٦/ ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٧)
والحديث أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٢/ ٤٣٦/ ٧٠٠٣)
والبزار (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣/ ٢٤٩٦) كشف، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٣١٧ ـ ٣١٨/ ٧١٩ ـ ٧٢٤).
وصحّح إسناده العلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ـ حفظه الله ـ في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٥٢١/ ١٦٦٦).

وإذا ظننا في إنسان أنه وليٌّ لله تعالى بما ظهر لنا من علمه وعمله، واستقامته على الصراط الشرعي؛ فلا يلزم من ذلك أن نجعل قوله حجة، لأن ولايته لم تثبت بالقطع، ولو ثبتت فهي لا تقتضي العصمة.

وقد سئل الجنيد؛ أيزني الصوفي؟ فسكت قليلاً ثم قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾[1].

[وهب أننا ظننا برجل أنه معصوم، أو كالمعصوم؛ فإنما ذلك عن التعمد، فأما عن الخطأ؛ فلا شبهة في عدم عصمته، إذ لا يمنعه تقواه وورعه أن يخطئ، فيقول أو يعمل ما يظنه حقاً، وكذلك لا يمنعنا اعتقاد أنه أخطأ من حسن الظن به، وظن أنه كان صالحاً فاضلاً، أو ولياً لله عز وجل، فإن المجتهد إذا أخطأ لم يأثم، بل هو مأجور، كما ورد في الحديث، وأشار إليه القرآن في قصة داود وسليمان، فقال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

واعلم أن كثيراً من مسائل العقائد تنتج عن هذا، فإن كثيراً من الأفعال والأقوال يعد كفراً. . . .[2] وولايتهم، فإن إنكار آية من القرآن كفر، ومع ذلك فقد قال ابن مسعود رضي الله عنه أن المعوذتين ليستا من القرآن[3]، ولم يقدح ذلك في جلالته، لما كان له من العذر. وأمثلة ذلك كثيرة، لعلنا نفرد لها فصلاً.

وحاصله أنه ليس كلما ثبت في العمل أنه كفر أو شرك؛ ثبت أن كل

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٨.

(٢) كلام مطموس بالأصل.

(٣) كما روى البخاري (٤٩٧٧) وأحمد (٥/ ١٢٩ ـ ١٣٠) وغيرهما، من حديث زر بن حبيش قال: سألت أبي بن كعب، قلت: يا أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول: كذا وكذا. وفي لفظ ـ إن عبد الله كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه ـ. فقال أُبي: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي: قيل لي، فقلت. قال: فنحن نقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
واعلم أخي القارئ أن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه لم ينكر كونهما من القرآن، ولكنه لم يكتبهما في مصحفه، فإنه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئاً إلا إن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن في كتابته. وكأنه لم يبلغه الإذن في ذلك.
هذا ملخّص ما نقله الحافظ في «الفتح» (٨/ ٦١٥) عن الباقلاني والقاضي عياض وغيرهما.

من عمله يكون كافراً أو مشركاً، بل ربما يكون العمل كفراً أو شركاً، ويكون بعض من عامليه من أولياء الله عز وجل، لأنه كان معذوراً في عمله.

وبهذا يندفع عنك ما تتوهمه؛ إذ تقول لك نفسك: لو كان هذا كفراً أو شركاً؛ لكان فلان وفلان وآبائي ومشايخي كُفّاراً، وأنت لا تستطيع أن تتصور ذلك. وبهذا التوهم تتجنب النظر إلى الأدلة بالعدل والإنصاف.

وقد غلط كثير من الناس فصاروا إذا ظهر لهم في أمر أنه كفر؛ تعدوا الحدود، وأعلنوا بتكفير جماعة من أئمة الدين والأولياء الصالحين، وهذه حماقة شيطانية.

نعم لا يلزم من فعل بعض الصالحين أن يعذر جميعهم، فإن للعذر شرائط. فلا يَخْدَعَنَّكَ الشيطان فتظن أنه إذا كان أولئك معذورين، فأنا معذور، وعلى فرض أن هذا العمل كفر أو شرك، فإنك إنما تعذر إذا بحثت وحققت وبذلت وسعَك، ثم تبيَّن لك أنه ليس ذلك العمل بكفر ولا شرك، بشرط أن تكون أهلاً للبحث والنظر، وإلا فإنه يتعيّن عليك الاحتياط. ولعلنا نوضح هذا المعنى.

وإنما قدّمنا هنا الإشارة إليه؛ مخافة أن يمنعك التوهم المذكور، عن النظر في رسالتنا هذه، نظراً ثاقباً من حيث هو حق، والله الموفق][1].

وأنت خبير أن سادة الأولياء هم الصحابة رضي الله عنهم، ولم يُجعل قول أحد منهم حجة كما تقدّم[2]. وكثيراً ما نجد المنسوبين إلى الولاية يختلفون فيما بينهم، ويخطّئ بعضهم بعضاً، وقد ينسب كل منهم رأيه إلى الكشف، [وقد يقول أحدهم قولاً ينسبه إلى الكشف ثم يرجع عنه، وينسب رجوعه إلى الكشف أيضاً][3]، وفي ذلك دلالة على أن الكشف يخطئ.

وفي أبيات لابن عربي[4]:

واعتصم بالشرع في الكشف فقد ... فاز بالخير عبيد قد عصم

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) بل ذهب كثير من أهل العلم إلى أن قول الصحابي حجّة إذا لم يوجد له مخالف. ولتفصيل المسألة؛ انظر كتاب «البينات السلفية على أن أقوال الصحابة حجة شرعية» للشيخ أحمد سلام. نشر دار ابن حزم - بيروت.

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٤) هو: محيي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي، المعروف بابن عربي. =

وسبب الخطأ في الكشف يُعلم مما قدمنا في الخوارق والغرائب، وأزيد هٰهنا فائدة جليلة/ : [٤١ ـ ب]

اعلم أن الكشف ـ وإن ثبت أنه صحيح ـ فالأغلب أنه يكون له تأويل كتأويل الرؤيا، يوكل ذلك التأويل إلى فهم المكلّف، والبرهان على ذلك؛ مكاشفات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى ليلة أُسري به الفطرة في صورة اللبن، والشهوات في صورة الخمر، وأشياء كثيرة رآها، وهي من باب التمثيل تحتاج إلى تأويل.

وكذلك رؤيا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ فقد رأى يوسف عليه السلام الكواكب والشمس والقمر ساجدين له، وكان تأويل ذلك سجود أبويه وإخوته.

وقال الله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]. فرآهم قليلاً، وليسوا في الواقع قليلاً، ولكن ذلك كناية عن الذلة وأنهم سيغلبون.

ورأى أنه في درع حصينة، فأوّلها المدينة. ورأى بقراً تُنحر، فأوّلها بمن يقتل من أصحابه. ورأى سوارين من ذهب، فأولهما بالكذّابَيْن؛ مسيلمة والأسود، وأمثال ذلك كثير[1].

وإنما يكون الظاهر حجة في الأوامر التكليفية التي كلّف الله العباد أن يتدبّروها ويعملوا بما فيها، فأما ما عدا ذلك فهو على ما وصفت. هذا مع

= ولد سنة (٥٦٠) في مرسيه بالأندلس، وانتقل إلى إشبيليه. ونزل دمشق وفيها توفي سنة (٦٣٨).
له تصانيف كثيرة ملأها بالشطحات، وقال بوحدة الوجود. حتى حكم جماعة من العلماء بكفره.
قال الذهبي في «السير»: «ومن أردأ تواليفه كتاب «الفصوص» فإن كان لا كُفْر فيه؛ فما في الدنيا كُفْر. نسأل الله العفو والنجاة. فواغوثاه بالله».
انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (٢٣/ ٤٨) و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٠٨) و«شذرات الذهب» (٥/ ١٩٠).

(١) انظر كتاب التعبير في «صحيح البخاري» ج٩ ص٣٩ ـ ٤٦. وكتاب الرؤيا في «صحيح مسلم» ج٧ ص٥٠ ـ ٥١. (م).
وانظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٠١ ـ ٤٠٢) و(١٢/ ٤٤٠) و«صحيح مسلم» (٢٢٧٢ و٢٢٧٤).

[٤٢ـأ] أن رؤيا الأنبياء وحي، فأما رؤيا غيرهم فإنها كما جاء/ في الحديث؛ محتملة أن تكون صادقة، وأن تكون من حديث النفس، وأن تكون من الشيطان.

والكشف عند التحقيق ضرب من الرؤيا، غاية الأمر أن الروح إذا قويت وضعف الجسد، صارت الروح تعمل في اليقظة، مثل ما تعمل غيرها من الأرواح في النوم. والبرهان على هذا؛ حديث البخاري وغيره عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**لم يبق من النبوّة إلا المبشرات**» قالوا: وما المبشرات؟ قال: «**الرؤيا الصالحة**»[(١)].

[فلو كان الكشف أقوى من الرؤيا لكان أولى بأن يستثنيه].

فأما حديث الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**ولقد كان فيما قبلكم من الأمم محدّثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر**» وفي رواية: «**فإن عمر بن الخطاب منهم**»[(٢)].

فقد تتبعنا سيرة عمر رضي الله عنه؛ فلم نجد له من هذا القبيل إلا الفراسة وصدق الظن، ولم يكن ذلك مطّرداً له، بل كان ربما أخطأ، ولم يكن يحتج في الشريعة بمجرد ظنّه، بل كان يقضي القضاء ثم يرجع عنه لحديث يبلغه، أو لرأي يبدو له، أو غير ذلك.

وهكذا لم يقل أحد من الصحابة ولا من بعدهم أن قول عمر يكون حجة لحديث التحديث، وقد وجدنا صغار الصحابة وأئمة التابعين والأئمة الأربعة المجتهدين، وأضرابهم؛ كثيراً ما يخالفون عمر لأدلّة ظنية. بل لم
[٤٢ـب] يكن أحد من الصحابة يحتج في قليل ولا كثير/ بالكشف، بل لا يكاد يصح، بل لا يصح عن أحد منهم دعوى الكشف لنفسه، أو لغيره منهم، والله المستعان.

[وقصّة «يا سارية الجبل» لم تصح، وإن قال بعض المتأخرين أن لها طرقاً تبلغ بها درجة الحسن لغيره، ومع ذلك ففيها: أن عمر سئل بعد أن قال: يا سارية الجبل، فأجاب: أنه شيء جرى على لسانه لم يلقِ له بالاً[(٣)]،

---

(١) البخاري ج٩ ص٣١. (م). هو في «صحيح البخاري» برقم (٦٩٩٠).

(٢) البخاري ج٥ ص١٣. ومسلم ج٧ ص١١٥. (م). هو في البخاري (٣٦٨٩) ومسلم (٢٣٩٨) وهو عند مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) القصة أخرجها: البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٧٠) وأبو نعيم في «الدلائل» أيضاً (٥٢٦) =

وسيأتي بقية الكلام على ذلك، إن شاء الله تعالى][1].

وهكذا نجد نقل الكرامات عنهم قليلاً، والنادر من ذلك القليل؛ صحيحاً. مع أنهم خير الأمة، وأقربهم من الله ورسوله، وأولاها بكل فضل، ولا يبلغ أحد ممن بعدهم مُدَّ أحدهم ولا نصيفه[2]، ولو عمل ما عمل. ولقد ينقل لواحد من أفراد الأمة بعد القرون الفاضلة أضعاف أضعاف ما نقل عن مجموع الصحابة رضي الله عنهم، وأكثر من ذلك.

وأنت إذا كنت قد تدبّرت ما قدّمنا؛ فقد علمت السّبب الحقيقي في ذلك، والله أعلم.

وأغرب من ذلك؛ أنك تجد الصحابة وخيار التابعين، ومن يليهم من العارفين؛ كانوا شديدي الخوف من الله عز وجل، والمقت لأنفسهم واتهامها بالغرور والرئاء، وغير ذلك. مع أن منهم من مدحه الله عز وجل في كتابه وبشّره بالجنة على لسان رسوله، وكثر ثناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه، وكان ممن ورد فيهم: «**اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم**»[3] فلا تجد

= واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧/ ١٤٠٩ ـ ١٤١٠/ ٢٥٣٧) وابن الأعرابي في «كرامات الأولياء» كما في «الإصابة» (٣/ ٥).

من طرق: عن ابن وهب؛ أخبرني يحيى بن أيوب، عن ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب بعث جيشاً أمّر عليهم رجلاً يدعى سارية. قال: فبينا عمر يخطب الناس يوماً، قال: فجعل يصيح وهو على المنبر؛ يا ساري الجبل، يا ساري الجبل.

قال: فقدم رسول الجيش فسأله؛ فقال: يا أمير المؤمنين! لقينا عدونا فهزمونا، فإذا صائح يصيح: يا ساري الجبل، فأسندنا ظهورنا إلى الجبل فهزمهم الله.

فقيل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك.

وهذا إسناد حسن كما قال الحافظان ابن كثير وابن حجر ووافقهما العلامة الألباني في «الصحيحة».

وقال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر هذه الطرق: «فهذه طرق يشدّ بعضها بعضاً».

وخلاصة القول أن القصة ثابتة. وانظر «كشف الخفاء» للعجلوني (٢/ ٥١٤ ـ ٥١٥) و«البداية والنهاية» (٧/ ١٣١) و«السلسلة الصحيحة» رقم (١١١٠).

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) كما في الحديث الصحيح: «**لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهباً ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه**» أخرجه البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه.

أقول: فيما قُبْحَ ويا ويلَ من تعرّض لهؤلاء الأطهار الكرام بالسبّ والقدح والطّعن، وألّف الكتب في ذكر مثالبهم والتنقيص منهم. فواغوثاه بالله عز وجل.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري (٣٩٨٣).

أحداً منهم ادّعى لنفسه الخير والصلاح، وأن الله يحبه، وأنه من المقرّبين، ونحو ذلك/ .
[٤٣ـأ]

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ترخّص، وتنزّه منه قوم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فحمد الله، ثم قال: «**ما بال أقوام يتنزَّهُون عن الشيء أصنَعُهُ، فوالله إني لأعلمُهم بالله، وأشدّهم له خشية**»[١]. وفي معنى ذلك أحاديث أخرى.

وفي «الموطأ» عن [زيد بن أسلم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب دخل] على أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وهو يجبذ لسانه، فقال له عمر: مه! غفر الله لك. فقال له أبو بكر: «إن هذا أوردني الموارد»[٢].

وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه أخذ تبنة من الأرض، فقال: «ليتني كنت هذه التبنة، ليتني لم أخلق، ليتني لم أكن شيئاً، ليتني كنت نسياً منسياً».

وعن علي عليه السلام أنه كان يقول في مناجاته بالليل: «آه من قلّة الزاد، وبعد السَّفر، ووحشة الطريق».

وعن ابن مسعود أنه قال رجل عنده: ما أحب أن أكون من أصحاب اليمين، أكون من المقرّبين أحبّ إليّ. فقال عبد الله بن مسعود: «لكن هٰهنا رجل ودّ أنه إذا مات لم يبعث» يعني نفسه.

وعنه قال: «لو تعلمون ما أعلم من نفسي حثيتم عليّ التراب».

وعنه قال: «لو وقفت بين الجنة والنار، فقيل لي: اختر نُخيِّرْكَ، من أيهما تكون أحب إليك، أو تكون رماداً؛ لأحببت أن أكون رماداً».

وعن ابن عمر قال: «لو علمت أن الله يقبل منّي سجدة واحدة، وصدقة درهم؛ لم يكن غائب أحب إليّ من الموت» ثم تلا: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٠١، ٧٣٠١) ومسلم (٢٣٥٦).

(٢) الموطأ بهامش «شرح المنتقى» للباجي ج٧ ص٣١٢. (م).
أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٣٧٧/ ١٢). وصحّح إسناده الشيخ الألباني في «المشكاة» (٤٨٦٩).

وعن أبي ذر قال: «والله لوددت أن الله عز وجل خلقني يوم خلقني شجرة تعضد، ويؤكل ثمرها»/. [٤٣ ـ ب]

وعن أبي الدرداء قال: «أخوف ما أخاف؛ أن يقال لي يوم القيامة: أعلمت أم جهلت؟ فإن قلت: علمت؛ لا تبقى أية آمرة أو زاجرة إلا أخذت بفريضتها، الآمرة؛ هل ائتمرت؟ والزاجرة؛ هل ازدجرت؟».

وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ دخل عليها ابن عباس وهي محتضرة، فبشرها، وذكر فضائلها. فقالت: «دعني عنك يا ابن عباس، فوالذي نفسي بيده، لوددت أني كنت نسياً منسياً»[١].

وعن زين العابدين علي بن الحسين بن علي عليهم السلام؛ أنه حجّ، فلما أحرم واستوت به راحلته؛ اصفرَّ لونه، وانتفض، ووقع عليه الرعدة، ولم يستطع أن يلبي، فقيل له: ما لك لا تلبي؟ فقال: «أخشى أن أقول: لبيك، فيقال لي: لا لبيك» فقيل له: لا بد من هذا. فلما لبّى غشي عليه، وسقط عن راحلته، فلم يزل يعتريه ذلك حتى قضى حجّه. ذكر هذه القصة في ترجمة علي بن الحسين من «تهذيب التهذيب»[٢].

وعن محمد بن علي بن الحسين[٣] أنه كان يقول في جوف الليل: «إلٰهي!

---

(١) انظر «صحيح البخاري» (٤٧٥٣) و«مسند الإمام أحمد» (١/ ٢٧٦، ٣٤٩) و«الحلية» لأبي نعيم (٢/ ٤٥).

(٢) انظر القصة في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٩٢) و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٥٤).

(٣) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، (أبو جعفر الباقر) السيّد الإمام ابن السيّد الإمام زين العابدين عليهم رضوان الله أجمعين.
ولد سنة (٥٦) وتوفي سنة (١١٤).
كان إماماً ورعاً عالماً عاملاً، كبير الشأن، صاحب شرف ورزانة وسؤدد، وعُرف بأبي جعفر الباقر، من: بَقَر العلم؛ أي شقَّهُ فعرف أصلَهُ وخفِيَّهُ.
وكان ممن يقول بإمامة الشيخين، أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فقد روى ابن عساكر في «تاريخه» (١٥/ ٣٥٥) وابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٣٢١) صادر. عن ابن فضيل، عن سالم ابن أبي حفصة أنه قال: سألت أبا جعفر وابنه جعفراً عن أبي بكر وعمر، فقالا لي: «يا سالم! تولَّهُما وابرأ من عدوّهما، فإنهما كانا إمامَيْ هُدى».
وهذا الإسناد صحيح عند السنة وعند الشيعة. محمد بن فضيل؛ هو ابن غزوان بن جرير الضّبي؛ قال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً كثير الحديث متشيعاً، وبعضهم لا يحتج به».
وقال الدارقطني: «كان ثبتاً في الحديث إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان». انظر«تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٧٦ ـ ٦٧٧). =

أمرتني فلم آتمر، وزجرتني فلم أزدجر، هذا عبدك بين يديك، ولا أعتذر».

وعن الفضيل بن عياض[1]، قال: «لو خُيِّرتُ بين أن أعيش كلباً، أو أموت

= وذكره الطوسي في رجاله ص٢٩٧ رقم (٢٨١) ووثّقه.
وسالم بن أبي حفصة؛ وثّقه العجلي وغيره، وتكلّم فيه بعضهم لتشيعه. وقال الحافظ في «التقريب» (٢١٧١): «صدوق في الحديث، إلا أنه شيعي غالٍ».
وذكره أبو جعفر الطوسي في رجاله، ومحمد باقر المجلسي في «رجاله» (٩٧٣) وضعّفه.
وأخرج ابن عساكر (١٥/ ٣٥٥) وابن سعد (٥/ ٣٢١) أيضاً، عن إسحاق الأزرق، عن بسّام الصيرفي، قال: «سألت أبا جعفر عن أبي بكر وعمر، فقال: والله إني لأتولّاهما وأستغفر لهما، وما أدركت أحداً من أهل بيتي إلا وهو يتولّاهما».
وهذا إسناد صحيح.
إسحاق الأزرق هو ابن يوسف «ثقة» كما في «التقريب» (٣٩٦).
وبسّام الصيرفي هو ابن عبد الله؛ «صدوق» كما في «التقريب» (٦٦٢) ذكره النجاشي في رجاله فيمن روى عن الإمام أبي جعفر عليه السلام (١/ ٢٨٢/رقم ٢٨٦) والطوسي (٢٤) ص١١٠. وص١٥٩ رقم (٨٤).
قلت: فرضي الله عن أئمة أهل البيت كيف كانوا يترضون عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
ورحم الله أبا محمد الأندلسي القحطاني إذ قال في نونيته:

إن الروافض شر من وطئ الحصى ... من كل طائفة ومن إنسان
مدحوا النبي وخوّنوا أصحابه ... ورمَوْهُمُ بالظلم والعدوان
حبُّوا قرابتَهُ وسبُّوا صحبَهُ ... جدلان عند الله منتقضان
فكأنما آل النبي وصحبه ... روحٌ يضمُّ جميعها جسدان
فئتان عقدهما شريعة أحمدٍ ... بسأبي وأمي ذانك الفئتان
فئتان سالكتان في سُبل الهدى ... وهما بدين الله قائمتان

انظر ترجمة الإمام محمد بن علي بن الحسين عليه السلام في: «سير الأعلام» (٤/ ٤٠١) و«البداية والنهاية» (٩/ ٣٠٩) و«شذرات الذهب» (١/ ١٤٩) وغيرها.

(١) هو: الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر، الإمام القدوة، شيخ الإسلام؛ أبو علي التميمي الخراساني.
ولد بسمرقند سنة (١٠٥) وتوفي سنة (١٨٧).
كان رحمه الله تعالى يقطع الطريق، ثم تاب، وكان سبب توبته أنه عشق جارية، فبينا هو يرتقي الجدران إليها؛ إذ سمع تالياً يتلو: ﴿**ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق**...﴾ [الحديد: ١٦] فلما سمعها قال: بلى يا رب، قد آن. فرجع، فآواه الليل إلى خَرِبة، فإذا فيه سابلة، فقال بعضهم: نرحل، وقال بعضهم: حتى نصبح، فإن فضيلاً على الطريق يقطع علينا.
قال: ففكّرت، وقلت: أنا أسعى بالليل في المعاصي، وقوم من المسلمين ها هنا يخافوني، =

كلباً، ولا أرى القيامة؛ لاخترت أن أعيش كلباً، أو أموت كلباً، ولا أرى القيامة».

وعنه قال: «أخذت على يد سفيان بن عيينة[1] في هذا الوادي، فقلت: إن كنت تظن أنه بقي على وجه الأرض شرٌّ مني ومنك؛ فبئس ما تظن»[2]/. [٤٤ـأ]

وعن بشر الحافي أنه قال: شهرني ربي في الدنيا، فليته لا يفضحني في القيامة، ما أقبح بمثلي يُظن به ظن، وأنا على خلافه، إنما ينبغي لي أن يكون أكثر ما يظن بي أني أكره الموت، وما يكره الموت إلا مريب، ولولا أني مريب، لأي شيء أكره الموت. وعنه؛ لقيه سكران، وجعل يُقبِّلُهُ ويقول: يا سيدي. فلما ولّى، تغرغرت عينا بشر بالدموع وقال: رجل أحبَّ رجلاً على خير توهمه، لعل المحب قد نجا، والمحبوب لا يدري ما حاله.

وعنه قال: ربما رفعت يدي في الدعاء فأردّها، أو قال: فأستلّها، أقول: إنما يعمل هذا من كان عنده وجه.

وعن السري السقطي[3] ـ فيما حكاه الجنيد عنه ـ قال: ما أرى لي على أحد فضلاً. قيل: ولا على المخنثين. قال: ولا على المخنثين.

وعنه ـ فيما حكاه الجنيد أيضاً عنه ـ قال: ما أحب أن أموت بحيث أعرف، أخاف أن تقذفني الأرض، فأفتضح[4].

= وما أرى الله ساقني إليهم إلا لأرتدع، اللهم إني قد تبت إليك.
انظر ترجمته في: «حلية الأولياء» (٨/ ٨٤) و«صفة الصفوة» (٢/ ١٣٤) و«سير الأعلام» (٨/ ٤٢١) و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٤٥) و«شذرات الذهب» (١/ ٣٦١).

(١) هو: سفيان بن عُيَيْنة بن أبي عمران، أبو محمد الهلالي الكوفي، ثم المكي.
ولد بالكوفة سنة (١٠٧) وتوفي سنة (١٩٨).
أحد الأعلام والأئمة الثقات، سمع وحدّث عن خلق كثير. وكان إماماً في الورع والتقوى، عالماً بالفقه والحديث.
قال الإمام الشافعي: «لولا مالك وسفيان بن عُيَيْنة؛ لذهب علم الحجاز».
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٧٤) و«حلية الأولياء» (٧/ ٢٧٠) و«صفة الصفوة» (٢/ ١٣٠) و«سير الأعلام» (٨/ ٤٥٤) و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٦٢).

(٢) انظر «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٣٥).

(٣) هو السَّري بن المغلّس السقطي؛ أبو الحسن البغدادي. من كبار الزهاد.
ولد سنة (١٦٠) وتوفي سنة (٢٥٣).
انظر ترجمته في: «حلية الأولياء» (١٠/ ١١٦، ١٢٨) و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٨٥).

(٤) انظر: «حلية الأولياء» (١٠/ ١١٦) و«النجوم الزاهرة» (٢/ ٣٣٩) و«سير الأعلام» (١٢/ ١٨٧).

قال الجنيد: وسمعت سرياً يقول: إني لأنظر إلى أنفي كل يوم مرّتين مخافة أن يكون قد اسودّ وجهي[1].

وعن أبي عبد الله البراثي، قال: حملتنا المطامع على سوء الصنائع، نقول لمن لا يقدر لنا على ضر ولا نفع، ونخضع لمن لا يملك لنا رزقاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، وكيف أزعم أني أعرف ربي حق معرفته؛ وأنا أصنع ذلك، هيهات هيهات.

وعن الجنيد قال: كنت بين يدي السري السقطي، وأنا ابن سبع سنين، وبين يديه جماعة/ يتكلمون في الشكر، فقال لي: يا غلام! ما الشكر؟ [٤٤ـب] فقلت: أن لا تعصي الله بنعمة. فقال لي: أخشى أن يكون حظك من الله لسانك. قال الجنيد: فأنا أبكي على هذه الكلمة التي قالها السري لي.

وعن الربيع بن خثيم[2]، كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ قال: «أصبحنا ضعفاء مذنبين، نأكل أرزاقنا، وننتظر آجالنا»[3]. وقال: «أدركنا أقواماً كنا في جنوبهم لصوصاً».

وعن داود الطائي[4] أنه وعظ رجلاً ثم قال: «إني لأقول لك هذا، وما أعلم أحداً أشدّ تضييعاً مني».

وعن سفيان الثوري[5]، رآه رجل يكثر البكاء، فقال: يا أبا عبد الله!

---

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) هو: الرّبيع بن خُثيم بن عائذ؛ أبو يزيد الثوري الكوفي، الإمام القدوة العابد؛ أحد الأعلام الذين رووا عن جمع من الصحابة.
قال فيه عبد الله بن مسعود: «يا أبا يزيد، لو رآك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأحبّك، وما رأيتك إلا ذكرت المخبتين».
توفي قبل سنة (٦٤) كما قال الذهبي.
انظر ترجمته في: «الحلية» (٢/ ١٠٥) و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٥٨) و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٥٤) و«البداية والنهاية» (٨/ ٢١٧).

(٣) انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٥٩).

(٤) هو: داود بن نُصير الطائي الكوفي؛ أبو سليمان. الفقيه القدوة الزاهد.
ولد بعد المائة بسنوات وتوفي سنة (١٦٢).
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٤٧) و«حلية الأولياء» (٧/ ٣٣٥) و«السير» (٧/ ٤٢٢) و«شذرات الذهب» (١/ ٢٥٦).

(٥) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب؛ أبو عبد الله الثوري، إمام زمانه في الاجتهاد والورع والفقه. =

أراك كثير الذنوب. فرفع شيئاً من الأرض، فقال: «والله لذنوبي أهون عندي من ذا، إني أخاف أن أسلب الإيمان قبل أن أموت».

وعن هرم بن حيان[1]، قال: «والله لوددت أني شجرة من هذه الشجرة، أكلتني هذه الراحلة ثم قذفتني بعراً، ولم أكابد الحساب، إني أخاف الداهية الكبرى؛ إما إلى الجنة، وإما إلى النار».

وعن الحسن البصري؛ بكى مرّة، فقيل: ما يبكيك؟ فقال: «أخاف أن يطرحني في النار ولا يبالي». وعنه قال: «لقد أدركت أقواماً ما أنا عندهم إلا لص».

وعن مالك بن دينار[2]، قال: رأيت أبا عبد الله؛ مسلم بن يسار[3] في منامي بعد موته، فسلّمت عليه، فلم يرد السلام. فقلت: ما منعك أن

= ولد سنة (٩٧) وتوفي سنة (١٦١).
بلغ عدد شيوخه الستمائة، والرواة عنه خلق كثير لا يحصون.
قال ابن مهدي: «ما رأت عيناي أفضل من أربعة، أو مثل أربعة؛ ما رأيت أحفظ للحديث من الثوري، ولا أشدّ تقشفاً من شعبة، ولا أعقل من مالك، ولا أنصح للأمة من ابن المبارك».
انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٥١) و«حلية الأولياء» (٦/ ٣٥٦) و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢٩) و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٣) و«شذرات الذهب» (١/ ٢٥٠).

(١) هو: هَرِمُ بن حيّان العبدي ـ ويقال الأزدي ـ البصري، أحد العابدين النبلاء.
حدّث عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه.
وهو القائل: «**عجبت من الجنة كيف نام طالبها؟! وعجبت من النار كيف نام هاربها؟!** ثم يقول: ﴿**أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً**﴾ [الأعراف: ٩٧].
توفي بعد سنة (٢٦).
انظر ترجمته في: «الحلية» (٢/ ١١٩) و«السير» (٤/ ٤٨) و«النجوم الزاهرة» (١/ ١٣٢).

(٢) هو: مالك بن دينار، علم العلماء الأبرار.
ولد في حياة ابن عباس، وتوفي سنة (١٢٧).
حدّث عن الأحنف بن قيس، وسعيد بن جبير، والحسن البصري وغيرهم.
انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (٥/ ٣٦٢) و«شذرات الذهب» (١/ ١٧٣).

(٣) هو: مسلم بن يسار البصري، أبو عبد الله التيمي.
روى عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما.
كان زاهداً عابداً ورعاً، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.
توفي سنة (١٠١).
انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (٤/ ٥١٠) و«البداية والنهاية» (٩/ ١٨٦) و«شذرات الذهب» (١/ ١١٩).

تردّ عليّ السلام؟ قال: أنا ميت، فكيف أرد عليك السلام. قال: قلت له: فماذا لقيت بعد الموت؟ قال: فدمعت عينا مالك عند ذلك وقال: لقيت والله
[٤٥ـأ] أهوالاً؛ زلازل عظاماً شداداً/. قال: فقلت: فما كان بعد ذلك؟ قال: وما تراه يكون من الكريم؟ قيل: منا الحسنات، وعفا لنا عن السيئات، وضمن عنا التبعات. قال: ثم شهق مالك شهقة خرّ مغشياً عليه. قيل: فلبث بعد ذلك أياماً مريضاً من غشيته ثم مات.

وقال صالح المرّي: وقف مطرف بن عبد الله بن الشخير وبكر بن عبد الله المزني بعرفة، فقال مطرف: اللهم لا ترددهم اليوم من أجلي. وقال بكر: ما أشرفه من مقام، وأرجاه لأهله، لولا أني فيهم.

وعن العلاء بن زياد أنه قال: إنما نحن قوم وضعنا أنفسنا في الدار، فإن شاء الله أن يخرجنا منها أخرجنا.

وعن محمد بن واسع[١] أنه قال: لو كان يوجد للذنوب ريح، ما قدرتم أن تدنوا مني من نتن ريحي[٢].

وعنه أنه لما مرض كثر عوّاده، فقال لرجل: أخبرني ما يغني هؤلاء إذا أخذ بناصيتي وقدمي غداً، وألقيت في النار، ثم تلا هذه الآية: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ﴾[٣].

وعن مالك بن دينار أنه قال له محمد بن واسع: يا أبا يحيى إن كنت من أهل الجنة فهنيئاً لك. فقال مالك: ينبغي لنا إذا ذكرنا الجنة أن نخزى.

وعنه أنه قال: والله لو وقف ملك بباب المسجد، وقال: يخرج شرّ من في المسجد لبادرتكم إليه.

---

(١) هو: محمد بن واسع بن جابر بن الأخنس، أبو عبد الله الأزدي، البصري. الإمام الرباني القدوة.
قال سليمان التيمي: «ما أحد أحب أن ألقى الله بمثل صحيفته مثل محمد بن واسع».
وفاته سنة (١٢٧).
انظر ترجمته في: «الحلية» (٢/ ٣٤٥) و«السير» (٦/ ١١٩) و«شذرات الذهب» (١/ ١٦١).

(٢) في «السير» (٦/ ١٢٠): «قال ابن عيينة: قال ابن واسع: «لو كان للذنوب ريح ما جلس إليّ أحد».
قلت: هذا يقوله الزاهد الورع محمد بن واسع، فماذا نقول نحن؟ والله المستعان.

(٣) سورة الرحمٰن: ٤١.

وعنه أنه قال له رجل: يا مرائي! فقال: متى عرفت اسمي؟! ما عرف اسمي غيرك. وعنه لما حَضَرته الوفاة قال: لولا أني أكره أن أصنع شيئاً لم يصنعه أحد قبلي/ ؛ لأوصيت أهلي إذا أنا متّ أن يقيدوني، وأن يجمعوا [٤٥ـب] يدي إلى عنقي، وأن ينطلقوا بي على تلك الحال حتى أدفن، كما يصنع بالعبد الآبق.

وقال عبد الواحد بن زيد أن حبيباً؛ أبا محمد، وهو العجمي[١]، جزع جزعاً شديداً عند الموت، فجعل يقول بالفارسية: أريد أن أسافر سفراً ما سافرته قط، ثم أوقف بين يدي الله، فأخاف أن يقول لي: يا حبيب! هات تسبيحة واحدة سبّحتني في ستين سنة لم يظفر بك الشيطان فيها بشيء. فماذا أقول، وليس لي حيلة؟ أقول: يا رب قد أتيتك مقبوض اليدين إلى عنقي.

قال عبد الواحد: هذا قد عبد الله ستين سنة مشتغلاً به، ولم يشتغل من الدنيا بشيء قط. فأي شيء حالنا! واغوثاً بالله.

وعن بشر بن منصور؛ قال: كنت أوقد ناراً بين يدي عطاء السُلمي[٢] في غداة باردة، فقلت له: يا عطاء! يسرك الساعة لو أنك أُمرت أن تلقي نفسك في هذه النار، ولا تبعث إلى الحساب؟ فقال لي: إي وربّ الكعبة. قال: ثم قال: والله مع ذٰلك لو أمرت لخشيت أن تخرج نفسي فرحاً قبل أن أصل إليها.

وقال عبد الواحد بن زيد: ربما سهرت مفكّراً في طول حزن عتبة (الغلام)، ولقد كلّمته ليرفق بنفسه، فبكى وقال: إنما أبكي على تقصيري.

وعن سهل التستري[٣] أنه قال: أول الحجاب الدعوى، فإذا أخذوا في الدعوى حُرموا.

---

(١) هو: حبيب بن محمد العجمي؛ أبو محمد البصري. أحد الزّهاد المشهورين.
روى عن الحسن البصري وشهر بن حوشب وابن سيرين وغيرهم.
انظر ترجمته في: «الحلية» (٦/ ١٤٩) و«سير الأعلام» (٦/ ١٤٣): و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٥٣).

(٢) هو: عطاء السّلمي ـ أو السُلِيمي البصري.
سمع من الحسن البصري. وكانت وفاته بعد الأربعين ومائة.
انظر ترجمته في: «الحلية» (٦/ ٢١٥) و«سير الأعلام» (٦/ ٨٦).

(٣) هو: سهل بن عبد الله بن يونس؛ أبو محمد التُسْتَري، الزاهد. =

وعنه أنه قال: ليس بين العبد وبين الله حجاب أغلظ من الدعوى، ولا [٤٦ـأ] طريق أقرب من الافتقار/.

وعن شدَّاد بن شجاع الكرماني أنه قال: لأهل الفضل فضل ما لم يَروْه، فإذا رأوه فلا فضل لهم، ولأهل الولاية ولاية ما لم يرَوها، فإذا رأوها فلا ولاية لهم.

وعن يحيى بن معاذ الرازي أنه قال: ليس بعارف ما لم يكن غاية أمله من ربه العفو.

وعنه أنه قال: لا يفلح من شممت منه رائحة الرياسة. وقال: ذنوب من رحمة على عاقبة منهم، ثم قال: إلهي سلامة إن لم يكن كرامة.

وعن محمد بن أسلم الطوسي أنه كان يقول: والله الذي لا إله إلا هو؛ ما رأيت نفساً تصلّي إلى القبلة شراً عندي من نفسي.

وعن إبراهيم بن أدهم[1]؛ أنه كان ناطوراً في كرم، فمرّ به رجل فقال: ناولنا من هذا العنب. قال إبراهيم: ما أذن لي صاحبه. فقلب الرجل السوط فجعل يقنع رأس إبراهيم، فطأطأ إبراهيم رأسه وقال: اضرب رأساً طالما عصى الله.

وعن شقيق البلخي، قال: مثل المؤمن كمثل رجل غرس نخلة، وهو يخاف أن تحمل شوكاً، ومثل المنافق كمثل رجل زرع شوكاً، وهو يطمع أن يحصد تمراً.

= كان مُمَجّداً لأهل الحديث، وقال يوماً: «اجهَدُوا أن لا تلقوا الله إلا ومعكم المحابر».
وفاته في المحرم سنة (٢٨٣).
انظر ترجمته في: «حلية الأولياء» (١٨٩١٠) و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٣٠) و«النجوم الزاهرة» (٣/ ٩٨) و«شذرات الذهب (٢/ ١٨٢).

(١) هو: إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد بن جابر، أبو إسحاق العِجلي، الخراساني البلخي. سيّد الزهّاد.
مولده في حدود المائة. ووفاته سنة (١٦٢).
كان أبوه من الأشراف، وكان كثير المال والخدم. لكنه آثر الآخرة على الدنيا، ولم يلتهِ بمتاع الدنيا الزائل.
انظر ترجمته في: «الحلية» (٧/ ٣٦٧) و«البداية والنهاية» (١٠/ ١٣٥) و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٧) و«شذرات الذهب» (١/ ٢٥٥).

وعن أبي سليمان الداراني[1] أنه قال: من حَسُن ظنه بالله، ثم لا يخاف الله؛ فهو مخدوع.

وعنه أنه قال: ربما مثل لي رأسي بين جبلين من نار، وربما رأيتني أهوي فيها حتى أبلغ قرارها، وكيف تهنأ الدنيا من كانت هذه صفته.

وعنه أنه قال: إنما ارتفعوا بالخوف، فإن ضيعوا نزلوا، وينبغي للعاقل وإن بلغ أعلى درجة/، أن يفزع قلبه بأسفل درجة من ذكر الموت في المقابر [٤٦-ب] والبعث. وعنه أنه قال: ليس العبادة عندنا أن تصفَّ قدميك، وغيرك يفتّ لك، ولكن ابدأ برغيفيك فأحرزهما ثم تعبّد، ولا خير في قلب يتوقع قرع الباب، ويتوقع إنساناً يجيئه يعطيه شيئاً.

وقال أحمد بن الحواري: قلت لأبي سليمان: إن فلاناً وفلاناً لا يقعان على قلبي. قال: ولا على قلبي، ولكن لعلنا أتينا من قلبي وقلبك، فليس فينا خير، وليس نحب الصالحين.

[وعن الجنيد أنه قال: لولا أنه يروى أنه يكون في آخر الزمان؛ زعيم القوم أرذلهم، ما تكلّمت فيكم ـ والزعيم هو الرئيس ـ يعني: أني إذا تكلّمت عليكم أجعل نفسي رئيسكم، فأما أخاف من ذلك أن يلزم منه تزكيتي لنفسي][2].

وعن ذي النون المصري أنه قال: من يطأطأ لقط رطباً، ومن تعالى لقي عطباً.

[وعن أبي يزيد البسطامي أنه قال: لو صفت لي تهليلة؛ ما باليت بعدها بشيء.

وعنه أنه قال: ما دام العبد يظن أن في الخلق من هو شر منه فهو متكبر.

---

(١) هو: عبد الرحمٰن بن أحمد؛ أبو سليمان الدّاراني.
ولد سنة (١٤٠) وتوفي سنة (٢٢٥).
من أقواله: «ليس لمن ألهم شيئاً من الخيرات أن يعمل به حتى يسمعه من الأثر، فإذا سمعه من الأثر عمل به، وحمد الله حيث وافق ما في قلبه».
انظر ترجمته في: «حلية الأولياء» (٩/ ٢٥٤) و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٤٨) و«سير الأعلام» (١٠/ ١٨٢) و«البداية والنهاية» (٢٠/ ٢٥٥) و«شذرات الذهب» (٢/ ١٣).

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

وعن أبي بكر الهلالي أنه قال: رموا بِهمَمهم إلى أعلى الفضائل، وضيَّعوا الفرائض، فلا إلى هممهم وصلوا، ولا قاموا بقليل ما به وكلوا، ومن قام بقليل ما وكل به؛ اؤتمن على الكثير، ومن لم يقم بقليل ما وكل به؛ لم يؤتمن على قليل ولا كثير.

وسئل يوسف بن أسباط عن غاية (التواضع) فقال: أن تخرج من بيتك فلا تلقى أحداً إلا رأيت أنه خير منك[1].

وعنه قال: خرجت سحراً لأؤذن، فإذا علي ليل فقعدت فإذا أسود في يده حجر يريد أن يضربني، ووراءه شيء أبيض بيده حجر يريد أن يصرفه عني، فقلت: هذان شيطانان يريدان أن يرياني أني رجل صالح، فقلت: كلاكما شيطان؛ فطارا.

وعن حذيفة بن قتادة المرعشي أنه قال: إن لم تخش أن يعذبك الله على أفضل عملك فأنت هالك[2].

وقال: لو جاءني رجل فقال لي: والله الذي لا إله إلا هو، ما عملك هذا ممن يؤمّن يوم الحساب. لقلت له: يا هذا لا تكفّر عن يمينك فإنك لم تحنث.

وجاء سعيد بن عبد العزيز إلى سليمان الخواصِ بصُرَّةٍ، وقال له: تنفق هذا وأنا أحلف لك بين يدي الله تعالى أنه حلال، فقال: لا حاجة لي فيها. فقال له: ما ترى ما الناس فيه؟ دعوة. فصرخ سليمان صرخة، ثم قال: ما لك يا سعيد! فتنتني بالدنيا، وتفتني بالدين، ما لي والدعاء، من أنا[3].

وعن فتح الموصلي[4] قال: كبرت عليَّ خطاياي وكثرت، حتى لقد آيستني من عظيم عفو الله. ثم قال: وإني آيس منك، وأنت الذي جدت على

---

(١) انظر «سير الأعلام» (٩/ ١٧٠).

(٢) انظر «الحلية» (٨/ ٢٦٨) و«سير الأعلام» (٩/ ٢٨٤).

(٣) وفي «السير» (٨/ ١٧٩): «ويقال: إن سعيد بن عبد العزيز زار الخوّاص ليلة في بيته ببيروت، فرآه في الظلمة، فقال: ظلمة القبر أشدّ، فأعطاه دراهم فردّها، وقال: أكره أن أُعوِّدَ نفسي مثل دراهمك، فمن لي بمثلها إذا احتجتُ؟! فبلغ ذلك الأوزاعي، فقال: دعوه، فلو كان في السلف، لكان علّامة».

(٤) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٨١) و«الحلية» (٨/ ٩٢) و«السير» (١٠/ ٤٨٣).

السحرة بعد أن غدوا كفرة فجرة. . . ولم يزل يقول: وإني آيس منك، حتى سقط مغشياً عليه][1].

ما لم أنسبه من هذه الآثار فهو من كتاب «صفة الصفوة»، وعامتها في «الحلية» لأبي نعيم بأسانيدها. فأما من ذكر من أهل البيت والصحابة فمنارٌ معروف.

وأما من ذكر من غيرهم فعامتهم ممّن عُرف بالعلم والعمل والزهد والصلاح، واشتهر بالولاية، ونُقِلَتْ عنهم كرامات كثيرة.

وكثير من الناس يقول في الآثار المتقدمة؛ أنها من باب التواضع، وهذا حق. ولكن ليس المراد بالتواضع؛ أن يخبر المرء عن نفسه بخلاف ما يعتقده؛ فإن هذا كذب، وقد كان السلف أبعد الناس عن الكذب مطلقاً.

وفي ترجمة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق من «تهذيب التهذيب»[2]: وقال يونس بن بكير عن ابن إسحاق؛ رأيت القاسم يصلي، فجاء إليه أعرابي/ ، فقال له: أيما أعلم، أنت أم سالم؟ فقال: سبحان الله. [٤٧ـأ] فكرّر عليه، فقال: ذاك سالم فاسأله. قال ابن إسحاق: كره أن يقول: أنا أعلم من سالم، فيزكّي نفسه، وكره أن يقول: سالم أعلم مني، فيكذب. قال: وكان القاسم أعلمهما».

وأنت ترى في هذه الآثار المتقدمة؛ أن منهم من أقسم بالله تعالى وأكّد اليمين/ . [٤٧ـب]

وفي الآثار المتقدمة؛ الحُكم على الناس بأن المدّعي محروم، ومن رأى لنفسه فضلاً فلا فضل له، ومن رأى لنفسه ولاية فلا ولاية له، ومن حسّن ظنه بالله ثم لا يخاف الله فهو مخدوع، وأن الذين ارتفعوا إنما ارتفعوا بالخوف، فإذا ضيَّعوا نزلوا، وأن من تعالى لقي عطباً، وأنه ما دام العبد يظن أن في الخلق من هو شر منه فهو متكبر، وأن التواضع؛ أن تخرج من بيتك فلا تلقى أحداً إلا رأيت أنه خير منك، وأنه من لم يخش أن يعذبه الله تعالى على أفضل عمله فهو هالك. وقول فضيل بن عياض لسفيان بن عيينة: إن كنت تظن أنه بقي على وجه الأرض شر مني ومنك فبئس ما تظن.

---

(١) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٢) (٣/ ٤٢٠).

فهذه الآثار تصرّح بأن على كل إنسان أن يعتقد في نفسه النقص والتقصير، ويظهر ذلك، ويطهّر نفسه من العجب وظن أنه صالح أو ناضل، ومن لم يصنع ذلك فهو متكبر، والمتكبر هالك. فكيف بمن تعدّى حسن الظن بنفسه إلى الدعوى والشطح[1]! فانظر حال السلف، وحال من بعدهم/. [٤٨ـ أ]

فقد جاء بعد ذلك أقوام يتغالون في مدح أنفسهم وإطرائها، حتى أن بعضهم ليفضّل نفسه على الأنبياء والمرسلين، والملائكة المقربين، [ومنهم من يتجاوز ذلك فيزعم أنه رب العالمين، وأن رب العالمين لا يقدر على مخالفته، ونحو ذلك مما يسمونه الشطح. فيعرفون من علامات الولاية][2].

وأقل ما يدلّ عليه هذا؛ فضل علم السلف على علم الخلف[3]؛ وأن ميزان العلم؛ الخشية. قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[4].

وفي كتب الزهد والرقائق كلمات كثيرة عن السادة الصوفية في وجوب مقت النفس، وسوء الظن بها، وذم من يزكّي نفسه، أو يظن بها خيراً. ولكن أكثر هذه الكتب تشتمل على أدوية وسموم. وإلى الله المشتكى.

وليس مقصودي الطعن في أحد من أولياء الله تعالى والعلماء به ـ أعوذ بالله من ذلك ـ وإنما المقصود بيان فضل السلف على الخلف. وإذا لم تثبت العصمة للسلف كما مرّ، فأولى من ذلك أن لا تثبت للخلف، فإذا لم يكف في أصول العقائد تقليد أحد من السلف؛ فتقليد الخلف أولى أن لا يكفي.

واعلم أن الله تعالى قد يوقع بعض المخلصين في شيء من الخطأ، ابتلاء لغيره؛ أيتّبعون الحق ويدعون قوله، أم يَغْتَرُّون بفضله وجلالته؟ وهو معذور، بل مأجور لاجتهاده وقصده الخير، وعدم تقصيره. ولكن من تبعه

---

(١) الشطح؛ كلمة غير فصيحة. والصواب أن يقال: شَحَطَ. وكذلك لا يقال: الشطحات، بل الصواب: الشحطات.
قال ابن منظور: «شحطت الدار، تشحط شحْطاً، وشَحَطاً وشُحُوطاً؛ بَعُدت. وأشحطته: أبعدته». انظر «لسان العرب» (٧/ ٤٥) و«المعجم الوسيط» (١/ ٤٨٥).

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

(٣) انظر في ذلك كتاب «فضل علم السلف على علم الخلف» لابن رجب الحنبلي.

(٤) سورة فاطر: ٢٨.

مغتراً بعظمته بدون التفات إلى الحجج الحقيقية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يكون معذوراً، بل هو على خطر عظيم/ . [٤٨ ـ ب]

ولما ذهبت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها إلى البصرة، قبل وقعة الجمل؛ أتبعها أمير المؤمنين علي عليه السلام؛ ابنه الحسن وعمار بن ياسر رضي الله عنهما لينصحا الناس، فكان من كلام عمار لأهل البصرة أن قال: «والله إنها لزوجة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم بها؛ ليعلم إياه تطيعون أم هي»[(١)].

ومن أعظم الأمثلة في هذا المعنى؛ مطالبة فاطمة عليها السلام بميراثها من أبيها صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا ابتلاء عظيم للصدّيق رضي الله عنه، ثبّته الله عز وجل فيه[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٧٢، ٧١٠٠، ٧١٠١).

(٢) يستدل البعض بهذه القصّة على ظلم أبي بكر لفاطمة عليها السلام، وتجدهم يذكرونها في كتبهم؛ ليشنعوا بها على الصدّيق ويتهموهُ بالظلم وحرمان فاطمة عليها السلام من حقّها... إلى آخر افتراءاتهم.

وهم بذلك يزوّرون الحقائق ولا يذكرون الأمور كما حدثت، ثم بعد ذلك وكما هي عادتهم يظنون أنهم حازوا بذلك شرف السّبق، وأنهم وجدوا مثلبة وزلة لأحد أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

فأنّى لهم ذلك، إذ أن الله تعالى يقول: ﴿**بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكن الويل مما تصفون**﴾ [الأنبياء: ١٨].

وممن تولّى كبره في هذا؛ المدعو: محمد التيجاني السماوي في كتابه: «ثم اهتديت» ـ الذي سار فيه على طريقة: ثم افتريت ـ حيث قال ص١٦٨:

«وهذا الموضوع أيضاً مجمع على صحّته من الفريقين فلا يسع المنصف العاقل إلا أن يحكم بخطأ أبي بكر، إن لم يعترف بظلمه وحيفه على سيدة النساء.

لأن من يتتبع هذه المأساة ويطّلع على جوانبها يعلم علم اليقين أن أبا بكر تعمّد إيذاء الزهراء وتكذيبها لئلّا تحتج عليه بنصوص الغدير وغيرها على خلافة زوجها... إلخ كلامه وافترائه».

ولن أقف طويلاً مع هذا الجاهل، فموعد الرد المفصّل في كتابي الذي سأكشف فيه ضلال وانحراف وجهل هذا الرجل، والرد على كتبه التي أصدرها، وقد وسمته بـ«الفتح الربّاني في الرد على محمد التيجاني»؛ هذا الكتاب الذي سيكون بإذن الله تعالى، قُرّة عين للموحدين ولمن سلك سبيل الحق وهدي النبيين، وشوكة في عيون أهل الزيغ والضلال ومن سلك سبل الشياطين. يسّر الله إتمامه، وأمدنا بالعون والسداد. =

وأهل العلم إذا بلغهم خطأ العالم أو الصالح وخافوا أن يغتر الناس بجلالته؛ ربما وضعوا من فضله، وغبروا في وجه شهرته، مع محبتهم له ومعرفتهم بمنزلته، ولكن يظهرون تحقيره لئلا يفتتن به الناس.

ومن ذلك ما ترى في مقدمة «صحيح مسلم» من الحطِّ الشديد على البخاري في صدد الردِّ عليه في اشتراط ثبوت لقا الراوي لمن فوقه، حتى لقد يخيل إلى القارئ ما يخيل إليه، مع أن منزلة البخاري في صدر مسلم رفيعة، ومحبته له وإجلاله أمر معلوم في التاريخ وأسماء الرجال.

= وعوداً إلى هذه القصة وما افتراه التيجاني حولها، فأقول باختصار:

إن أبا بكر لم يظلم الزهراء بل ولم يكذّبها ـ فهذا من افترائك أيها التيجاني ـ بل إنه لما طلبت منه ميراثها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو بكر: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا نورثُ ما تركنا صدقة» [انظر باقي القصّة في البخاري (٣٠٩٢، ٣٧١١، ٤٠٣٥، ٤٢٤٠، ٦٧٢٥) ومسلم (١٧٥٩) وغيرهما].

والمسألة لم تكن كما صوّرها هذا الجاهل والحاقد على الإسلام، بل إن فاطمة عليها السلام رضيت بذلك كما في كتب الشيعة أنفسهم؛

فقد روى ابن الميثم في «شرح نهج البلاغة» (٥/ ١٠٧) ط. طهران: «إن أبا بكر قال لها: إن لك ما لأبيك، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ من فدك قوتكم، ويقسم الباقي، ويحمل منه في سبيل الله، ولك على الله أن أصنع بها كما كان يصنع، فرضيت بذلك، وأخذت العهد عليه به».

ربما لم يقرأ هذا الخبيث مثل هذه الآثار، ثم هو لم يقرأ في كتب الفقه ولم يعرف أن المرأة في مذهب الشيعة لا ترث من الأرض والعقار شيئاً.

فقد روى الكليني في «فروع الكافي» (٧/ ١٢٨ ـ ١٢٩/ ١ ـ ٤) عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً». وانظر أيضاً «من لا يحضره الفقيه» للقمي ـ كتاب الفرائض والميراث.

فلا يَظُنّ التيجاني وأمثاله أنهم يثيرون الشُبه والافتراء ثم يمضون، بل ليعلموا أن الله تعالى لهم بالمرصاد، وخاصة إذا كان الافتراء والكذب على أولياء الله تعالى.

والعجيب من اغترار الكثير بكتب هذا التيجاني وما هو إلا:

فظ غليظ جاهل مُتَمَغْلِمٌ ... ضخم العمامة واسع الأردان

مُتَفَيْهِقٌ مُتَضَلِّعٌ بالجهل ذو ... ضلع وذو جلح من العرفان

مَزجيّ البضاعة في العلوم وإنه ... زاج من الإيهام والهذيان

وانظر حول قصة فدك؛ «البداية والنهاية» (٤/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤) و(٥/ ٢٤٩، ٢٥٠ ـ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩١) و(٦/ ٣٠٢، ٣٣٣) وانظر كلام الشيخ المجاهد إحسان إلهي ظهير رحمه الله تعالى في كتابه العظيم «الشيعة وأهل البيت» ص٨٤ ـ ٩٢.

وقد يكون من هذا كثيراً من طعن المحدثين في أبي حنيفة رحمه الله تعالى/ . ولعل مما حملهم على هذا؛ علمهم بأن العامة وأشباه العامة [٤٩ـأ] يغترون بفضل القائل في نفسه، فإذا قال لهم العلماء أنه أخطأ ـ مع جلالته وفضله ـ قالوا: قد خالفتموه وشهدتم له بالجلالة والفضل، فقوله عندنا أرجح من قولكم بشهادتكم. وهكذا قال بعض الناس لعمار رضي الله عنه لما قال مقالته المتقدمة آنفاً؛ «فنحن مع الذي شَهِدْتَ له بالجنة يا عمار» يعنون أم المؤمنين.

وبالجملة؛ فمن علم القاعدة الشرعية في تعارض المفاسد، لم يعذل العلماء في انتقاصهم من يخافون ضلال الناس بسببه، ولو علم محبُّو المطعون فيه هذا المعنى لما وقعوا فيما وقعوا فيه من ثلب أولئك الأكابر حمية وعصبية، والله المستعان.

فصل

وكثيراً ما يحتج أهل زماننا وما قرب منه بآيات من كتاب الله تعالى، ويفسّرونها برأيهم بما لم ينقل عن السلف، ولا تساعده العربية ولا البلاغة القرآنية. وقد عظم البلاء بذلك حتى أنك لتجد العجمي الذي لا يعرف من العربية إلا بعض المفردات، ولا يستطيع أن يكتب سطرين أو ثلاثة بدون لحن، وهو يفسر القرآن/ برأيه. وهكذا يصنعون بالأحاديث الثابتة، مع أنهم [٤٩ـب] يشدّدون النكير على مخالفهم إذا احتج عليهم بآية أو حديث، وأوضح تفسيرها بالحجج الصحيحة، ونقل عن تفسير السلف ما يوافق قوله، أو يشهد له، ويقولون: إن الفهم من الكتاب والسنة خاص بالمجتهدين، فأما إذا خالف أحد قول إنسان يعتقدون فيه الإمامة أو الولاية؛ فإنهم يكفِّرونه أو يضللونه، ويشددون عليه النكير، ويقولون: انظروا إلى هذا الضال المُضِلّ، يزعم أنه فهم من الكتاب أو السنة ما لم يفهمه الإمام فلان، أو الشيخ فلان، أو نحو ذلك.

ومن البلاء العظيم؛ أن هؤلاء الجهَّال هم في نظر العامة هم الرؤساء في الدين، وذلك مصداق حديث الصحيحين، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً من**

العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالماً، اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسُئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلُّوا»[1].

[٥٠ـأ] نعم قد بقي في الناس أفراد من العلماء مصداقاً لحديث الصحيحين/ : **«لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق»**[2]. وهو مبيّن لحديث ابن عمرو. والله أعلم.

ولكن يكاد يكون وجود أولئك الأفراد كعدمهم، لأنهم غرباء، لا ترى العامة إلا أنهم مبتدعون ضلال، والرياسة الدينية بيد غيرهم[3].

والمقصود ههنا؛ النصيحة للمسلمين أن لا يغترَّ أحد منهم بأحد ممن يحتج بالكتاب والسنة على الأمور المشتبهة، وعليه أن ينظر لنفسه إن كان أهلاً، أو يطلب العلم لتصير له أهلية، أو يعمل بالاحتياط، فإنه لا عُسر فيه، والله أعلم.

فـصـل

وكثيراً ما يحتجُّون بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، وكذلك بالآثار المكذوبة عن السلف، أو التي لم تصح. فمنهم من يكتفي بذكر الحديث أو الأثر، ونقله عن كتاب معروف ولا يُبيّن حاله من صحّة وعدمها، إما لجهله بهذا العلم الجليل؛ وهو معرفة علوم الحديث، وإما لأنه لما رأى ذلك الحديث أو الأثر موافقاً لهواه؛ اعتقد صحته، وإما لغير ذلك.

[٥٠ـب] ومنهم من يحكي عن بعض/ المتأخرين؛ كالسبكي، وابن حجر، وابن الهمام، والسيوطي، ونحوهم؛ أنهم صحّحوا ذلك الحديث أو الأثر، أو حسّنوه، ويكون جهابذة العلم من السلف قد ضعَّفوا ذلك الحديث، أو حكموا بوضعه، وهم أجل وأكمل من المتأخرين، وإن كان بعض المتأخرين أولي علم وفضل وتبحّر، ولكننا رأيناهم يتساهلون في التصحيح والتحسين، ويراعون فيهما بعض أصول الفن، ويغفلون عما يعارضها من الأصول الأخرى، وفوق ذلك أن السلف كانوا أبعد عن الهوى.

ومن هنا قال ابن الصلاح: «إن باب التصحيح والتحسين قد انسدّ،

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٠، ٧٣٠٧) ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) كما هو حال زماننا اليوم، والله المستعان.

ولم يبق فيهما إلا النقل عن السلف». وهذا القول خطأ. ولكنه يعين على ما نريده؛ وهو وجوب الاحتياط فيما يصحّحه المتأخّرون أو يحسّونه.

وهكذا جماعة من المتقدمين لا يغترّ بتصحيحهم؛ كالحاكم وابن حبان، بل والترمذي؛ ولا سيما تحسينه.

وهؤلاء أئمة كبار؛ ولكن الحاكم كان همّه في كثرة الجمع ليرد على من قال من المبتدعة: إنه لم يصح عند أهل الحديث إلا ما في صحيحي البخاري ومسلم، كما ذكر في مقدمة مستدركه، فجمع ولم يحقق ولم ينتقد، وكان عزمه أن ينظر في الكتاب مرة/ أخرى ليخرج منه ما ليس من [٥١ـأ] شرطه، ولكنه لم يتمكن من ذلك. كما ذكره السخاوي في «فتح المغيث»[(١)].

وقد انتقد أحاديثه الذهبي وابن دقيق العيد، وطبع كتاب الذهبي مع «المستدرك» ولكني وجدته يتسامح أيضاً، فكثيراً ما يكون في الحديث رجل مدلس ولم يصرّح بالسماع، أو رجل اختلط بأخرة ـ وإنما أخرج له الشيخان في صحيحيهما عن من سمع منه قبل اختلاطه ـ أو رجل ضعيف قد انتقد الأئمة مسلماً أو البخاري في الرواية له في الصحيح، ومع هذا يسكت الذهبي عن بيان ذلك، وهكذا يسكت عن علل أخرى تكون في الأحاديث. والله المستعان.

وأما ابن حبان؛ فمن أصله كما نبّه عليه في كتابه «الثقات» أن المجهول إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة، ولم يكن حديثه منكراً؛ فهو ثقة يذكره في ثقاته، ويخرج حديثه في صحاحه، ووافقه على هذا شيخه ابن خزيمة؛ إلا أنه أشد احتياطاً منه. وكذلك الدارقطني.

ويظهر لي أن العجلي صاحب «الثقات» كذلك.

وهذا قول واه مخالفٌ لما عليه جمهور الأئمة، والأئمة المجتهدون وجهابذة الفن والنظر الصحيح يأباه[(٢)].

وأما الترمذي فله اصطلاح في التحسين والتصحيح؛ وهو أن الحديث

---

(١) انظر «فتح المغيث» (١/ ٤١).

(٢) وانظر تفصيل ذلك في كتب مصطلح الحديث.

[٥١ـ ب] إذا روي من طريقين ضعيفين يسميه حسناً، والأئمة المجتهدون وغيرهم/ من الجهابذة؛ لا يعملون بهذا الإطلاق، بل يشترطون أن تحصل من تعدد الطرق مع قوة رواتها؛ غلبة ظن للمجتهد بثبوت الحديث. فإن لم تحصل هذه الغلبة فلا أثر لتعدد الطرق، وإن كثرت.

والمتأخرون يعرفون هذا الشرط، ولكنهم كثيراً ما يتغافلون عنه، وربما توهم أحدهم أنه قد حصلت له غلبة ظن، وإنما حصلت له من جهة موافقة ذلك الحديث لمذهبه، أو لمقصوده، والله المستعان.

[بل إن في الصحيحين أو أحدهما؛ أحاديث قد انتقدها الحفاظ، مثل حديث البخاري؛ «حدثنا محمد بن عثمان، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرّب إليّ عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه. وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذ بي لأعيذنه. وما ترددت عن شيء أنا فاعله، تَردُّدي عن نفس المؤمن، يكره وأنا أكره مَساءته**»[1]. انتهى. البخاري ج٩ ص١٠٥.

فهذا الحديث قد تكلم فيه الذهبي في «الميزان» في ترجمة خالد بن مخلد. وخالد بن مخلد قال فيه الإمام أحمد: له أحاديث مناكير. وقال ابن سعد: كان متشيّعاً، منكر الحديث في التشيع مفرطاً، وكتبوا عنه للضرورة.

وقال صالح جزرة: كان ثقة في الحديث، إلا أنه كان متهماً بالغلو.

وقال ابن أعين: قلت له: عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟ قال: قل لي في المثالب، أو المثاقب][2]!

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يُحتَجُّ به، وذكره الساجي والعقيلي في الضعفاء. وقال ابن معين: ما به بأس.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت بالهامش.

وحاصل القول فيه: أنه صدوق يهم ويخطئ، ويأتي بالمناكير ولا سيما في التشيع، فإنه كان غالباً فيه. ومثل هذا يتوقف عما انفرد به، ويرد ما انفرد به بما فيه تهمة تأييد لمذهبه. وقد تفرد بهذا الحديث كما ذكره الذهبي وكذا الحافظ ابن حجر في مقدمة «الفتح».

وفي هذا الحديث تهمة تأييد مذهب غلاة الرافضة في الاتحاد والحلول، وإن لم ينقل مثل ذلك عن خالد، (وقد أسندت إلى هذا الحديث بدع وضلالات تصطك منها المسامع، والله المستعان).

وفي سنده أيضاً؛ شريك بن عبد الله بن أبي نمر، وحاصل كلامهم فيه؛ أنه صدوق يخطئ. وقال الحافظ في «الفتح» بعد أن نقل كلام الذهبي، والكلام في شريك: «ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً». «فتح الباري» ج١١ ص٢٧٠.

ثم ذكر الحافظ تلك الطرق، وعامتها ضعاف، إلا أنه ذكر أن الطبراني أخرجه من طريق يعقوب بن مجاهد عن عروة عن عائشة، وأن الطبراني أخرجه عن حذيفة مختصراً. قال: «وسنده حسن غريب».

أقول: أما رواية حذيفة فمع الغرابة، هو مختصر، وكأنه ليس فيه تلك الألفاظ المنكرة. وينبغي النظر في سنده، فإن الحافظ ربما تسامح في التحسين، وكذا ينبغي النظر في سند الطبراني إلى يعقوب بن مجاهد. فأخشى أن يكون فيه وهم، والمشهور رواية عبد الواحد بن ميمون عن عروة. وعبد الواحد، متروك الحديث[1].

وبالجملة؛ فاقتصار الحافظ على قوله: إن تلك الطرق «يدل مجموعها على أن له أصلاً» ظاهر في أنه ليس في شيء منها ما يصلح للحجة، ودلالة مجموعها على أن له أصلاً لا يكفي إثبات هذه الألفاظ المنكرة. ولا يدل إيراد هذه الألفاظ ما يزعم الملحدون؛ لمَ ذكر هذا الحديث في صحيحه؟ وهذا من المهمات، فإن كثيراً من الأئمة قد يقبل الحديث لأنه يتحمله على معنى له شواهد وعواضد؛ بمعونتها ليستحق القبول. فيجيء بعض الناس يحتج بالحديث على معنى منكر، قائلاً: قد قبله فلان من الأئمة! فليتنبه لهذا.

---

(١) انظر الكلام حول هذا الحديث في «السلسلة الصحيحة» رقم (١٦٤٠) فقد عقد فيها محدّث العصر العلامة الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ بحثاً ماتعاً نفيساً، فانظره هناك.

ومما ينبغي التنبيه له أيضاً: أن الشيخين أو أحدهما قد يوردان في الصحيح حديثاً ليس بحجة في نفسه، وإنما يوردانه لأنه شاهد لحديث آخر ثابت، ثم قد يكون في هذا الحديث الذي ذكراه شاهداً؛ زيادة لا شاهد لها. فيجيء من بعدها يحتج به بالنسبة لتلك الزيادة، وربما حمل الحديث على معنى آخر غير المعنى الذي فهمه صاحب الصحيح وبنى عليه أنه شاهد للحديث الآخر.

وبالجملة فمن أراد الاحتجاج بالحديث لا يستغني عن النظر في إسناده، بعد أن يكون له من المعرفة ما يؤهله لهذا الأمر، وإلا أوشك أن يضل أو يضل. والله الموفق[1].

(١) إلى هنا ينتهي الجزء الأول من الموجود في المخطوط، ثم ينقطع بعد ذلك بسبب السقط الذي في المخطوط، فيبدأ من ص٤٠٠ إلى نهاية المخطوط. وهذا هو القسم الثاني الذي سيصدر بعد هذا القسم إن شاء الله تعالى.

الفهارس العامّة

١ ـ فهرس الآيات
٢ ـ فهرس الأحاديث
٣ ـ فهرس الأعلام والرجال
٤ ـ فهرس المصادر والمراجع
٥ ـ فهرس المواضيع

١

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
ـ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾	٨٣	٤٠
ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾	١٤٦	٤٦
سورة آل عمران		
ـ ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾	٦٤	٣٦
ـ ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾	١٥٩	٤٤
سورة النساء		
ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾	٤٨	٥٦
ـ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٥	٣٥
ـ ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟﴾	٦٦	٤٤
ـ ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾	٨٠	١١٠
سورة المائدة		
ـ ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	٢	٨٠
ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾	٨	٨٠

الآية	رقمها	الصفحة
ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾	٤١	٣٣
ـ ﴿وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾	٧٢	٥٦
سورة الأنعام		
ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۘ﴾	٧٢	٥٦
ـ ﴿قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ﴾	٢٠	٤٦
ـ ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ﴾	٨٣	٦٥
سورة الأعراف		
ـ ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗاۚ﴾	٦٥	٣٦
ـ ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾	١٣٨	٥١
ـ ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾	١٥٦	٦٠
سورة الأنفال		
ـ ﴿إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ﴾	٤٣	١٣٧
سورة يونس		
ـ ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾	١٨	٦٢
سورة الحجر		
ـ ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾	٨٧	٥٨
سورة النحل		
ـ ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾	٣٦	٣٦
ـ ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾	١٠٦	٣٩

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإسراء		
ـ ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾	٢٢	٥٧
ـ ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾	٧٨	٥٩
ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾	١٠١	٣٥
سورة الأنبياء		
ـ ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ﴾	٢٥	٣٢، ٣٦
ـ ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ﴾	٢٦	٥٦، ٦٥
ـ ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾	٧٩	١٣٥
سورة الحج		
ـ ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾	٢١٣	٥٧
سورة النمل		
ـ ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾	١٢	٣٥
ـ ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾	١٤	٣٥
سورة لقمان		
ـ ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾	١٣	٥٧
سورة الزمر		
ـ ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾	٣	٦٢
ـ ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾	٣٢	١١٠
ـ ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾	٤٣	٦٠
ـ ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾	٦٤	٥٧

سورة غافر

- ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ ٧ ٦٠
- ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾ ١٨ ٥٧

سورة محمد

- ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ١٩ ٣٢

سورة الحجرات

- ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ ١٤ ٣٣، ٣٧

سورة الممتحنة

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ ١٢ ٤٠
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ ١٤ ٤٠

٢

فهرس الأحاديث

الحديث — الصفحة

أولاً: الأحاديث

حرف الألف

- «أتدرون ما الإيمان» ٤٧
- «إذا تقاضى إليك رجلان فلا» ٨١
- «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات» ٦٤
- «أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً» ٤٦
- «أسعد الناس بشفاعتي..» ٣٤
- «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أني رسول الله..» ٣٣
- «إن الإسلام بدأ غريباً..» ٩٥
- «إن الله قال: من عادى لي ولياً» ١٥٨
- «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً» ١٥٦
- «إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون..» ١٠٦
- «إن من أصحابي من لا يراني بعد أن أفارقه..» ١٣٤
- «الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به» ٣٦

حرف التاء

- «تتعاقب فيكم ملائكة الليل وملائكة النهار» ٥٩
- «تفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة» ٧٢

حرف الخاء

ـ «خير أمتي القرن الذي يلوني» ٨٨

حرف الدال

ـ «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» ٥٣

حرف الذال

ـ «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً» ٣٥

حرف الفاء

ـ «فمن لقيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله» ..... ٣٤، ٦٧

حرف القاف

ـ «قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي» ٥٨
ـ «قلتم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى» ..... ٥١، ٩٤

حرف الكاف

ـ «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن» ٧٧

حرف اللام

ـ «لتتبعن سنن من كان قبلكم» ٩٢
ـ «لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون» ١٣٨
ـ «لم يبق من النبوة إلا المبشرات» ١٣٨

حرف اللام ألف

ـ «لا تترك هذه الأمة من سنن الأولين» ٩٣
ـ «لا تزال طائفة من أمتي» ..... ٩٧، ١٥٦
ـ «لا تقوم الساعة حتى تضطرب إليات» ١٠٦
ـ «لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين» ٥٤
ـ «لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات» ١٠٦

حرف الميم

- «ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه» ١٤٠
- «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله» ٣٤
- «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي» ٩٢
- «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله» ..... ٣٣، ٦٧

حرف الواو

- «وما يدريك أن الله أكرمه» ١٣٤
- «ويحك قطعت عنق صاحبك» ١٣٤

حرف الياء

- «يا أبا المنذر أتدري أي آية في كتاب الله» ٦٢

ثانياً: الآثار

الأثر	الاسم	الصفحة
«آه من قلة الزاد»	علي بن أبي طالب	١٤٠
«إن هذا أوردني الموارد»	أبو بكر الصديق	١٤٠
«أول ما تفقدون من دينكم الخشوع»	حذيفة	٩٠
«دعني عنك يا ابن عباس»	عائشة	١٤١
«سننكم والذي لا إله إلا هو بينهما»	الحسن البصري	٩٠
«كيف أنتم إذا لبستكم فتنة»	عبد الله بن مسعود	٩٠
«لو وقفت بين الجنة والنار، فقيل لي: . . .»	عبد الله بن مسعود	١٤٠
«ليتني كنت هذه التبنة»	عمر	١٤٠
«نعم الأخوة بنو إسرائيل»	حذيفة	٩٣
«هل ترون ما بين هٰذين الحجرين»	حذيفة	٩٠
«والله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة»	عمار	١٥٣
«والله لوددت أن الله عز وجل خلقني»	أبو ذر	١٤١
«يأتي زمان على الناس يجتمعون فيه إلى المساجد»	عبد الله بن عمرو	٩٧
«يفتح القرآن على الناس»	معاذ بن جبل	٨٩

٣

فهرس الأعلام والرجال

حرف الألف

- الآمدي ٧
- ابن منده ١٦٦
- ابن عساكر ١١٦
- ابن سينا ١٢٦
- ابن عربي ١٣٦
- ابن صوريا ٤١
- ابن أبي السرح ٤٩
- ابن القطان ٤٥
- إبراهيم بن أدهم ١٤٨
- الأعشى ميمون ٤١
- أبو سفيان ٤٤
- أحمد بن علي الجوزجاني ٤٥
- إبراهيم بن الفضل ٧٧
- الأعمش (هامش) ٩٥
- أبو إسحاق السبيعي (هامش) ... ٩٥
- إسحاق بن إبراهيم الحنيني ٩٦
- أبو إسحاق الإسفراييني ١١٨

حرف الباء

- بشر الحافي ٨٧
- البيضاوي ـ عبد الله بن عمر ـ ١١٥
- البغدادي ـ الخطيب ـ ١١٦
- البيروني ١٢٦
- البسطامي (أبو يزيد) ١٣٢

حرف التاء

- التاج السبكي ١١٨

حرف الجيم

- الجنيد ١٣٢
- الجويني ١١٥

حرف الحاء

- حنش بن المعتمر (هامش) ٨٢
- حفص بن غياث (هامش) ٩٥

حرف الخاء

- خالد بن مخلد ١٥٨

حرف الدال

- داود الطائي ١٤٤

حرف الراء

- الربيع بن خثيم ١٤٤

حرف السين

ـ السعد التفتازاني ٣٥
ـ سفيان الثوري ١٤٤
ـ السخاوي ٤٥
ـ سيبويه ٨٧

حرف الشين

ـ الشهرستاني ٣٥
ـ الشاطبي ١٣٢

حرف الطاء

ـ الطبري ـ محمد بن جرير ـ ٣٢

حرف العين

ـ عمرو بن عبيد المعتزلي ٤٦
ـ عبد الله بن الحسن العنبري ٧٠
ـ عبد الرحمن بن زياد الإفريقي
(هامش) ٧٢

حرف الغين

ـ الغزالي (أبو حامد) ..... ٤٧، ٦٧

حرف الفاء

ـ الفضيل بن عياض ١٤٢

حرف القاف

ـ القشيري ١١٨
ـ قتادة ٣٣

حرف الكاف

ـ الكسائي ٨٧
ـ كثير بن عبد الله بن عمرو بن
عوف (هامش) ٩٦
ـ كثير بن مروان الفلسطيني
(هامش) ٩٧

حرف الميم

ـ مالك بن دينار ١٤٥
ـ مجاهد ٣٣
ـ المبارك بن فضالة (هامش) ٩٠
ـ محمد بن الحاج ٩١
ـ محمد بن واسع ١٢٦
ـ محمد بن علي بن الحسين .. ١٤١
ـ محمد بن عمرو بن علقمة
(هامش) ٧٣
ـ مسلم بن يسار ١٤٥
ـ محمود بن عمر (الزمخشري) ١١٥

حرف النون

ـ ناجية بن كعب (هامش) ٤٤

حرف الواو

ـ الواقدي ٨٨

٤

فهرس المصادر والمراجع

حرف الألف

١ ـ الآحاد والمثاني ـ ابن أبي عاصم ـ ت: باسم بن فيصل الجوابرة ـ دار الراية ـ الرياض ـ ط١ سنة ١٤١١.

٢ ـ آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويماً ـ علي بن سعيد الضويحي ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط٢ ـ سنة ١٤١٧.

٣ ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ـ ابن بطة العكبري ـ دار الراية ـ الرياض ـ ط٢ سنة ١٤١٥.

٤ ـ أبو حامد الغزالي والتصوف ـ عبد الرحمن دمشقية ـ دار طيبة ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤٠٦.

٥ ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ـ أحمد بن أبي بكر البوصيري ـ ت: دار المشكاة للبحث العلمي ـ دار الوطن ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤٢٠.

٦ ـ أحكام الجنائز ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤١٢.

٧ ـ إرواء الغليل ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ ط٢ سنة ١٤٠٥.

٨ ـ الأسماء والصفات ـ البيهقي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٩ ـ الإصابة في تمييز الصحابة ـ ابن العسقلاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ سنة ١٤١٥.

١٠ ـ إصلاح المساجد من البدع والعوائد ـ محمد جمال الدين القاسمي ـ

خرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت - ط٥ - سنة ١٤٠٣.
١١ - الأعلام - خير الدين الزِّركلي - دار العلم للملايين - ط١٢ - سنة ١٩٩٧م.
١٢ - الاعتصام - أبو إسحاق الشاطبي - ت: سليم بن عبد الهلالي - دار ابن عفان - ط١ - سنة ١٤١٢.
١٣ - الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها - عبد الرحمن آدم علي - مكتبة الرشد - الرياض - ط١ - سنة ١٤١٨.
١٤ - الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار - يحيى بن أبي الخير العمراني - ت: سعود بن عبد العزيز الخلف - أضواء السلف - الرياض - ط١ - سنة ١٤١٩.
١٥ - الإنصاف في حقيقة الأولياء - الصنعاني - ت: عبد الرزاق العباد - دار ابن عفان - ط١ - سنة ١٤١٨.
١٦ - الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة - عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - المكتب الإسلامي - ط٢ - سنة ١٤٠٥.
١٧ - أولياء الله بين المفهوم الصوفي والمنهج السني السلفي - عبد الرحمن دمشقية - الدار العالمية للكتاب الإسلامي - ط١ - سنة ١٤١٣.
١٨ - الإيمان - لابن منده - ت: علي بن محمد الفقهي - مؤسسة الرسالة - ط٣ - سنة ١٤٠٧.
١٩ - الإيمان - لابن أبي شيبة - ت: محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - ط٢ - سنة ١٤٠٣.

حرف الباء

٢٠ - البداية والنهاية - ابن كثير الدمشقي - مكتبة المعارف - بيروت - سنة ١٤١٤.
٢١ - برنامج المجاري - محمد عبد الله المجازي - ت: محمد أبو الأجفال - دار الغرب - بيروت - ط١ سنة ١٩٨٢م.
٢٢ - البوصيري مادح الرسول - عبد العال الحمامصي - مؤسسة الريان - ط٢ - سنة ١٤١٣.

حرف التاء

٢٣ ـ تاريخ بغداد الخطيب البغدادي ـ دار الكتب العلمية.

٢٤ ـ التاريخ الكبير ـ الإمام البخاري ـ دار الكتب العلمية.

٢٥ ـ تأملات في الصحيحين ـ محمد صادق نجمي ـ تعريب وتعليق: حسن مرتضى قزويني ـ دار العلوم ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤٠٨.

٢٦ ـ تأويل مختلف الحديث ـ لابن قتيبة ـ دار الكتب العلمية.

٢٧ ـ تحفة الأحوذي ـ محمد عبد الرحمن المباركفوري ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤١٩.

٢٨ ـ التصوف؛ المنشأ والمصدر ـ إحسان إلهي طهير ـ إدارة ترجمان السنة ـ لاهور ـ باكستان ـ ط١ ـ سنة ١٤٠٦.

٢٩ ـ التعريفات ـ الجرجاني ـ دار الكتب العلمية.

٣٠ ـ التوحيد ـ لابن خزيمة ـ ت: عبد العزيز الشهوان ـ دار الرشد ـ الرياض ـ ط٦ ـ سنة ١٤١٨.

٣١ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ـ زين الدين العراقي ـ دار الحديث ـ بيروت ـ ط٢ ـ سنة ١٤٠٥.

٣٢ ـ تمام المنة في التعليق على فقه السنة ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ دار الراية ـ الرياض ـ ط٣ ـ سنة ١٤١٦.

٣٣ ـ التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل ـ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ ت: محمد عبد الرزاق حمزة ـ ومحمد ناصر الدين الألباني ـ دار الكتب السلفية.

٣٤ ـ تهذيب التهذيب ـ ابن حجر العسقلاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

حرف الجيم

٣٥ ـ «الجامع الصحيح» ـ سنن الترمذي ـ لأبي عيسى الترمذي ـ ت: أحمد محمد شاكر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٦ ـ جامع بيان العلم وفضله ـ ابن عبد البر ـ ت: سمير الزهري ـ دار ابن الجوزي ـ ط٣ ـ سنة ١٤١٨.

٣٧ ـ الجرح والتعديل ـ للرازي ـ مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند.

حرف الحاء

٣٨ ـ الحوادث والبدع ـ أبو بكر الطرطوشي ـ ت: علي بن حسن بن عبد الحميد ـ دار ابن الجوزي ـ الدمام ـ ط٢ ـ سنة ١٤١٧.

حرف الدال

٣٩ ـ دلائل النبوة ـ البيهقي ـ ت: عبد المعطي قلعجي ـ دار الكتب العلمية ـ ط١ ـ سنة ١٤٠٥.

حرف الذال

٤٠ ـ ذم الكلام وأهله ـ لأبي إسماعيل الهروي ـ ت: عبد الله الأنصاري ـ مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية ـ ط١ ـ سنة ١٤١٩.

حرف الراء

٤١ ـ رجال الطوسي ـ أبو جعفر الطوسي ـ منشورات الرضى ـ قم ـ إيران ـ ط١ ـ سنة ١٣٨١.

٤٢ ـ رجال المجلسي ـ محمد باقر المجلسي ـ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤١٥.

٤٣ ـ رجال النجاشي ـ أحمد بن علي النجاشي ـ دار الأضواء ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤١٨.

٤٤ ـ روضة الناظر ـ لابن قدامة ـ ت: شعبان محمد إسماعيل ـ مؤسسة الريان ـ ط١ ـ سنة ١٤١٩.

٤٥ ـ الرد على البكري ـ لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ ت: أبو عبد الرحمن محمد علي عجال ـ دار الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية ـ ط ـ سنة ١٤١٧.

حرف الزاي

٤٦ ـ زاد المعاد ـ لابن قيم الجوزية ـ ت: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ ط٢٦ ـ سنة ١٤١٢. وط. مؤسسة الريان ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤١٨.

حرف السين

٤٧ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤٠٥.

٤٨ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ مكتبة المعارف ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤٠٢.

٤٩ ـ سنن أبي داود ـ ت: عزت الدعاس ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤١٨.

٥٠ ـ سنن الدارمي ـ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط٢ ـ سنة ١٤١٧.

٥١ ـ السنن الكبرى ـ النسائي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٢ ـ السنة ـ لابن أبي عاصم ـ ت: باسم فيصل الجوابرة ـ دار الصميعي ـ ط١.

٥٣ ـ السنة لابن أبي عاصم ومعه ظلال الجنة للألباني ـ المكتب الإسلامي ـ ط٣ ـ سنة ١٤١٣.

٥٤ ـ السنة لعبد الله بن أحمد ـ ت: محمد سعيد القحطاني ـ رمادي للنشر ـ ط٣ ـ سنة ١٤١٥.

٥٥ ـ سير أعلام النبلاء ـ شمس الدين الذهبي ـ ت: شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٣ ـ سنة ١٤٠٦.

حرف الشين

٥٦ ـ شذرات الذهب ـ لابن العماد الحنبلي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٧ ـ شرح القصيدة النونية ـ لابن القيم ـ شرحها: محمد خليل هراس ـ دار الكتب العلمية.

٥٨ ـ شعب الإيمان ـ البيهقي ـ ت: محمد السعيد زغلول ـ دار الكتب العلمية ـ ط١ ـ سنة ١٤١٠.

حرف الصاد

٥٩ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول ـ لابن تيمية ـ رمادي للنشر ـ توزيع دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤١٧.

٦٠ ـ «صحيح البخاري» ـ مع فتح الباري ـ أبو عبد الله البخاري. انظر «فتح الباري».
٦١ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ـ ت: شعيب الأرناؤوط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٣ ـ سنة ١٤١٨.
٦٢ ـ صحيح الجامع الصغير ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ ط٣ ـ سنة ١٤٠٨.
٦٣ ـ صحيح الترغيب والترهيب ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ مكتبة المعارف ـ ط٣ ـ سنة ١٤٠٩.

حرف الضاد

٦٤ ـ ضعيف الجامع الصغير ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ ط٣ ـ سنة ١٤١٠.

حرف الطاء

٦٥ ـ الطبقات الكبرى ـ لابن سعد ـ دار صادر ـ ودار إحياء التراث العربي.

حرف العين

٦٦ ـ عفواً صحيح البخاري ـ عبد الأمير الغول ـ دار المحجة البيضاء ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤٢٠.
٦٧ ـ عيون الأخبار ـ لابن قتيبة ـ ت: محمد الإسكندراني ـ دار الكتاب العربي ـ ط٤ ـ سنة ١٤٢٠.

حرف الفاء

٦٨ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري ـ أحمد بن حجر العسقلاني ـ دار الريان ـ مصر ـ ط٢ ـ سنة ١٤٠٧.
٦٩ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ـ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ ت: علي حسين علي ـ مكتبة السنة ـ القاهرة ـ ط١ ـ سنة ١٤١٥.
٧٠ ـ الفَرق بين الفِرَق ـ عبد القاهر البغدادي ـ دار الكتب العلمية.
٧١ ـ فضائل الصحابة ـ أحمد بن حنبل ـ ت: وصي الله عباس ـ دار ابن الجوزي ـ ط٢ ـ سنة ١٤٢٠.

٧٢ ـ فروع الكافي ـ محمد بن يعقوب الكليني ـ دار **الأضواء** ـ **بيروت** ـ ط١ ـ سنة ١٤١٣.

٧٣ ـ الفكر الصوفي ـ عبد الرحمن عبد الخالق ـ **جمعية إحياء** التراث الإسلامي ـ الكويت ـ ط٢ ـ سنة ١٤١٩.

حرف القاف

٧٤ ـ قصص لا تثبت ـ يوسف بن محمد العتيقّ ـ ط١ ـ **سنة ١٤١٨ ـ دار** الصميعي ـ ج٤.

حرف الكاف

٧٥ ـ كتاب فيه ما جاء في البدع ـ ابن وضاح القرطبي ـ ت: بدر **البدر ـ دار** الصميعي ـ ط١ ـ سنة ١٤١٦.

٧٦ ـ كتب حذر منها العلماء ـ مشهور بن حسن سلمان ـ دار الصميعي ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤١٥.

حرف اللام

٧٧ ـ لسان العرب ـ لابن منظور ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٧٨ ـ لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية ـ محمد السفاريني الحنبلي ـ المكتب الإسلامي ـ ط٣ ـ سنة ١٤١١.

٧٩ ـ لوائح الأنوار السَّنية ولواقح الأفكار السُّنية شرح قصيدة أبي داود الحائية، محمد بن أحمد السفاريني ـ ت: عبد الله البصيري ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤١٥.

حرف الميم

٨٠ ـ المجروحين ـ لابن حبان ـ ت: محمود إبراهيم زايد ـ مكتبة الباز ـ مكة المكرمة.

٨١ ـ مختصر الصواعق المرسلة ـ لابن قيم الجوزية ـ ت: رضوان جامع رضوان ـ مكتبة الباز ـ مكة المكرمة.

٨٢ ـ مشكاة المصابيح ـ التبريزي ـ ت: محمد ناصر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ ط٣ ـ سنة ١٤١٥.

٨٣ ـ المصنف ـ لابن أبي شيبة ـ دار الكتب العلمية.
٨٤ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ـ أحمد بن حجر العسقلاني ـ مؤسسة قرطبة ـ المكتبة المكية ـ ط١ ـ سنة ١٤١٨.
٨٥ ـ معجم ألفاظ العقيدة ـ أبو عبد الله عامر فالح ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤١٧.
٨٦ ـ معجم المؤلفين ـ رضا كحالة ـ مؤسسة الرسالة ـ ط١ ـ سنة ١٤١٩.
٨٧ ـ المعجم الكبير ـ للطبراني ـ ت: حمدي عبد المجيد السلفي ـ دار إحياء التراث العربي ـ مصورة عن مكتبة ابن تيمية.
٨٨ ـ الملل والنحل ـ الشهرستاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٨٩ ـ منهاج السنة النبوية ـ ابن تيمية ـ ت: محمد رشاد سالم ـ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.
٩٠ ـ منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف ـ ربيع بن هادي المدخلي ـ مكتبة الغرباء الأثرية ـ ط٣ ـ سنة ١٤١٨.
٩١ ـ المنتخب من المسند ـ عبد بن حميد ـ ت: السامرائي والصعيدي ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤٠٨.
٩٢ ـ مهمات علوم الحديث ـ إبراهيم بن علي آل كليب ـ دار الوراق ـ الرياض ـ ط١ ـ سنة ١٤١٩.

حرف النون

٩٣ ـ نظم الدرر في تناسب الآي والسور ـ برهان الدين البقاعي ـ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ـ ط٢ ـ سنة ١٤١٣.
٩٤ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر ـ ابن الأثير الجزري ـ خرج أحاديثه: صلاح عويضة ـ دار الكتب العلمية ـ ط١ ـ سنة ١٤١٨.

حرف الواو

٩٥ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٤١٧.

٥

فهرس المواضيع

- مقدمة المحقق ٤
- ترجمة مختصرة للمؤلف ١٠
- اسمه وكنيته ونسبه ١٠
- مولده ونشأته ١٠
- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه ١٤
- عقيدته السلفية ومنافحته عنها ١٦
- وفاته ١٦
- آثاره ومصنفاته ١٧
- موضوع الكتاب ١٩
- وصف المخطوط ١٩
- النص المحقق ٣١
- مقدمة المؤلف ٣١
- شروط لا إله إلا الله ٣٢
- الإقرار بالإسلام لا يكفي وحده ٤١
- وقفة حديثية للمصنف ٤٥
- حال عمرو بن عبيد المعتزلي ٤٧
- العذر بالجهل ٥٠
- تنبيه على كتاب «العذر بالجهل تحت المجهر الشرعي» (هامش) ٥٠
- الكلام على قصة ذات أنواط ٥٢
- موضوع الكتاب ٥٦
- الكلام على سورة الفاتحة ٥٩

ـ الكلام على آية الكرسي ٦٢
ـ خطر رمي المسلم بالشرك والكفر ٦٦
ـ معنى لا إله إلا الله ٦٦
ـ الكلام على التقليد ٧١
ـ سبب ضلال الأمم السابقة ٩٢
ـ الخروج على الأمير لا يجوز إلا أن يُرى كفراً بواحاً ١٠٣
ـ تقليد أهل الصلاح والخير ١٠٧
ـ الكلام على الولاية والكرامة ١٠٩
ـ سبب انتشار الغلو في الصالحين بين الناس ١١٤
ـ تعريف الاستدراج والإهانة ١٢٠
ـ الشعبذة ١٢٣
ـ الكلام على الرياضات عند الفلاسفة ١٢٧
ـ حال السلف مع الله ١٤٠
ـ فصل: حول الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١٥٦